

تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة في المملكة العربية
السعودية في الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م
(دراسة تحليلية نظرية)

إعداد الطالب/ خالد صالح محمد دماج
الرقم الأكاديمي: ٢٤٣٠٠٠٦٥٧

إشراف/

الدكتور/ فايز علي جراد

الدكتور/ الفيصل عبد الحميد

العام الدراسي الثاني:

٢٠٢٥م / ١٤٤٧هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿وَقُلْ اَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللّٰهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾

(سورة التوبة، الآية ١٠٥)

الاهداء

إلى من كانت دعواتهم زادي، وصبرهم نوري، وتضحياتهم سلّمي نحو كل نجاح...

إلى والديّ الكريمين، رمز العطاء والحنان، ومصدر الإلهام والثبات...

إلى أساتذتي الكرام، الذين غرسوا في نفسي العلم وحب التعلّم...

إلى كل زميل ساندني، وكل صديق صدقني...

أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع، راجياً من الله أن ينفع به، وأن يكون لبنة في طريق المعرفة
وخدمة الوطن.

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تتحقق الإنجازات، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل من كان له أثر في إتمام هذا العمل البحثي. وأخص بالشكر والتقدير مشرفي الكريمين: سعادة الدكتور الفيصل عبد الحميد وسعادة الدكتور فايز علي جراد، لما قدماه لي من دعم علمي وتوجيهات بناءة، وما أبدياه من حرص ومتابعة دقيقة كان لها الأثر الكبير في إخراج هذا البحث بالشكل الذي يليق.

كما لا يفوتني أن أتوجه بالشكر إلى جامعة ميدأوشن - كلية الإدارة - قسم إدارة الأعمال لما وفرتة من بيئة أكاديمية محفزة وداعمة، ولجميع الأساتذة الأفاضل الذين أثروا معارفي خلال مشواري الدراسي. ولا أنسى أن أرفع أسمى آيات الشكر والتقدير إلى عائلتي الكريمة، التي كانت دوماً مصدر الدعم والسند، ولكل من شجعني وآمن بقدرتي على الإنجاز.

فهرس المحتويات

ج	الاهداء
د	الشكر والتقدير
هـ	فهرس المحتويات
ز	قائمة الجداول
ح	فهرس الأشكال
ط	المستخلص
١	الفصل الأول: الإطار العام للبحث
٢	المقدمة:
٧	مشكلة الدراسة:
٨	أهمية الدراسة
٨	١. الأهمية العلمية
٨	٢. الأهمية العملية
٩	أهداف الدراسة:
١٠	تساؤلات الدراسة:
١٠	فروض الدراسة
١١	النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث
١٨	الفصل الثاني: الدراسات السابقة
١٩	المقدمة:
١٩	الدراسات السابقة:
١٩	١. الدراسات العربية:
٢٨	٢. الدراسات الأجنبية:
٣٣	التعقيب على الدراسات السابقة:
٣٦	الإطار النظري:
٣٦	المفاهيم الأساسية للدراسة:
٣٨	نبذة عن رؤية السعودية ٢٠٣٠:
٣٨	أهمية رؤية السعودية ٢٠٣٠:
٣٩	أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠:
٤٠	الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية ٢٠٣٠:
٤٣	تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة:

٤٨	الفصل الثالث: منهجية الدراسة
٤٩	مقدمة:
٤٩	المنهجية وطرق البحث:
٤٩	منهج الدراسة:
٥٠	مصادر البيانات:
٥٠	الأساليب الإحصائية:
٥٠	نموذج الدراسة:
٥٢	أدوات الدراسة:
٥٢	مجتمع البحث:
٥٢	عينة البحث:
٥٣	حدود البحث:
٥٤	الفصل الرابع: النتائج والتوصيات
٥٥	مقدمة:
٥٦	تحليل البيانات:
٥٦	القسم الأول: التحليل الإحصائي للبيانات الشخصية
٦١	القسم الثاني: صدق وثبات الاستبيان
٦٢	القسم الثالث: عرض نتائج الاستبانة
٦٦	القسم الرابع: اختبار فرضيات الدراسة
٧١	النتائج:
٧٣	التوصيات:
٧٥	قائمة المراجع
٧٦	١. المراجع العربية:
٨٠	٢. المراجع الأجنبية:
٨١	الملاحق
٨٢	إستمارة الاستبيان:
٨٧	Abstract

قائمة الجداول

- جدول ١: توزيع العينة حسب الجنس ٥٦
- جدول ٢: توزيع العينة حسب الفئة العمرية ٥٧
- جدول ٣: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي ٥٨
- جدول ٤: توزيع العينة حسب القطاع المهني ٥٩
- جدول ٥: توزيع العينة حسب الانتماء إلى الشركات الناشئة ٦٠
- جدول ٦: ثبات محاور الاستبيان ٦١
- جدول ٧: الفرضية الرئيسية ٦٦
- جدول ٨: الفرضية الأولى ٦٧
- جدول ٩: الفرضية الثانية ٦٧
- جدول ١٠: الفرضية الثالثة ٦٨
- جدول ١١: الفرضية الرابعة ٦٩
- جدول ١٢: الفرضية الخامسة ٧٠

فهرس الأشكال

- شكل ١: نموذج البحث ٥١
- شكل ٢: توزيع العينة حسب الجنس ٥٦
- شكل ٣: توزيع العينة حسب الفئة العمرية ٥٧
- شكل ٤: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي ٥٨
- شكل ٥: توزيع العينة حسب القطاع المهني ٥٩
- شكل ٦: توزيع العينة حسب الانتماء إلى الشركات الناشئة ٦٠

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على نمو وتنافسية الشركات الناشئة، من خلال التركيز على خمسة محاور رئيسية تشمل: تحسين البيئة الاستثمارية، الدعم المالي والتقني، تطوير البنية التحتية الرقمية، تمكين الشباب والمرأة، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال. استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لطبيعة الموضوع، وتم جمع البيانات من خلال استبانة إلكترونية موجهة لعينة من ١٥٠ مشاركاً ينتمون إلى شركات ناشئة سعودية بارزة، مثل "جاهز"، و"نانا"، و"مزارع البحر الأحمر"، و"Lendo"، و"Fordea" تم اختيار العينة بطريقة عمدية لتمثيل قطاعات ريادية متنوعة وقد تمثلت أداة الدراسة في استبانة مكونة من ٢٥ عبارة، تغطي مختلف أبعاد الرؤية المؤثرة على ريادة الأعمال أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية قوية بين رؤية ٢٠٣٠ ونمو وتطور الشركات الناشئة، لا سيما في ما يتعلق بفعالية البيئة القانونية، وسرعة الإجراءات، وتحفيز الابتكار، وتوفير الدعم المالي والتقني، إضافة إلى تمكين فئة الشباب والنساء بشكل أوسع تؤكد النتائج أن رؤية ٢٠٣٠ ساهمت في تهيئة بيئة أعمال ديناميكية ومرنة تدعم رواد الأعمال وتفتح أمامهم فرصاً واسعة للنمو والمنافسة محلياً وعالمياً.

الكلمات المفتاحية:

ابتكار، استثمار، تمكين، ريادة، رؤية.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

المقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبحت الإدارة الحديثة للأعمال حجر الأساس في بناء المنظمات القادرة على البقاء والمنافسة في بيئة تتسم بالديناميكية والتعقيد فالإدارة لم تعد تقتصر على العمليات التشغيلية التقليدية، بل تطورت لتشمل رؤية استراتيجية تتعامل مع الابتكار، والتحول الرقمي، والاستدامة، وتكامل الموارد البشرية والمادية والمعرفية في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة ولم تعد النجاحات المؤسسية تُقاس فقط بالأرباح، بل بقدرة المنظمة على التكيف، وصناعة الفارق، وخلق ميزة تنافسية مستدامة وتلعب المعرفة، في هذا السياق، دوراً جوهرياً يتجاوز مجرد امتلاك المعلومة إلى كيفية توليدها، وتنظيمها، وتطبيقها لصالح العمل المؤسسي. (سلامة، ٢٠٢٠)

لقد دخلت المملكة العربية السعودية مرحلة جديدة من التنمية الوطنية الطموحة مع إعلان رؤية ٢٠٣٠، والتي تُعد خارطة طريق استراتيجية لإعادة تشكيل الاقتصاد والمجتمع نحو التنوع والابتكار والاستدامة ومن هذا المنطلق، أخذت الدولة على عاتقها تحفيز بيئة ريادة الأعمال وتشجيع تأسيس الشركات الناشئة باعتبارها من أهم الأدوات لبناء اقتصاد معرفي يواكب التغيرات العالمية وفي هذا الإطار، تم تقديم العديد من المبادرات لدعم الابتكار، وتوفير البنية التحتية الرقمية، وتسهيل الإجراءات التنظيمية، وتحفيز الشباب نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة ومن المهم هنا أن ندرس كيف أثرت هذه الرؤية في واقع الشركات الناشئة، وما إذا كانت قد ساهمت فعلاً في تعزيز فرصها في السوق المحلي والعالمي. (الجبهان، ٢٠٢٤)

تُعد الشركات الناشئة من المحركات الحيوية للاقتصاد الوطني، إذ تعتمد في جوهرها على الأفكار الريادية، والنماذج التجارية غير التقليدية، والتقنيات الحديثة في تقديم المنتجات والخدمات وهي تمثل ميداناً خصباً لتوليد فرص العمل، وتحقيق الابتكار، وتفعيل دور الشباب في عملية التنمية المستدامة ومع ظهور رؤية ٢٠٣٠، بات من الضروري دراسة كيف انعكس هذا المشروع الوطني الكبير على نمو هذا النوع من الشركات، سواء من حيث عددها، أو نجاحاتها، أو التحديات التي تواجهها كما أن دعم الحكومة لهذه الكيانات لا يقتصر على التمويل فقط، بل يشمل التمكين المعرفي، وإعادة تصميم السياسات التنظيمية، وتحفيز بيئة الأعمال بأكملها. (الأكلبي، ٢٠١٩)

يتطلب فهم تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة تحليلاً دقيقاً لمجموعة من المتغيرات التي تتداخل في بناء بيئة ريادة الأعمال، ومن أبرزها: توفر مصادر التمويل، والبنية التحتية التقنية، والمرونة التشريعية، وسهولة الإجراءات، ومدى جاهزية الأفراد للمخاطرة والابتكار كما أن أثر هذه الرؤية لا

يمكن قياسه فقط من خلال المؤشرات الكمية، بل أيضاً من خلال رصد الاتجاهات الفكرية والتنظيمية التي تبنتها هذه الشركات خلال فترة التحول ومن هنا، تأتي أهمية التحول من النظرة التطويرية إلى التحليل التطبيقي الذي يعتمد على بيانات واقعية، وآراء مباشرة من رواد الأعمال أنفسهم، وهو ما يشكل الإضافة الحقيقية لهذه الدراسة. (غويدي، ٢٠١٩)

من اللافت أن البيئة الاستثمارية في المملكة العربية السعودية شهدت تغيراً نوعياً منذ انطلاق رؤية ٢٠٣٠، حيث تم اعتماد سياسات إصلاحية جذرية لتشجيع القطاع الخاص، وتسهيل ممارسة الأعمال، وتطوير الأنظمة المرتبطة بالتراخيص، والملكية، والتمويل، وسلسلة الإجراءات الحكومية هذا التحول لم يكن مجرد تعديل في اللوائح، بل جاء مدعوماً بإرادة سياسية واقتصادية جعلت من تمكين رواد الأعمال أحد المرتكزات الأساسية للتنمية فقد تأسست كيانات حكومية داعمة مثل "منشآت"، وأطلقت برامج تمويلية متعددة، وتم فتح الأسواق المحلية أمام منتجات الشركات الناشئة، بل وتوجيه بعض المشتريات الحكومية لدعم تلك الشركات لذلك، أصبح من المهم أن نتتبع كيف انعكست هذه المحفزات على نمو الشركات الناشئة وتحقيقها لميزة تنافسية واضحة في السوق السعودي. (الحاجي، ٢٠٢٢)

في هذا السياق، تبرز إدارة المعرفة كواحدة من أهم الآليات التي يمكن أن توظفها الشركات الناشئة لتعزيز قدراتها التنافسية فهذه الشركات، بطبيعتها، لا تملك الموارد التي تمتلكها الكيانات الكبرى، لكنها تعتمد على المعرفة كمورد استراتيجي لتعويض نقص الموارد المادية والبشرية إدارة المعرفة لا تعني فقط امتلاك المعلومات، بل القدرة على توليدها من خلال الخبرة والممارسة، ثم تنظيمها وتخزينها، ومشاركتها، وأخيراً تطبيقها بشكل فعال في تطوير المنتجات، وتحسين الأداء، والاستجابة السريعة للتغيرات وبالتالي، فإن دراسة مدى قدرة الشركات الناشئة على استخدام إدارة المعرفة في ظل بيئة رؤية ٢٠٣٠، يمثل بُعداً حيوياً لفهم علاقتها بالتنافسية. (الجبوشي، ٢٠٢١)

لقد أصبح واضحاً أن الشركات الناشئة التي تدمج مبادئ إدارة المعرفة في بنيتها الداخلية تحقق نتائج أفضل من نظيراتها التي تعتمد على التقليدية والقرارات العشوائية فالتنافسية اليوم لا تُبنى فقط على السعر أو الجودة، بل على سرعة الوصول إلى المعلومة الصحيحة، واتخاذ القرار السليم، وتحويل المعرفة الفردية إلى معرفة تنظيمية قابلة للاستثمار ومن هنا تنشأ علاقة تفاعلية بين إدارة المعرفة والتنافسية، حيث تُعد المعرفة أداة للابتكار والتطوير، فيما توفر التنافسية الدافع المستمر لتحسين إدارة هذه المعرفة وفي بيئة كالتى تخلفها رؤية ٢٠٣٠، يُتوقع أن تتضاعف أهمية هذه العلاقة، خاصة مع تسارع وتيرة التحول الرقمي وتوسع الاقتصاد القائم على المعرفة. (الغبيري، ٢٠١٩)

وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من أنها لا تكتفي باستعراض التحولات التي أحدثتها رؤية ٢٠٣٠ على المستوى الكلي، بل تتوجه إلى دراسة التجربة الواقعية للشركات الناشئة في مدينة جدة، باعتبارها إحدى المدن الاقتصادية الكبرى في المملكة، والتي شهدت نمواً ملحوظاً في قطاع ريادة الأعمال ومن خلال استبيان ميداني يتم توجيهه لرواد الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة، تهدف الدراسة إلى استقصاء آرائهم حول ما إذا كانت رؤية ٢٠٣٠ قد دعمت أعمالهم فعلياً، وكيف استخدموا المعرفة لإدارة شركاتهم، وما أبرز التحديات التي واجهتهم إن هذه المقاربة الميدانية تمثل محاولة لفهم العلاقة بين السياسات العامة والأداء المؤسسي من منظور تطبيقي، يعكس الواقع بعيداً عن التنظير المجرد. (الغبيري، ٢٠١٩)

تشير المؤشرات المحلية والدولية إلى أن المملكة العربية السعودية باتت بيئة واعدة لاحتضان المشاريع الريادية، حيث ارتفع عدد الشركات الناشئة بنسبة كبيرة خلال السنوات الأخيرة، وتم تسجيل نمو لافت في حجم الاستثمارات الجريئة، وعدد حاضنات الأعمال، ومساحات العمل المشتركة، والمسرات الحكومية والخاصة غير أن هذا النمو الكمي لا يكفي وحده لقياس النجاح، بل من الضروري التوقف عند البعد النوعي: هل أصبحت هذه الشركات قادرة على الاستمرار؟ هل تنافس بفعالية في السوق؟ وهل تستند إلى إدارة معرفية ممنهجة؟ هذه الأسئلة تشكل قلب الدراسة الحالية، التي تنظر إلى تجربة الشركات الناشئة من منظور شمولي، يربط بين السياق الاقتصادي العام، وأداء المنظمات الصغيرة، وأدوات الإدارة الحديثة، وعلى رأسها إدارة المعرفة كأداة تنافسية. (الرقيب، ٢٠٢٠)

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي مبادرة طموحة تهدف إلى تحويل الاقتصاد السعودي من الاعتماد على النفط إلى اقتصاد متنوع ومستدام .

تؤثر هذه الرؤية تأثيراً كبيراً على الشركات الناشئة في المملكة، حيث توفر العديد من الفرص والدعم لهذه الشركات للنمو والازدهار .

تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية:

١ -تحسين البيئة الاستثمارية: تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى تحسين البيئة الاستثمارية في المملكة من خلال تبسيط الإجراءات القانونية وتقديم حوافز ضريبية، مما يجعل السعودية وجهة جذابة لرواد الأعمال والمستثمرين .

٢ -الدعم المالي والتقني: توفر الحكومة السعودية الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة من خلال إنشاء صناديق استثمارية مخصصة، مثل صندوق الاستثمارات العامة وصندوق "رؤية سوفت بنك"، مما يساعد الشركات الناشئة على الحصول على التمويل اللازم للنمو والتوسع. (الرقيب، ٢٠٢٠)

٣ -تطوير البنية التحتية الرقمية: تعمل رؤية ٢٠٣٠ على تطوير البنية التحتية الرقمية في المملكة، مما يتيح للشركات الناشئة فرصاً للنمو والتوسع في السوق المحلي والدولي.

٤ -تمكين الشباب والمرأة: تركز رؤية ٢٠٣٠ على تمكين الشباب والمرأة، مما يعزز من تنوع الأفكار والمشاريع الريادية في المملكة. (الرقيب، ٢٠٢٠)

-أمثلة على الشركات الناشئة الناجحة في السعودية:

نستعرض أسماء بعض الشركات الناشئة التي تأسست بعض وضع رؤية ٢٠٣٠ على سبيل المثال لا الحصر:

١ : Fordea -تأسست عام ٢٠١٧.

٢ : Lendo -شركة ناشئة للخدمات المالية، تأسست عام ٢٠١٩.

٣ -جاهز: منصة توصيل طعام تأسست عام ٢٠١٦.

٤ -نانا: شركة ناشئة للتجارة الإلكترونية توفر خدمة توصيل البقالة عبر الإنترنت، تأسست عام ٢٠١٦.

٥ -مزارع البحر الأحمر: شركة ناشئة في مجال التكنولوجيا الزراعية تركز على استخدام المياه المالحة في تعزيز إنتاج المحاصيل التجارية، تأسست عام ٢٠١٨.

-أحدثت رؤية ٢٠٣٠ تحولاً جذرياً في مشهد تمويل الشركات الناشئة في السعودية، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الاقتصاد الوطني .

-ما هي الأبعاد الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠؟

تهدف رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى تحقيق تحول اقتصادي شامل ومستدام في المملكة؛ إليك بعض الأبعاد الاقتصادية الرئيسية لهذه الرؤية:

١ -تنويع الاقتصاد:

تهدف رؤية ٢٠٣٠ إلى تقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل، من خلال تنويع مصادر الدخل وتطوير قطاعات اقتصادية جديدة مثل السياحة، والترفيه، والتكنولوجيا، والصناعة. (الشهري، ٢٠٢٤)

٢ - تعزيز القطاع الخاص:

تسعى الرؤية إلى زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من خلال توفير بيئة استثمارية جاذبة، وتبسيط الإجراءات القانونية، وتقديم حوافز ضريبية، مما يعزز دور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

٣ - تطوير البنية التحتية:

تعمل رؤية ٢٠٣٠ على تحسين البنية التحتية في المملكة، بما في ذلك النقل، والاتصالات، والطاقة، مما يسهم في جذب الاستثمارات وتحفيز النمو الاقتصادي.

٤ - تمكين الشباب والمرأة:

تركز الرؤية على تمكين الشباب والمرأة من خلال توفير فرص التعليم والتدريب، وتعزيز مشاركتهم في سوق العمل، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة وزيادة الإنتاجية.

٥ - جذب الاستثمارات الأجنبية:

تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى جذب الاستثمارات الأجنبية من خلال تحسين البيئة الاستثمارية وتقديم حوافز للمستثمرين الأجانب، مما يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة فرص العمل.

٦ - تطوير القطاعات الجديدة:

تعمل الرؤية على تطوير قطاعات جديدة واعدة مثل الطاقة المتجددة، والتكنولوجيا، والسياحة، مما يسهم في تحقيق نمو اقتصادي مستدام وتنويع مصادر الدخل.

٧ - تعزيز الابتكار وريادة الأعمال:

تدعم رؤية ٢٠٣٠ ثقافة الابتكار وريادة الأعمال من خلال توفير الدعم المالي والتقني للشركات الناشئة، وتشجيع البحث والتطوير، مما يسهم في تحقيق تقدم اقتصادي مستدام. (الشهري، ٢٠٢٤)

هذه الأبعاد الاقتصادية لرؤية ٢٠٣٠ تسهم في تحقيق تحول شامل ومستدام في الاقتصاد السعودي، مما يعزز من مكانة المملكة على الساحة العالمية.

في ضوء ما سبق، فإن هذه الدراسة لا تقتصر على كونها محاولة أكاديمية لاستيفاء متطلبات بحثية، بل تأتي في سياق وطني واسع يتناغم مع التوجهات الاستراتيجية للمملكة، وتسعى إلى تقديم نموذج تطبيقي يُظهر كيف يمكن للرؤية الطموحة أن تتحول إلى أثر ملموس على أرض الواقع، من خلال تمكين

الشركات الناشئة وتزويدها بالأدوات المعرفية التي تعزز من تنافسيتها وهي بذلك تمثل إضافة علمية وعملية في آن واحد، تتقاطع فيها تطلعات السياسات الوطنية مع تطورات علم الإدارة الحديث، في سبيل بناء اقتصاد سعودي قائم على الإبداع والمعرفة والاستدامة. (الذيابي، ٢٠٢٢)

مشكلة الدراسة:

في ظل التحولات الكبرى التي تشهدها المملكة العربية السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠، باتت الشركات الناشئة تمثل أحد الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، حيث حظيت هذه الفئة من الشركات باهتمام كبير من قبل الجهات الحكومية والخاصة، عبر توفير الحوافز، وتسهيل الإجراءات، وإطلاق البرامج الداعمة للريادة والابتكار ومع هذا الزخم في المبادرات والدعم، تبرز تساؤلات جوهرية تتعلق بمدى انعكاس هذه الرؤية الطموحة على واقع الشركات الناشئة، لا سيما في جوانبها الاقتصادية والتمكينية، مثل: تحسين بيئة الاستثمار، والدعم المالي والتقني، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتعزيز الابتكار وريادة الأعمال فبينما تشير بعض التقارير إلى ازدهار عدد من الشركات الناشئة في السنوات الأخيرة، ما زالت هناك تحديات تعترض الكثير من المشاريع الجديدة، وتتفاوت مستويات الاستفادة من الممكنات التي توفرها الرؤية من منطقة إلى أخرى ومن قطاع إلى آخر، الأمر الذي يستدعي دراسة علمية معمقة لفهم طبيعة هذا الأثر، ومستوى ارتباطه الفعلي بنجاح هذه الشركات أو تعثرها.

وتزداد أهمية هذه الإشكالية في مدينة جدة تحديداً، كونها إحدى المدن السعودية الكبرى التي تشهد نشاطاً اقتصادياً متنوعاً، وتحتضن عدداً من المشاريع الريادية المرتبطة بالرؤية، ما يجعلها نموذجاً مناسباً لدراسة العلاقة بين مبادرات رؤية ٢٠٣٠ وتطور قطاع الشركات الناشئة وتكمن المشكلة في وجود فجوة بحثية واضحة تتعلق بمدى تأثير هذه الرؤية على تعزيز البيئة التشغيلية والتنافسية للشركات الناشئة، ومدى تمكن هذه الشركات من الاستفادة الفعلية من أدوات الرؤية، وليس مجرد التفاعل الشكلي معها. ومن هنا تنطلق الدراسة الحالية في محاولة للإجابة عن السؤال المحوري التالي:

ما مدى تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من

٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م؟

أهمية الدراسة

١. الأهمية العلمية

تُعد هذه الدراسة ذات أهمية علمية متقدمة كونها تدرج ضمن المساعي البحثية الحديثة التي تهدف إلى فهم ديناميكيات التحول الاقتصادي في المملكة العربية السعودية من خلال عدسة الشركات الناشئة فهي تسهم في توسيع نطاق المعرفة العلمية حول العلاقة بين الاستراتيجيات الوطنية الكبرى - مثل رؤية ٢٠٣٠ - والأداء الفعلي للقطاعات الريادية فالبحوث السابقة التي تناولت الشركات الناشئة غالباً ما ركزت على التحديات العامة أو التمويل أو بيئة الأعمال دون الربط العميق بين هذه العوامل والتغيرات البنيوية التي أحدثتها رؤية ٢٠٣٠ ومن هنا، تقدم هذه الدراسة إضافة نظرية من خلال تحليل أبعاد الرؤية وتأثيراتها الملموسة على واقع الشركات الناشئة، باستخدام إطار تحليلي يتضمن أبعاداً اقتصادية ومعرفية واجتماعية مترابطة.

كما تستمد هذه الدراسة أهميتها من كونها توظف منهجاً وصفيّاً تحليلياً مدعوماً باستبيان ميداني يتيح رصد الواقع من داخل بيئة ريادة الأعمال، وليس فقط من خلال التحليل النظري فهي بذلك تمثل جسراً بين الدراسات الكمية والكيفية، وتعزز من مصداقية النتائج المستخلصة، ما يفتح المجال لباحثين آخرين للاستفادة من النموذج المستخدم، وتكرار الدراسة في سياقات مكانية أو قطاعية مختلفة كما تمثل مساهمة منهجية في تحليل أثر الرؤية من خلال أبعاد محددة وقابلة للقياس مثل: تحسين البيئة الاستثمارية، وتوفير الدعم المالي والتقني، وتطوير البنية التحتية الرقمية، وتمكين الفئات المستهدفة، مما يساعد في بناء قاعدة معرفية يمكن الاستناد إليها في الأبحاث القادمة.

علاوة على ذلك، فإن الدراسة تقدم للباحثين إطاراً مفاهيمياً قابلاً للتطوير، حيث يُمكن اعتماد الأبعاد الاقتصادية والمعرفية التي ركزت عليها الدراسة كنموذج تحليلي في أبحاث أخرى تتناول موضوعات مختلفة مثل الابتكار المؤسسي، أو إدارة النمو في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو فاعلية البرامج الحكومية في تطوير الأعمال وهذا ما يعزز من القيمة العلمية طويلة المدى للدراسة، ويجعلها أساساً يمكن البناء عليه في مختلف الحقول المرتبطة بالإدارة والاقتصاد والسياسات العامة وريادة الأعمال.

٢. الأهمية العملية

من الناحية العملية، تكتسب الدراسة أهمية خاصة في ضوء الحاجة الملحة لتقييم الأثر الفعلي لرؤية ٢٠٣٠ على المشروعات الناشئة، والتي تمثل اليوم إحدى القنوات الرئيسة لتحقيق التنويع الاقتصادي

المنشود إذ تتيح نتائج هذه الدراسة للمسؤولين وصانعي القرار فهماً أدق حول مدى استفادة رواد الأعمال من التسهيلات الحكومية، وما إذا كانت المبادرات والبرامج المعلنة قد تحولت إلى واقع ملموس أم ما تزال تواجه تحديات في التنفيذ والتطبيق وهذا بدوره يمكن أن يسهم في تحسين السياسات الداعمة للشركات الناشئة، من خلال إعادة تصميم البرامج بما يتماشى مع الحاجات الحقيقية التي ترصدها الدراسة ميدانياً.

كما أن نتائج الدراسة ستكون ذات قيمة كبيرة للمستثمرين والممولين، حيث تساعد على تكوين رؤية واضحة عن بيئة الشركات الناشئة في السعودية، وتحديد نقاط القوة والضعف في التجربة الراهنة، وبالتالي اتخاذ قرارات استثمارية أكثر وعياً ودقة فالوقوف على مدى تأثير عناصر مثل البنية الرقمية أو التمويل الحكومي على فرص النجاح أو الفشل، يتيح تطوير أدوات تقييم للمشاريع الناشئة تساعد على ترشيد الموارد وتوجيه الاستثمارات نحو المشاريع ذات الجدوى الأعلى وبذلك، تسهم الدراسة في خلق بيئة أعمال أكثر نضجاً وفاعلية على مستوى التمويل والتخطيط.

وأخيراً، فإن هذه الدراسة تُعد أداة توعوية وتوجيهية لرواد الأعمال أنفسهم، إذ تمنحهم صورة شاملة عن التوجهات العامة التي خلقتها الرؤية، وتوضح لهم ما هي العناصر التي يمكن الاستفادة منها لتقوية مشروعاتهم، وما هي التحديات التي لا تزال قائمة وتتطلب منهم تطوير استراتيجيات استباقية لمواجهتها وبذلك، لا تقتصر أهمية الدراسة على الأوساط الأكاديمية أو الحكومية فحسب، بل تمتد لتشمل كافة المعنيين بمجال ريادة الأعمال في المملكة، ما يجعلها مساهمة عملية فعالة في دعم استدامة الشركات الناشئة وتنمية الاقتصاد الوطني.

أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس والمحموري لهذا البحث يتمثل في:

تحليل أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ في دعم وتمكين الشركات الناشئة، وتحديد مدى مساهمتها في تعزيز النمو الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد معرفي متنوع ومستدام خلال الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م.

ويتفرع من هذا الهدف الرئيس الأهداف التالية:

- التعرف على أثر تحسين البيئة الاستثمارية التي جاءت بها رؤية ٢٠٣٠ على نمو واستمرارية الشركات الناشئة في المملكة.

- دراسة مدى فاعلية الدعم المالي والتقني الذي توفره برامج الرؤية للشركات الناشئة وتأثيره على توسعها.
- تحليل دور تطوير البنية التحتية الرقمية في تسهيل أعمال الشركات الناشئة ودخولها للأسواق.
- الوقوف على مدى مساهمة تمكين الشباب والمرأة في تعزيز التنوع والابتكار داخل قطاع ريادة الأعمال.
- تقييم دور ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، التي ركزت عليها رؤية ٢٠٣٠، في تحسين القدرة التنافسية للشركات الناشئة.

تساؤلات الدراسة:

ينطلق هذا البحث من السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى تأثير رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة خلال الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م من حيث النمو والاستدامة والقدرة التنافسية؟

وينفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة التالية:

- إلى أي مدى ساهم تحسين البيئة الاستثمارية في تعزيز نمو واستمرارية الشركات الناشئة؟
- ما حجم تأثير الدعم المالي والتقني الحكومي على قدرة الشركات الناشئة على التوسع والتطور؟
- كيف أثر تطوير البنية التحتية الرقمية على أداء الشركات الناشئة محلياً ودولياً؟
- ما أثر تمكين الشباب والمرأة في دعم المشروعات الريادية في ضوء أهداف الرؤية؟
- إلى أي مدى أسهم تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال في تحسين تنافسية الشركات الناشئة في المملكة؟

فروض الدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وتعزيز نمو وتنافسية الشركات الناشئة خلال الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م.

وينفرع من هذه الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تحسين البيئة الاستثمارية في إطار رؤية ٢٠٣٠ ونمو واستمرارية الشركات الناشئة في المملكة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدعم المالي والتقني الحكومي وبين قدرة الشركات الناشئة على التوسع والتطور.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تطوير البنية التحتية الرقمية وبين تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى أسواق جديدة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تمكين الشباب والمرأة وبين زيادة تنوع المشاريع الريادية في المملكة.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وبين تحسين القدرة التنافسية للشركات الناشئة في ضوء رؤية ٢٠٣٠.

النظرية العلمية المتبعة لإعداد البحث

أولاً: نظرية ريادة الأعمال

تُعد نظرية ريادة الأعمال من أهم الأطر النظرية التي يمكن من خلالها تفسير نشوء وتطور الشركات الناشئة في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي تشهدها المملكة العربية السعودية في ضوء رؤية ٢٠٣٠. تنطلق هذه النظرية من أن رواد الأعمال هم عناصر فاعلة في النظام الاقتصادي، يمتلكون مهارات استثنائية في استغلال الفرص وتحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة تساهم في خلق قيمة اقتصادية ومجتمعية وقد تطورت النظرية لتأخذ بعين الاعتبار دور البيئة الداعمة والسياسات العامة في تسهيل تأسيس المشروعات، وهي جوانب محورية تعكسها الرؤية السعودية الطموحة.

تُركز هذه النظرية على عدد من العناصر الجوهرية، من أبرزها: القدرة على الابتكار، وتحمل المخاطر، والبحث عن فرص السوق، والاستجابة السريعة للمتغيرات ووفقاً لهذه الرؤية، فإن رواد الأعمال لا ينتظرون الفرص بل يصنعونها من خلال استكشاف حاجات المجتمع وتقديم حلول إبداعية تسد فجوات السوق وهذا ما يتضح بجلاء في تأسيس عدد من الشركات الناشئة السعودية التي انطلقت في بيئة أعمال مدعومة حكومياً واستفادت من تحولات الرؤية نحو التحول الرقمي وتمكين الكفاءات الوطنية. (الذيابي، ٢٠٢٢)

في سياق تطبيق هذه النظرية على الواقع السعودي، يظهر أن الحكومة تعمل على تهيئة بيئة خصبة لريادة الأعمال من خلال تطوير التشريعات، وإنشاء حاضنات الأعمال، وتوفير الدعم المالي والفني والتدريبي، وهو ما يتوافق مع المفاهيم الأساسية لنظرية ريادة الأعمال فالمبادرات مثل "منشآت" و"كفالة" و"صندوق الصناديق" تؤكد التزام الدولة بإيجاد نظام يدعم الرياديين ويقلل من العقبات التي تعترض طريقهم.

كما تشير النظرية إلى أهمية الدور التعليمي والتثقيفي في تعزيز ثقافة ريادة الأعمال، وهو ما تضمنته رؤية ٢٠٣٠ من خلال دمج مفاهيم الابتكار والريادة في المناهج التعليمية، وتحفيز الجامعات على تبني مشاريع الأعمال الريادية ويمثل ذلك خطوة استراتيجية في خلق جيل مؤهل لإطلاق مشاريع ريادية تنمو في ظل بيئة محفزة ومرنة.

وبالتالي، فإن اعتماد الدراسة على نظرية ريادة الأعمال يُعد أمراً مبرراً وضرورياً لفهم كيف استطاعت رؤية ٢٠٣٠ أن تُحدث تحولاً في المنظومة الريادية في المملكة فهي نظرية تتكامل مع متطلبات المرحلة الحالية، وتتيح تفسير النمو المطرد في أعداد الشركات الناشئة السعودية، وتساعد على ربط المؤشرات الاقتصادية بالممارسات الريادية الفعلية في السوق المحلي. (الذيابي، ٢٠٢٢)

ثانياً: نظرية الابتكار

تُعد نظرية الابتكار من الركائز النظرية الأساسية في دراسة الشركات الناشئة، حيث تُسلط الضوء على كيفية خلق القيمة من خلال تقديم أفكار جديدة، وتطبيقها بطرق تساهم في حل المشكلات أو تحسين الخدمات والمنتجات ترتبط هذه النظرية بشكل جوهري برؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠، التي تُعلي من شأن الابتكار باعتباره محفزاً رئيساً للتحول الاقتصادي والتنمية المستدامة وتفترض هذه النظرية أن الابتكار لا يحدث في فراغ، بل هو نتاج لتفاعل بين المعرفة والبيئة والموارد البشرية، وهو ما تسعى الرؤية الوطنية إلى تعزيزه من خلال دعم البحث العلمي وتمكين الشباب.

في السياق السعودي، أصبحت الابتكارات التقنية والخدماتية حجر الأساس الذي تُبنى عليه الشركات الناشئة، خصوصاً في القطاعات الرقمية، والزراعية، والطبية، والتعليمية إذ تمثل رؤية ٢٠٣٠ حافزاً مباشراً لتمكين هذه الشركات من خلال منحها التمويل والدعم والفرص للمشاركة في المشاريع الوطنية الكبرى ونظراً لأن الابتكار يتطلب بيئة تجريبية مرنة ومنفتحة على المخاطرة، فإن مبادرات مثل "تيوم" و"برنامج تنمية القدرات البشرية" و"مسك الابتكار" تجسد تطبيقات عملية لمبادئ نظرية الابتكار من حيث رعاية الفكرة من بدايتها وحتى تحولها إلى منتج أو خدمة ذات قيمة سوقية. (سروجي، ٢٠٢٣)

تشير نظرية الابتكار أيضاً إلى أهمية الثقافة المؤسسية التي تشجع على الإبداع وتحتضن الفشل كجزء من عملية التعلم والتطور وهذا ما بدأت تدركه الكثير من الجهات الحكومية والقطاع الخاص في السعودية، حيث انتقلت من النماذج التقليدية في الإدارة إلى دعم الهياكل المرنة التي تتبنى عقلية ريادة الأعمال والابتكار كما أصبح الابتكار شرطاً رئيساً في تقييم المشاريع، بل وأساساً في التعاقدات الحكومية مع القطاع الخاص.

ومن زاوية أخرى، توضح النظرية أن الابتكار لا يقتصر على التكنولوجيا فحسب، بل يشمل أيضاً الابتكار التنظيمي والتسويقي والخدمي، وهو ما يظهر بوضوح في الشركات الناشئة التي تقدم نماذج أعمال جديدة تعتمد على التوصيل الذكي، التجارة الإلكترونية، الزراعة العمودية، أو الخدمات المالية الرقمية وتقوم هذه الشركات في الغالب على استغلال الفجوات السوقية وتقديم حلول جديدة، ما يعزز قدرتها على المنافسة والبقاء في سوق سريع التغير.

بناءً عليه، تُعد نظرية الابتكار إطاراً تحليلياً فعالاً لفهم كيف أسهمت رؤية ٢٠٣٠ في إطلاق موجة من التجديد الاقتصادي في المملكة من خلال تمكين الشركات الناشئة ودفعها نحو تبني الابتكار كنهج عمل فهي ليست مجرد نظرية تفسيرية، بل تُعد دليلاً عملياً لصناع السياسات في كيفية تهيئة بيئة ابتكارية شاملة تدعم النمو الاقتصادي وتعزز من تنافسية السعودية عالمياً. (سروجي، ٢٠٢٣)

ثالثاً: نظرية التنمية الاقتصادية

تُعتبر نظرية التنمية الاقتصادية من أهم النظريات التي يمكن من خلالها فهم التحولات الكبرى في الاقتصادات الوطنية، وتحديدًا تلك التي تمر بمرحلة الانتقال من الاعتماد على مورد طبيعي محدد - كالنفط - إلى اقتصاد متنوع ومستدام وتنتقل هذه النظرية من فكرة أن التنمية لا تتحقق فقط عبر النمو الكمي في الناتج المحلي، بل أيضاً عبر تحسين نوعية الحياة، تنويع مصادر الدخل، وتقوية البنية الاقتصادية للمجتمع ووفقاً لهذه النظرية، فإن دعم رواد الأعمال وتوسيع قاعدة الشركات الناشئة يُعد أحد المؤشرات القوية على نضوج البيئة الاقتصادية واتجاهها نحو التوازن والاستدامة.

في ضوء رؤية السعودية ٢٠٣٠، يظهر تطبيق نظرية التنمية الاقتصادية بشكل مباشر، إذ تسعى المملكة إلى تنويع مصادر الدخل من خلال دعم قطاعات غير نفطية مثل التكنولوجيا والسياحة والصناعة والخدمات اللوجستية ويُنظر إلى الشركات الناشئة باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق هذا الهدف، كونها أكثر قدرة على التكيف، والاستجابة السريعة للتغيرات، وخلق فرص العمل الجديدة ومن خلال المبادرات

الحكومية التي توفر بيئة قانونية وتمويلية ملائمة، يتم تمكين هذه الشركات للنمو، مما يعزز من هيكل الاقتصاد ويقلل من الاعتماد على القطاعات التقليدية. (سروجي، ٢٠٢٣)

وتؤكد النظرية على دور الدولة في توفير البنية التحتية الملائمة للتنمية، وهو ما يظهر بوضوح في مشاريع التحول الرقمي، والتوسع في شبكات الاتصالات، وتطوير المدن الاقتصادية، وتسهيل إجراءات التراخيص التجارية كما تشدد على أهمية التعليم والتدريب وبناء رأس المال البشري، باعتبار الإنسان محور التنمية لذلك، جاءت برامج مثل "تنمية القدرات البشرية" و"الابتعاث النوعي" كترجمة عملية لهذه الفرضيات النظرية، لتطوير جيل من الكفاءات القادرة على قيادة القطاعات الجديدة وابتكار حلول اقتصادية وريادية.

وترتبط التنمية الاقتصادية أيضاً بتوزيع الثروة والفرص بشكل عادل بين الأقاليم والمناطق، وهذا ما تجلّى في دعم الشركات الناشئة في مناطق مثل نيوم، العلا، عسير، والقصيم، وليس فقط في المدن الكبرى فبدلاً من تمركز التنمية في العاصمة أو المراكز الحضرية الكبرى، تسعى رؤية ٢٠٣٠ إلى توزيع النشاط الاقتصادي من خلال تطوير البنى الريفية وربطها باقتصاد المعرفة، وهو ما ينعكس في نمو عدد حاضنات الأعمال ومساحات العمل المشتركة في المناطق الطرفية.

إن نظرية التنمية الاقتصادية، إذًا، توفر إطاراً تفسيرياً شاملاً لبحث تأثير رؤية ٢٠٣٠ على واقع الشركات الناشئة، من حيث البيئة، والتمويل، والموارد البشرية، والبنية التحتية، والفرص السوقية وهي تؤكد أن نجاح هذه الشركات لا ينعكس فقط على مستوى الأفراد أو المستثمرين، بل يتجاوز ذلك ليشكل ركيزة أساسية في البناء الاقتصادي الكلي للدولة. (سروجي، ٢٠٢٣)

رابعاً: نظرية الدعم الحكومي

تُعد نظرية الدعم الحكومي من النظريات المركزية التي تُفسر كيفية تدخل الدولة في دعم وتحفيز قطاعات معينة من الاقتصاد، لا سيما في الفترات الانتقالية أو في ظل رؤى تنمية كبرى مثل رؤية المملكة ٢٠٣٠ تقوم هذه النظرية على فرضية أن الأسواق وحدها ليست دائماً كافية لتوفير البيئة المثلى لنمو بعض الفئات الاقتصادية، خصوصاً الشركات الناشئة والصغيرة، ولذلك فإن الدولة تلعب دوراً فاعلاً في تقديم الدعم المالي، والإداري، والتقني، والتشريعي لهذه الكيانات لتمكين من النمو وتحقيق أهدافها، وبالتالي تفعيل مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

في السياق السعودي، وبالارتباط مع أهداف رؤية ٢٠٣٠، يتجلى تطبيق هذه النظرية في أشكال متعددة من الدعم الحكومي الموجه للشركات الناشئة فقد أنشأت المملكة صناديق تمويلية متخصصة مثل

صندوق "منشآت"، وصندوق "واعد"، وصندوق "رؤية سوفت بنك"، كما قدمت الدولة حوافز ضريبية، وإعفاءات من الرسوم، وبرامج تدريبية، وإرشاداً تقنياً وريادياً وكل هذه الجهود تُعد تطبيقاً عملياً مباشراً لمبادئ نظرية الدعم الحكومي، حيث يتم توجيه أدوات الدولة لتقليل المخاطر عن رواد الأعمال وتمكينهم من تجاوز التحديات الأولية التي تواجههم. (سروجي، ٢٠٢٣)

ترى هذه النظرية أيضاً أن دعم الحكومة لا يجب أن يكون محصوراً في الجوانب المالية فقط، بل يجب أن يشمل أيضاً البيئة القانونية والتنظيمية وقد انعكس هذا بوضوح في الجهود السعودية لتبسيط إجراءات تأسيس الشركات، وتقليص الزمن اللازم للحصول على التراخيص، وإتاحة الخدمات الحكومية عبر المنصات الرقمية مثل "مراس"، و"بلدي"، و"أبشر أعمال" كما اهتمت الحكومة بتوفير مسرعات أعمال، ومساحات عمل مشتركة، وبرامج لربط الشركات الناشئة بالمستثمرين وصناديق رأس المال الجريء، وهو ما يعكس فهماً دقيقاً لمتطلبات تطبيق هذه النظرية في البيئة الواقعية.

علاوة على ذلك، تتعامل نظرية الدعم الحكومي مع مفاهيم الإنصاف والتحفيز التكاملي، حيث لا يقتصر الدعم على المناطق الحضرية الكبرى، بل يمتد ليشمل المناطق الطرفية والريفية، وهو ما تم تحقيقه في السعودية من خلال برامج التنمية الإقليمية، مثل دعم الشركات في مشاريع العلا، والطائف الجديدة، ونيوم، ومبادرات أطلقها الصندوق الصناعي وصندوق تنمية الموارد البشرية في مختلف المناطق وتُعزز هذه المبادرات من حضور الشركات الناشئة كجزء من النسيج التنموي المتوازن على مستوى المملكة. (شليبي، ٢٠١٩)

وباختصار، فإن نظرية الدعم الحكومي تُشكل مرتكزاً مهماً لفهم البيئة الحاضنة التي أوجدتها رؤية ٢٠٣٠ للشركات الناشئة، وتُفسر كيف أن تدخل الدولة الإيجابي، إذا ما أُدير بكفاءة وشفافية، يمكن أن يكون محفزاً أساسياً للتنمية الاقتصادية وريادة الأعمال لذا فإن هذه النظرية لا تُعد فقط أداة تحليلية لفهم الواقع الحالي، بل تقدم أيضاً إطاراً للتنبؤ بمستقبل الشركات الناشئة ومدى قدرتها على الاستمرار والتوسع في ظل السياسات الحكومية المستدامة. (الخيزان، ٢٠١٩)

خامساً: نظرية النظام الإيكولوجي للأعمال

تقوم نظرية النظام الإيكولوجي للأعمال (Business Ecosystem Theory) على تشبيه بيئة الأعمال بالنظام البيئي الطبيعي، حيث تتفاعل مجموعة من الكيانات المتنوعة والمتراصة بشكل تكاملي ومستمر، لتشكل بيئة ديناميكية تدعم الابتكار والنمو والاستدامة وتشمل هذه الكيانات: الشركات الكبرى، الشركات الناشئة، الجهات الحكومية، الجامعات، مؤسسات التمويل، حاضنات ومسرعات الأعمال،

والمستهلكين فكما أن الكائنات في البيئة الطبيعية تحتاج إلى توازن وتغذية وتعاون للبقاء، فإن عناصر بيئة الأعمال تحتاج إلى التكامل والدعم المتبادل من أجل تحقيق القيمة لكل الأطراف.

تتظر هذه النظرية إلى الشركات الناشئة بوصفها "عناصر نشطة" داخل النظام البيئي، تستفيد من العلاقات مع الكيانات الأكبر، وتستمد من البيئة المحيطة بها موارد وخبرات ومعارف وفرصاً سوقية وفي السياق السعودي، تُعد رؤية ٢٠٣٠ حافزاً ضخماً لتفعيل هذا النظام الإيكولوجي، من خلال ربط الجامعات بحاضنات الابتكار، وتوجيه التمويل من صناديق الدولة نحو المشاريع الواعدة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص لاحتضان رواد الأعمال بهذا الشكل، لا تترك الشركات الناشئة لتواجه السوق وحدها، بل تُمنح "شبكة دعم" متكاملة تتيح لها التوسع والنمو ضمن منظومة اقتصادية متماسكة. تُشير النظرية أيضاً إلى أهمية "المنصات" داخل النظام البيئي، وهي البنى الأساسية التي تُيسر التفاعل بين الأطراف، مثل المنصات التقنية (كمنصة "منشآت" و"سوق التطبيقات الحكومية")، أو الملتقيات الريادية، أو المعارض الاستثمارية وتعتبر هذه المنصات ضرورية لتسريع تبادل المعرفة والتمويل والفرص التجارية من خلال هذا المنظور، يتضح أن رؤية ٢٠٣٠ لم تركز فقط على إصلاح قطاع معين، بل سعت إلى إنشاء نظام مترابط تدعمه البنية التحتية الرقمية، واللوائح القانونية الحديثة، وشبكات التواصل بين الفاعلين الاقتصاديين. (الخنيزان، ٢٠١٩)

كذلك، فإن من ركائز هذه النظرية وجود بيئة مرنة تتسم بالقدرة على التكيف والابتكار، وهي ميزة تسعى المملكة لتعزيزها من خلال تحفيز ثقافة ريادة الأعمال، وتدريب الشباب، وتطوير برامج تعليمية تتماشى مع متطلبات السوق فكلما زادت قدرة النظام البيئي على إنتاج المعرفة وتوزيعها وتوظيفها، زادت احتمالية نمو الشركات الناشئة وازدهارها وهنا نجد أن البرامج السعودية مثل "كود"، و"جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية" KAUST، تمثل مراكز تفاعلية داخل هذا النظام تدعم الابتكار وتُعزز فرص التعاون بين القطاعات.

وفي النهاية، تؤكد نظرية النظام الإيكولوجي للأعمال أن نجاح الشركات الناشئة لا يكون فقط من خلال جهود فردية معزولة، بل عبر العمل ضمن شبكة مترابطة من الشراكات والعلاقات والمصالح المتبادلة وتُعد هذه النظرية مناسبة جداً لفهم تطورات بيئة الأعمال السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠، حيث تسعى الدولة إلى بناء بيئة متكاملة تدعم النمو الريادي، وتخلق روابط فعالة بين مختلف الأطراف الاقتصادية، مما يسهم في دفع عجلة التحول الوطني وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. (حسين، ٢٠١٨)

سادسا: نظرية الانتقال المؤسسي

تركز هذه النظرية على كيفية استجابة المنظمات للتغيرات التي تفرضها البيئة المؤسسية المحيطة بها، مثل السياسات الحكومية، التشريعات، القيم الثقافية، والمعايير الاجتماعية وتفترض النظرية أن المؤسسات - ومنها الشركات الناشئة - تتغير وتتكيف ليس فقط بدافع الكفاءة الاقتصادية، بل أيضاً بفعل الضغوط المؤسسية التي تدفعها نحو الامتثال والتوافق في السياق السعودي، تمثل رؤية ٢٠٣٠ أحد أقوى الأمثلة على هذا النوع من الضغوط المؤسسية الإيجابية، حيث أوجدت حزمة من السياسات والتشريعات التي غيرت بشكل جذري طبيعة العمل المؤسسي، وأجبرت مختلف القطاعات على التكيف مع نموذج جديد قائم على الابتكار والشفافية والتنوع. (حسين، ٢٠١٨)

سابعا: نظرية النمو المراحل

تستخدم هذه النظرية في تفسير تطور ونمو المنظمات - وخاصة الشركات الناشئة - من مرحلة الفكرة إلى التوسع والاستدامة تنص على أن كل شركة تمر بسلسلة من المراحل مثل: التأسيس، النمو، النضج، ثم التوسع أو التراجع كل مرحلة لها خصائص وتحديات مختلفة تتطلب نماذج دعم وتمويل وإدارة خاصة وهذه النظرية ذات صلة مباشرة بدراستك، حيث يمكن توظيفها في تحليل كيف أن برامج الدعم ضمن رؤية ٢٠٣٠ (مثل منشآت، وبنك التنمية الاجتماعية، وصندوق الاستثمارات العامة) تتدخل في كل مرحلة من هذه المراحل لتضمن بقاء ونمو الشركات الناشئة السعودية، وتنتقل بها من مرحلة البقاء إلى مرحلة المنافسة الإقليمية والعالمية. (منصور، ٢٠٢١)

ثامنا: نظرية الانتشار والانتقال التكنولوجي

تُعنى هذه النظرية بكيفية تبني الأفراد والمؤسسات للتقنيات الجديدة، والعوامل التي تؤثر في سرعة وفعالية هذا التبني وقد طور هذه النظرية "إيفريت روجرز" ضمن ما يُعرف بـ "نظرية انتشار الابتكارات"، وتفترض أن الابتكارات تنتقل تدريجياً عبر المجتمع أو القطاع عبر مراحل تبدأ من المعرفة وتنتهي بالاعتماد الكامل للتقنية. (الفيفي، ٢٠٢١)

في سياق الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، يمكن استخدام هذه النظرية لتحليل الكيفية التي تدفع بها رؤية ٢٠٣٠ نحو تبني الرقمنة، والتقنيات الذكية، والحلول الابتكارية في القطاعات المختلفة كما تبرز النظرية أهمية القنوات الحكومية، مثل برامج "منشآت" و"سدايا"، في تسريع عملية انتقال التكنولوجيا من البيئة البحثية أو التجريبية إلى السوق التجارية الفعلية، وتوضح التحديات التي قد تواجه بعض الشركات في مراحل معينة، كالتنوع أو القبول المجتمعي أو ضعف البنية التحتية الرقمية.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تزايداً ملحوظاً في الاهتمام البحثي بتحليل أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على القطاعات الحيوية، خاصة في مجالات التعليم، الصحة، الاقتصاد، والتنمية المجتمعية حيث ركزت معظم الدراسات الحديثة على استكشاف مدى فاعلية السياسات الوطنية في إحداث التحول المؤسسي، وتعزيز التنافسية، ودعم الابتكار المؤسسي، بالإضافة إلى تقييم جودة الأداء وتحقيق التنمية المستدامة وقد جاءت هذه الأبحاث مدعومة بأطر نظرية متنوعة ومنهجيات بحثية متعددة، استهدفت تشخيص الواقع وتقديم توصيات عملية لتجويد العمل المؤسسي ورفع كفاءته بما يتوافق مع متطلبات الرؤية الطموحة وتبرز أهمية هذه الدراسات في كونها تؤسس لقاعدة معرفية تساهم في فهم التحديات وتحديد الأولويات، وتساعد صناع القرار في رسم السياسات التطويرية كما أن المقارنات بين السياقات المحلية والعالمية تعطي صورة أعمق عن موقع المملكة في خريطة التنمية العالمية، وتوضح مدى الاستفادة من التجارب الدولية عليه، فإن الدراسات السابقة تمثل مرجعاً مهماً لأي بحث يستهدف رصد التغيرات المؤسسية والاجتماعية في ظل رؤية ٢٠٣٠، وتتيح فرصة للمقارنة والتحليل والتقييم المستمر.

الدراسات السابقة:

١. الدراسات العربية:

حمد بن عبد الله بن محمد القميري (٢٠٢١)

تأتي دراسة القميري تحت عنوان "دراسة تقويمية تطويرية لمشروع المراكز العلمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠"، وقد هدفت إلى تقييم مشروع المراكز العلمية باعتبارها إحدى المبادرات التعليمية المعرفية الهامة في المملكة، في ضوء التوجهات المستقبلية لرؤية ٢٠٣٠ وقد سعى الباحث من خلال هذا التقييم إلى إبراز نقاط القوة والضعف في المشروع، وتقديم تصور تطويري يساعد على تعزيز أدائه بما يتماشى مع متطلبات التنمية المستدامة والتحول الوطني.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي كمنهج رئيسي، لكونه الأنسب في تحليل واقع المشروع وتحديد أوجه القصور أو التميز فيه وتركزت أدوات جمع البيانات على استبانة موجهة للعاملين في تلك المراكز وكذلك لبعض المستفيدين من خدماتها وقد اختار الباحث مجتمع الدراسة من إدارات المراكز العلمية المختلفة في أنحاء المملكة، مع عينة مركزة من الخبراء التربويين ومطوري المناهج والمهتمين بالتعليم غير النظامي.

أظهرت النتائج أن المراكز العلمية تلعب دوراً واعداً في دعم مسارات التعليم الموازي، إلا أن هناك فجوات في تمويل الأنشطة، وضعف في التكامل المؤسسي مع وزارات أخرى، إضافة إلى الحاجة إلى تدريب متخصص للعاملين وبيّنت الدراسة أن كثيراً من المراكز لا تستثمر الإمكانيات التقنية بشكل يتوافق مع تطلعات الرؤية كما تم تسجيل حاجة إلى مراجعة محتوى الأنشطة التعليمية بما ينسجم مع متطلبات المهارات المستقبلية.

أوصت الدراسة بضرورة تبني خطة تطويرية واضحة للمراكز العلمية تقوم على التكامل بين وزارتي التعليم والثقافة، مع زيادة التمويل الحكومي وتفعيل الشراكات مع القطاع الخاص، وتطوير المناهج المقدمة لتواكب مفاهيم الثورة الصناعية الرابعة، وربط برامج المراكز بمؤشرات أداء واضحة تساهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية لرؤية المملكة ٢٠٣٠.

عبد القادر بن عبيد الله بن عبد الله الحميري (٢٠٢١)

جاءت دراسة الحميري بعنوان "تصور مقترح لتفعيل استراتيجيات التدريس الحديثة بجامعة تبوك لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠"، وسعت إلى بناء نموذج تطبيقي يعزز فعالية التعليم الجامعي من خلال دمج استراتيجيات تدريس حديثة تتماشى مع متطلبات الرؤية، لا سيما في ظل التوجه نحو اقتصاد المعرفة وتطوير رأس المال البشري وقد ركّز الباحث على ضرورة الانتقال من أساليب التعليم التقليدية إلى نماذج تعليمية تفاعلية وتشاركية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات باستخدام استبانة وجهت إلى أعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك، حيث تم اختيار عينة من مختلف الكليات الأكاديمية ذات التخصصات المتنوعة وهدفت الأداة إلى قياس مدى توافر ممارسات التدريس الحديثة، والمعوقات التي تواجه استخدامها، ومدى وعي أعضاء الهيئة التدريسية بالرؤية الوطنية ومتطلباتها.

أظهرت النتائج وجود فجوة واضحة بين التوجهات الاستراتيجية لرؤية ٢٠٣٠ والتطبيق الفعلي لأساليب التدريس الحديثة، حيث أشار عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس إلى أن المقررات ما زالت تعتمد على الإلقاء المباشر، وأن هناك نقصاً في التدريب المهني المستمر، وضعفاً في توفير البنية التحتية المناسبة للتعليم التفاعلي كما بيّنت النتائج أن هناك استعداداً نفسياً لدى عدد كبير من الأكاديميين للتطوير، لكن ينقصهم الدعم المؤسسي والخطط الواضحة.

وأوصت الدراسة بضرورة إعادة تصميم المناهج الجامعية بما يتماشى مع منهجية التعلم النشط، وتكثيف الورش التدريبية حول استراتيجيات التدريس الحديثة، وتوفير بيئات تعليمية محفزة تعتمد على

التكنولوجيا، كما أوصى الباحث بتفعيل وحدات ضمان الجودة في الكليات لمتابعة تنفيذ البرامج التطويرية وربطها بمؤشرات أداء مرتبطة بالرؤية الوطنية ٢٠٣٠.

رغد صالح محمد الروضان (٢٠٢١)

تناولت دراسة الروضان المعنونة "واقع حوكمة كلية التربية بجامعة القصيم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠" مسألة حوكمة المؤسسات التعليمية، وبالأخص الكليات الجامعية، باعتبارها أحد المرتكزات الأساسية لتحقيق رؤية المملكة هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في كلية التربية، مثل الشفافية، المساءلة، المشاركة، والكفاءة، ومدى توافق هذه الممارسات مع تطلعات الرؤية المستقبلية التي تركز على التميز المؤسسي والجودة في الأداء.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وجمعت البيانات من خلال استبانة موجهة إلى أعضاء هيئة التدريس والإداريين في الكلية، حيث بلغ عدد أفراد العينة ١٠٢ مشاركاً، تم اختيارهم بطريقة عشوائية طبقية تضمنت الأداة عدة محاور تمثل أبعاد الحوكمة كما حددتها الأدبيات الحديثة، مع ربطها بمتطلبات التطوير المؤسسي المنصوص عليها في خطط رؤية ٢٠٣٠.

أظهرت نتائج الدراسة أن هناك مستوى متوسط من تطبيق مبادئ الحوكمة في كلية التربية، حيث جاءت أعلى الدرجات في محور الشفافية، تليها المشاركة، في حين أن المساءلة وتقييم الأداء المؤسسي سجلت مستويات ضعيفة كما اتضح أن معظم الإجراءات تفقر إلى آليات موثقة ومعلنة، وأن صنع القرار ما زال مركزياً في كثير من الجوانب، وهو ما يحد من فعالية تطبيق الحوكمة بشكل كامل.

أوصت الدراسة بضرورة وضع إطار تنظيمي للحوكمة يتضمن لائحة تنفيذية ومعايير واضحة للتقييم، وتفعيل المجالس الأكاديمية واللجان الداخلية، وربط الحوكمة بمؤشرات الأداء المؤسسي والجودة كما دعت إلى تعزيز ثقافة الحوكمة بين منسوبي الكلية عبر برامج تدريبية، وتوسيع دائرة اتخاذ القرار ليشمل ممثلين عن الطلاب والمجتمع المحلي، انسجماً مع متطلبات رؤية ٢٠٣٠ في بناء جامعات ذات استقلالية وكفاءة.

أمجاد منصور عيضة العتيبي (٢٠٢١)

هدفت دراسة أمجاد العتيبي، التي جاءت بعنوان "دور التدريب في رفع أداء العاملين والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠"، إلى تحليل العلاقة بين البرامج التدريبية التي تقدمها المؤسسات الحكومية

والخاصة لموظفيها، وبين مستوى الأداء الوظيفي، في سياق تنفيذ رؤية ٢٠٣٠ التي تؤكد على تنمية رأس المال البشري ورفع إنتاجية الموظف السعودي.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، وتم توزيع استبانة على عينة مكونة من ١٢٠ موظفاً وموظفة في جهات حكومية مختلفة داخل مدينة الرياض، شملت موظفين من وزارات وهيئات حكومية تشارك بشكل فعال في برامج التحول الوطني وتضمنت الأداة محاور تقيس مدى توافر برامج تدريبية، جودتها، مدى ملاءمتها لاحتياجات الموظفين، وتأثيرها على الأداء الوظيفي.

أشارت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة طردية قوية بين توافر التدريب المستمر وبين رفع كفاءة الموظف، وزيادة ولائه التنظيمي، وتقليل أخطاء العمل، بالإضافة إلى تعزيز روح الابتكار والتطوير وأظهرت الدراسة أن الموظفين الذين شاركوا في برامج متقدمة في التحليل الإحصائي، والإدارة الحديثة، وحل المشكلات، أظهروا تحسناً ملحوظاً في أدائهم، بينما كانت هناك فجوة في التقييم والمتابعة لما بعد التدريب في بعض الجهات.

أوصت الدراسة بضرورة جعل التدريب عنصراً محورياً في الخطط الاستراتيجية للموارد البشرية، وتبني منهجية التدريب المبني على الكفايات، مع توفير آليات لقياس الأثر الحقيقي للتدريب على الأداء كما دعت إلى زيادة التنسيق بين إدارات التدريب والجهات المنفذة لرؤية ٢٠٣٠ لضمان توافق البرامج التدريبية مع أهداف التحول الوطني، واقترحت إطلاق منصات موحدة للتدريب الحكومي على غرار المبادرات الرقمية في التعليم.

ندى فلاح بابطين (٢٠٢١)

هدفت دراسة ندى بابطين المعنونة "منهج مقترح لمرحلة رياض الأطفال لتنمية جوانب النمو المختلفة لدى الطفل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠" إلى وضع تصور منهجي متكامل لتعليم رياض الأطفال يتماشى مع مستهدفات رؤية ٢٠٣٠، خاصة فيما يتعلق بتنمية القدرات المعرفية، الاجتماعية، النفسية، والحركية لدى الأطفال وتأتي أهمية هذه الدراسة من كون مرحلة الطفولة المبكرة حجر الأساس في بناء الشخصية السعودية المتكاملة والمنتجة، وهو ما نصّت عليه وثيقة الرؤية في محور التعليم.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في مرحلته الأولى لوصف واقع المناهج الحالية، ثم المنهج شبه التجريبي لبناء المنهج المقترح واعتمدت على تحليل محتوى وثائق تعليم رياض الأطفال في السعودية، إضافة إلى مقابلات مع معلمات ومشرفات تربويات، بهدف تحديد الجوانب التي تحتاج إلى

تعزيز كما اختبرت النموذج المقترح على عينة محدودة من الأطفال في إحدى الروضات النموذجية التابعة لوزارة التعليم.

أشارت النتائج إلى وجود قصور في المناهج الحالية في تحقيق التكامل بين جوانب النمو، وأن أغلب الأنشطة التعليمية تميل إلى الجانب المعرفي فقط دون دمج للجانب الوجداني أو المهاري كما أظهرت النتائج أن المنهج المقترح، الذي تضمن وحدات تعليمية قائمة على الاستكشاف واللعب الموجه، ساعد في رفع تفاعل الأطفال وزيادة مشاركتهم وتطور أدائهم في المهارات الحياتية الأساسية.

أوصت الدراسة بتبني المنهج المقترح في رياض الأطفال بشكل تدريجي على مستوى المملكة، مع ضرورة تأهيل المعلمات على استراتيجيات التدريس الحديثة التي تركز على الطفل كمحور للعملية التعليمية كما طالبت بتطوير البيئة الصفية بما ينسجم مع طبيعة الأنشطة الجديدة، وزيادة الاهتمام بالمتابعة والتقويم الشامل لقدرات الطفل، بما يعكس فلسفة رؤية ٢٠٣٠ في بناء الإنسان وتنمية مهاراته منذ الطفولة.

آمال سعد الدين حسين حليبي (٢٠٢١)

جاءت دراسة آمال حليبي تحت عنوان "دور الإعلام الرقمي في نشر رؤية المملكة ٢٠٣٠ وعلاقته بتمكين المرأة السعودية"، وهدفت إلى استكشاف كيفية استخدام الإعلام الرقمي كوسيلة استراتيجية لنقل أهداف ومضامين الرؤية إلى المجتمع، مع التركيز على قضايا تمكين المرأة السعودية كأحد أبرز محاور التحول الاجتماعي والاقتصادي في الرؤية وقد ركزت الدراسة على تحليل مضمون الرسائل الإعلامية الرقمية الرسمية ومدى تأثيرها على وعي النساء السعوديات.

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت على أداة تحليل المحتوى لمجموعة من المنصات الرقمية مثل مواقع الوزارات الرسمية، حسابات الجهات الحكومية على تويتر ويوتيوب، إضافة إلى توزيع استبانة إلكترونية على عينة مكونة من ٢٠٠ امرأة سعودية من مختلف مناطق المملكة هدفت هذه الأدوات إلى قياس درجة التفاعل مع المحتوى الرقمي المتعلق بتمكين المرأة، ومدى إدراك العينة لدور الإعلام الرقمي في التوعية والتغيير.

أظهرت النتائج أن الإعلام الرقمي الرسمي ساهم بشكل كبير في رفع الوعي بأهداف رؤية ٢٠٣٠، وأن أغلب المشاركات في الاستبانة أكدن أنهن تعرفن على برامج تمكين المرأة، مثل القيادة، التدريب، التوظيف، والمشاريع الصغيرة، عبر المنصات الرقمية أكثر من وسائل الإعلام التقليدية كما بينت النتائج

أن لغة الخطاب الرقمي كانت إيجابية ومحفزة، لكن التفاعل التفاعلي بين الجهات الرسمية والجمهور النسائي ما زال بحاجة إلى تطوير.

أوصت الباحثة بضرورة تطوير المحتوى الرقمي ليكون أكثر شمولية وتنوعاً في استهداف فئات النساء المختلفات، وتدريب القائمين على الإعلام الحكومي على استراتيجيات التواصل التفاعلي، بالإضافة إلى توسيع الحملات الرقمية الموجهة نحو المناطق الريفية والنائية، لضمان وصول الرسائل التحفيزية لكل شرائح المجتمع النسائي في المملكة، بما يعزز من دور الإعلام في تحقيق مستهدفات التمكين ضمن رؤية ٢٠٣٠.

فضة سالم عبيد العنزي (٢٠٢١)

أجرت فضة العنزي دراسة بعنوان "استشراف كلية التربية بجامعة الملك سعود لمستقبل مخرجات قسم الدراسات الإسلامية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠"، وهدفت إلى تحليل مدى توافق مخرجات قسم الدراسات الإسلامية مع المتطلبات المستقبلية التي تفرضها الرؤية، خاصة في ظل التحولات المجتمعية والمعرفية التي تشهدها المملكة وقد سعت الباحثة إلى تقديم تصور استشرافي يمكن من خلاله تطوير البرامج والمقررات الجامعية بما يتماشى مع سوق العمل والقيم المعاصرة، مع الحفاظ على الأصالة الدينية.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الاستشرافي في آن معاً، حيث قامت بتحليل وثائق المقررات الدراسية الحالية، وأجرت مقابلات معمقة مع أعضاء هيئة التدريس والطلبة، كما استخدمت الاستبانة لقياس آراء عينة مكونة من ١٢٠ فرداً من داخل الكلية وتوزعت الأسئلة حول الجوانب المهارية، والمعرفية، والاتجاهات الفكرية لمخرجات القسم، ومدى ملاءمتها لتحديات المستقبل وفق رؤية ٢٠٣٠.

أظهرت النتائج وجود فجوة بين مخرجات القسم واحتياجات سوق العمل، حيث تركز المقررات الحالية على الجوانب النظرية والتقليدية، مع ضعف في تنمية المهارات البحثية، والتقنية، والتفكير النقدي كما بيّنت النتائج أن غالبية المستجيبين يرون ضرورة إعادة هيكلة المقررات وربطها بقضايا العصر، مثل الوسطية، التسامح، الحوار، ومهارات التواصل، دون الإخلال بالثوابت الدينية كما شددت الدراسة على ضعف برامج التدريب العملي وغياب الرؤية الواضحة في التوجيه المهني للطلبة.

أوصت الباحثة بضرورة تطوير الخطط الدراسية لنتضمن مساقات حديثة تدمج بين الأصالة والمعاصرة، وتبني مسار تطبيقي ضمن برامج إعداد المعلمين، بالإضافة إلى تعزيز الشراكة بين الكلية

وسوق العمل، وإشراك الطلبة في تصميم وتقييم البرامج التعليمية كما دعت إلى استخدام التعليم الرقمي في تقديم المقررات بما يعزز من الجاذبية والفعالية، ويساهم في تحقيق مستهدفات رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بجودة التعليم ومواءمته لمتطلبات التنمية.

رحمة يحيى أحمد الربعي (٢٠٢١)

تناولت رحمة الربعي في دراستها المعنونة "تقييم الواقع السياحي في أبها الحضارية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المجتمع المضيف" واقع السياحة الداخلية في مدينة أبها كأحد المحاور الأساسية التي تراهن عليها رؤية ٢٠٣٠ ضمن خطة تنويع مصادر الدخل الوطني وسعت الدراسة إلى رصد تحديات ومعوقات تطور السياحة في أبها، وتحليل انطباعات السكان المحليين حول أثر السياحة على البيئة والمجتمع، وكذلك مقترحاتهم لرفع مستوى الجاذبية السياحية للمدينة

اعتمدت الباحثة على المنهج الوصفي المسحي باستخدام استبانة وزعت على عينة مكونة من ٢٠٠ مشارك من أبناء المجتمع المحلي في مدينة أبها وتنوعت محاور الاستبانة بين تقييم الخدمات السياحية، والبنية التحتية، وأثر الزوار على الثقافة المحلية، ومدى مشاركة السكان في الأنشطة السياحية كما شملت الدراسة مراجعة لوثائق رؤية ٢٠٣٠ ذات العلاقة بالسياحة، وتحليل لتقارير الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني.

كشفت النتائج أن غالبية المشاركين يرون أن أبها تمتلك مقومات سياحية طبيعية وجمالية، لكن هناك قصوراً في الخدمات المساندة مثل الفنادق والنقل والفعاليات المستدامة كما عبر الكثير من أفراد العينة عن مخاوفهم من التأثير السلبي المحتمل للسياحة على الهوية الثقافية، مؤكدين في الوقت نفسه على أهمية إدماج المجتمع المحلي في صنع القرار السياحي وأوضحت النتائج أيضاً أن الحملات التسويقية السياحية ما زالت غير فعالة بما فيه الكفاية لجذب الزوار من الخارج أو حتى من داخل المملكة.

أوصت الدراسة بتطوير البنية التحتية السياحية في أبها، وزيادة عدد الفعاليات الثقافية والبيئية التي تبرز الهوية المحلية، وفتح المجال أمام استثمارات خاصة لتشغيل المواقع السياحية بطريقة احترافية كما دعت إلى تعزيز وعي المجتمع المضيف بالدور الإيجابي للسياحة من خلال برامج تدريب وتنقيف، وربط استراتيجيات تطوير السياحة بالمجتمع المحلي بما يضمن الاستدامة وتحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠ في تنشيط السياحة الداخلية.

عبد الحميد بن عيسى محمد هاشمي (٢٠٢١)

أجرى عبد الحميد هاشمي دراسة ميدانية بعنوان "واقع دور المدرسة الثانوية في تعزيز القيم الإيجابية لدى طلابها تحقيقاً لمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠"، حيث ركزت الدراسة على أهمية تعزيز القيم الوطنية والاجتماعية داخل المدارس السعودية باعتبارها مؤسسات تنشئة رئيسية، وكونها شريكاً محورياً في تحقيق رؤية ٢٠٣٠ التي تهدف لبناء جيل واع، منتج، وملتزم بالقيم هدف الباحث إلى التعرف على مدى فاعلية البرامج والممارسات التعليمية في المدارس الثانوية في ترسيخ القيم الإيجابية مثل الانتماء الوطني، التعاون، المسؤولية، والاحترام.

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وتم تطبيق استبانة على عينة عشوائية مكونة من ٢٠٠ طالب وطالبة من عدد من المدارس الثانوية في منطقة القصيم تضمنت الأداة عدداً من المحاور مثل: محتوى المناهج، دور المعلم، الأنشطة اللاصفية، ومشاركة الأسرة والمجتمع في غرس القيم كما أجرى الباحث مقابلات مع عدد من المشرفين التربويين والقادة المدرسيين لفهم المعوقات والتجارب العملية في هذا المجال.

أظهرت النتائج أن هناك وعياً متزايداً بين العاملين في الميدان التربوي بأهمية القيم في ضوء الرؤية، إلا أن البرامج المخصصة لتعزيزها تعاني من العشوائية والافتقار إلى التخطيط الاستراتيجي كما بينت النتائج أن كثيراً من المقررات الدراسية تتناول القيم بشكل غير مباشر، ولا تقدم نماذج تطبيقية كافية كذلك، أكدت الدراسة على ضعف التنسيق بين المدرسة والأسرة في هذا الجانب، إلى جانب ضعف استثمار الأنشطة الطلابية في تعزيز هذه القيم بصورة منهجية.

أوصى الباحث بضرورة تضمين القيم الوطنية والاجتماعية ضمن الأهداف العامة للمناهج الدراسية بشكل صريح، وتدريب المعلمين على طرائق تدريس القيم وربطها بالمواقف الصفية والحياتية كما طالب بوضع إطار وطني للبرامج التربوية الموجهة لتعزيز القيم لدى الشباب، وإشراك مؤسسات المجتمع المدني والإعلام في دعم المدرسة في هذا الدور الحيوي، بما يعكس تطلعات رؤية ٢٠٣٠ نحو جيل متوازن وقيمي.

حميدة بنت عبيد الصبحي (٢٠٢١)

أجرت حميدة الصبحي دراسة بعنوان "توجهات العمل التطوعي في الجامعات السعودية بما يواكب رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة حالة على جامعة أم القرى"، وسعت من خلالها إلى رصد واقع العمل التطوعي داخل البيئة الجامعية ومدى اتساقه مع مستهدفات الرؤية الوطنية التي تسعى إلى رفع عدد

المتطوعين من ١١ ألفاً إلى مليون متطوع بحلول ٢٠٣٠ تناولت الدراسة العمل التطوعي بوصفه أداة وطنية للتنمية وتعزيز المشاركة المجتمعية بين فئة الشباب الجامعي، واستكشاف مدى وجود بيئة محفزة وتوجهات إيجابية لدى الطلاب تجاه التطوع.

استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، واعتمدت في جمع البيانات على استبانة إلكترونية تم توزيعها على عينة مكونة من ٢٥٠ طالباً وطالبة في جامعة أم القرى، موزعين على تخصصات ومراحل دراسية مختلفة وقد شملت الاستبانة محاور متعددة، مثل: دافع المشاركة، المعرفة بأنشطة التطوع، الفرص التطوعية المتاحة داخل الجامعة، دعم الإدارة الجامعية، والتحديات التي تواجه الطلاب في هذا السياق.

أظهرت نتائج الدراسة أن نسبة كبيرة من الطلاب أبدوا استعدادهم للمشاركة في الأنشطة التطوعية، إلا أن التحديات الأساسية تمثلت في ضعف التنظيم، وقلة الإعلانات الرسمية عن الفرص التطوعية داخل الجامعة، إلى جانب عدم وجود حوافز واضحة، سواء كانت أكاديمية أو معنوية كما أشارت النتائج إلى أن الطلبة يفضلون المبادرات ذات الأثر الاجتماعي المباشر، ويشعرون بالحاجة إلى تدريب مسبق يؤهلهم لممارسة التطوع بشكل احترافي.

أوصت الدراسة بضرورة إنشاء وحدة خاصة بإدارة العمل التطوعي في الجامعات السعودية، وتضمين العمل التطوعي في المقررات الأكاديمية كجزء من متطلبات التخرج كما دعت إلى تعزيز شراكة الجامعة مع القطاع غير الربحي لإتاحة فرص تطوعية خارج الحرم الجامعي، وتنفيذ حملات إعلامية لتعزيز الوعي بأهمية العمل التطوعي بوصفه ممارسة مواطنة مسؤولة تتسق مع أهداف رؤية المملكة في تعزيز روح العطاء والانتماء الوطني.

مي مصطفى سليمان إبراهيم (٢٠١٨)

تناولت الباحثة مي مصطفى سليمان إبراهيم في دراستها المعنونة "أثر الاستراتيجيات الترويجية في تنمية المبيعات: بالتطبيق على شركة النيل الكبرى لعمليات البترول" موضوعاً مهماً في مجال التسويق، ساعية إلى تحليل مدى تأثير أدوات الترويج الحديثة على أداء المبيعات في واحدة من أهم الشركات العاملة في قطاع النفط بالسودان وقد ركزت الدراسة على فهم طبيعة العلاقة بين الحملات الإعلانية، ووسائل الترويج المباشر، والعروض التجارية، والعلاقات العامة من جهة، وبين مؤشرات الأداء البيعي من جهة أخرى، وذلك في ظل بيئة اقتصادية شديدة التنافس.

هدفت الدراسة إلى التعرف على فاعلية الاستراتيجيات الترويجية المستخدمة من قبل شركة النيل الكبرى، ومدى إسهامها في رفع معدلات البيع وتوسيع الحصة السوقية كما هدفت إلى تقييم مدى وعي الشركة بأهمية دمج قنوات التسويق الحديثة ضمن ممارساتها، ومدى استجابتها لاحتياجات السوق وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لطبيعته الملائمة لدراسة العلاقات بين المتغيرات، مع الاعتماد على جمع البيانات من خلال استبانة موجهة إلى الموظفين في أقسام التسويق والمبيعات بالشركة. تكون مجتمع الدراسة من العاملين في شركة النيل الكبرى لعمليات البترول، وتم اختيار عينة عشوائية بلغ عددها (١٠٠) موظف من مختلف الإدارات ذات العلاقة بالتسويق والمبيعات وقد تضمنت أداة الدراسة عدداً من المحاور المرتبطة بالاستراتيجيات الترويجية مثل: الإعلان، والترويج البيعي، والاتصالات التسويقية، بالإضافة إلى محور خاص بقياس الأداء البيعي من حيث عدد العملاء، وحجم المبيعات، ومعدل الاحتفاظ بالعملاء واعتمد التحليل الإحصائي على برنامج SPSS لاستخراج المتوسطات والانحرافات واختبار الارتباط والدلالة الإحصائية.

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين تبني الاستراتيجيات الترويجية وارتفاع معدلات البيع، كما تبين أن الإعلان التجاري كان هو الأداة الأكثر تأثيراً على قرارات الشراء لدى العملاء كذلك أكدت الدراسة أن استخدام العروض الترويجية أسهم في جذب عملاء جدد، فيما ساعدت العلاقات العامة في تحسين صورة الشركة وزيادة ثقة العملاء بها وأوصت الباحثة بضرورة تطوير خطة ترويجية متكاملة تستخدم الأدوات الرقمية إلى جانب التقليدية، وزيادة الميزانية المخصصة للترويج، وتدريب الموظفين على استراتيجيات التسويق الحديثة، مع توجيه الاهتمام نحو دراسة سلوك المستهلك واحتياجات السوق بشكل دوري.

٢. الدراسات الأجنبية:

ماحد السلم (٢٠٢٣)

أعد دراسة بعنوان "الشركات الناشئة في السعودية: التحديات والفرص"، نُشرت في المجلة الدولية للبحوث في الأعمال والعلوم الاجتماعية هدفت الدراسة إلى استكشاف واقع الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، وتحديد أبرز التحديات التي تواجهها هذه المشاريع الريادية، إضافة إلى الفرص المتاحة أمامها في ضوء التحولات الاقتصادية والتشريعية التي أطلقتها رؤية السعودية ٢٠٣٠ وقد سعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى تقديم صورة شاملة عن بيئة ريادة الأعمال، مع التركيز على متطلبات النجاح والعقبات التنظيمية والتمويلية والتقنية.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي من أجل تحليل الظواهر المرتبطة بالشركات الناشئة، وذلك اعتماداً على البيانات الكمية والنوعية المستمدة من الميدان والمراجع الثانوية كما اعتمد الباحث على تحليل الأدبيات الحديثة والتقارير الصادرة عن الهيئات السعودية المتخصصة لدعم النتائج التي توصل إليها تنوعت مصادر البيانات ما بين مقابلات مع رواد أعمال واستبيانات تم تحليلها إحصائياً، مما ساعد على توفير نتائج دقيقة حول التحديات المتعددة مثل التمويل، والبيروقراطية، وصعوبة التوسع في السوق المحلي والعالمي.

تكون مجتمع الدراسة من أصحاب ومديري الشركات الناشئة في السعودية، وقد اعتمد الباحث على عينة تمثيلية من رواد الأعمال الذين أطلقوا مشاريعهم بعد عام ٢٠١٦، أي مع انطلاقة رؤية ٢٠٣٠ أما أداة الدراسة الرئيسية فكانت الاستبانة التي صممت لقياس مستوى وعي الرواد بالتحديات، ومدى استفادتهم من البرامج والمبادرات الحكومية، ورؤيتهم للفرص المتاحة حالياً.

كشفت النتائج عن وجود فرص واعدة للشركات الناشئة في السعودية خصوصاً في قطاعات التقنية والخدمات اللوجستية، إلا أن هذه الفرص تعترضها تحديات تنظيمية ومالية وبشرية وأوصى الباحث بضرورة تطوير بيئة التشريعات المتعلقة بالشركات الناشئة، وزيادة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتفعيل الحاضنات والمسرعات، فضلاً عن تقديم دعم مستدام للرواد من خلال التمويل والإرشاد المهني، وربط الابتكار بريادة الأعمال لتعزيز القدرة التنافسية للشركات السعودية الناشئة.

اهود الطالحي (٢٠٢٦)

نشرت دراسة بعنوان "دور ريادة الأعمال في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المملكة العربية السعودية" في المجلة العربية للإدارة تناولت الدراسة العلاقة بين ريادة الأعمال والتنمية المستدامة، وركزت على مفهوم "الريادة المستدامة" أو ما يعرف بـ "ستونبورش"، باعتبارها وسيلة لتعظيم مكاسب التنمية في المجتمع السعودي، من خلال استخدام الموارد الاقتصادية غير المستغلة وخلق فرص العمل وتنشيط الإنتاج المحلي.

هدفت الدراسة إلى تحديد مدى مساهمة رواد الأعمال السعوديين في تحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، في إطار رؤية ٢٠٣٠ واستخدمت الباحثة المنهج الإحصائي التحليلي، مع الاعتماد على البيانات الأولية المجمعة من خلال استبانة تم تصميمها وتوزيعها على عينة من رواد الأعمال السعوديين ممن أطلقوا مشروعاتهم خلال السنوات الأخيرة كما دعمت الباحثة دراستها بنظرية "النتائج الثلاثية" التي تربط بين الربح، والبيئة، والمجتمع.

تكون مجتمع الدراسة من رواد أعمال سعوديين حديثي التأسيس، أما العينة فقد تم اختيارها عشوائياً لتمثيل أكبر قدر ممكن من القطاعات الريادية وركزت أداة الدراسة على قياس مدى إدراك الرواد لدورهم في تحقيق الاستدامة، ومدى استخدامهم لممارسات إنتاج مستدام، وإعادة التدوير، وتحقيق الكفاءة الاقتصادية في التشغيل والتسويق وقد تضمنت الاستبانة أسئلة نوعية وأخرى كمية لتحليل التوجهات السائدة بين الرياديين.

أظهرت النتائج أن ريادة الأعمال تلعب دوراً بارزاً في تحقيق التنمية المستدامة في السعودية، خاصة فيما يتعلق بتوفير الوظائف، وتحسين جودة الحياة، وتحقيق النمو الاقتصادي القائم على الابتكار كما أشارت الدراسة إلى أن كثيراً من الرواد لا يزالون بحاجة إلى وعي أكبر بالاستدامة البيئية، مما يستدعي جهوداً توعوية وأوصت الباحثة بدعم أكبر للريادة الخضراء، وتحسين جودة التعليم والتدريب الريادي، وزيادة دور الحاضنات والمسرعات في دمج مفاهيم الاستدامة ضمن نماذج الأعمال الناشئة.

مهد أشرف وأشرفي الفخراي (٢٠٢٤)

نشرا دراسة بعنوان "الأثر التشريعي لرؤية ٢٠٣٠ على الشركات متعددة الجنسيات في المملكة العربية السعودية" في مجلة أمن الإنسان تناولت الدراسة الجوانب القانونية والتشريعية التي أفرزتها رؤية المملكة ٢٠٣٠، ومدى تأثيرها على أداء واستراتيجيات الشركات العالمية العاملة في السعودية، خصوصاً من ناحية الامتثال التنظيمي، وحوافز الاستثمار، وحماية الحقوق التجارية هدفت الدراسة إلى تحليل كيف انعكست التغيرات في البيئة القانونية السعودية على القرارات الاستثمارية للشركات متعددة الجنسيات، وعلى قدرتها على العمل ضمن إطار تنظيمي متطور يتماشى مع المعايير الدولية.

استخدم الباحثان المنهج التحليلي المقارن، حيث قاما بتحليل النصوص القانونية الجديدة، مثل قوانين الشركات والاستثمار، وربطها بواقع الشركات متعددة الجنسيات في السوق السعودي كما تم تحليل عدد من دراسات الحالة لشركات كبرى تعمل في مجالات الصناعة والطاقة والخدمات المالية وجرى التركيز على التعديلات في الأنظمة المتعلقة بالملكية الأجنبية، حماية المستثمر، القضاء التجاري، وسرعة الفصل في النزاعات وتم الاستناد إلى تقارير صادرة عن وزارة الاستثمار وهيئة السوق المالية، بالإضافة إلى مقابلات مع مسؤولين قانونيين في تلك الشركات.

تكون مجتمع الدراسة من شركات أجنبية ذات وجود فعلي في المملكة، وعينة الدراسة شملت عدداً من الشركات التي غيرت نماذج أعمالها أو توسعت في السوق السعودي بعد إعلان رؤية ٢٠٣٠ لم تستخدم الدراسة أداة قياس كمية، بل اعتمدت على تحليل نوعي مدعوم ببيانات رسمية وملاحظات ميدانية

وشملت العينة قطاعات مختلفة مثل النفط، الخدمات اللوجستية، البنوك، وتكنولوجيا المعلومات، مما أضاف على الدراسة طابعاً تطبيقياً واقعياً.

أظهرت النتائج أن التحديثات التشريعية في السعودية مكّنت الشركات العالمية من العمل في بيئة أكثر استقراراً وشفافية كما عززت تلك القوانين من ثقة المستثمرين الأجانب، وساعدت على تقليل المخاطر القانونية والتشغيلية وأوصى الباحثان بمواصلة تطوير الأطر القانونية بما يراعي التطورات العالمية في أنظمة الشركات، وتحسين آليات التحكيم التجاري، وتوفير أدوات قانونية ذكية تدعم التحول الرقمي في القطاع القضائي، ما يعزز من موقع المملكة كبيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي.

ماديسون ديرندينجر وبراي فرانك (٢٠٢٣)

قدّما ورقة عمل بحثية بعنوان "رؤى التنوع: رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وجهودها لبناء اقتصاد متنوع" ضمن سلسلة أوراق عمل معهد ميدلبري للدراسات الدولية هدفت الورقة إلى تقديم مراجعة شاملة للقطاعات الاقتصادية المستهدفة ضمن رؤية ٢٠٣٠، وتحليل مدى نجاح المملكة في التحول من اقتصاد نفطي تقليدي إلى اقتصاد متنوع ومستدام وتناولت الدراسة ثمانية قطاعات رئيسية: البتروكيماويات، السياحة، التعدين، الصحة، التصنيع، التجزئة، الإنشاءات، والخدمات المالية، باعتبارها قطاعات ذات أولوية وطنية ضمن استراتيجية التحول.

اعتمد الباحثان على المنهج التحليلي الوصفي المدعوم بالبيانات الرسمية والتقارير الاقتصادية الصادرة من الوزارات السعودية والهيئات العالمية مثل البنك الدولي ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وقد تم تحليل مؤشرات الأداء في كل قطاع منذ عام ٢٠١٦ وحتى عام ٢٠٢٢، إضافة إلى تحليل التحديات والمخاطر التي قد تعيق تحقيق الأهداف المرجوة، مثل تباطؤ الاستثمار الأجنبي، أو تحديات البيروقراطية، أو نقص الكفاءات البشرية في بعض المجالات الحيوية.

شمل مجتمع الدراسة البيانات الحكومية المنشورة، إلى جانب مقابلات نوعية مع خبراء اقتصاديين في الشأن السعودي، مما منح الدراسة بعداً تحليلياً واسعاً ومتكاملاً لم تعتمد الورقة على أدوات كمية تقليدية، لكنها قدّمت تحليلات مرجعية ومقارنات بين السعودية ودول أخرى سعت لتحقيق تنويع اقتصادي مشابه مثل الإمارات وماليزيا.

أبرزت النتائج أن المملكة حققت تقدماً ملحوظاً في بعض القطاعات كالسياحة والخدمات المالية، بينما لا تزال بعض القطاعات مثل التصنيع والتعدين تحتاج إلى ضخ استثمارات وتحديث تشريعي أكبر وقد أوصى الباحثان بأهمية تعزيز البيئة التنظيمية، وتوسيع برامج التدريب المهني، ودعم الابتكار في

الصناعات الجديدة، إضافة إلى تخفيف الاعتماد على النفط تدريجياً من خلال سياسات مالية واقتصادية أكثر مرونة وانفتاحاً على الاستثمارات العالمية.

زياد عبد الله ماني وكرزيستوف جونييفيتش (٢٠٢٤)

قدّما دراسة بعنوان "تحول الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية: تقييم شامل لأثر رؤية ٢٠٣٠"، والتي نُشرت في مجلة Sustainability هدفت الدراسة إلى تحليل مدى تأثير رؤية ٢٠٣٠ على النظام الصحي في المملكة، من خلال تتبع التغيرات في السياسات والبنية التحتية الصحية، ومدى التحسن في جودة وكفاءة تقديم الخدمات الطبية بعد إطلاق الرؤية وقد ركز الباحثان على العلاقة بين الإصلاحات الإدارية والمالية في القطاع الصحي، ومدى قدرتها على تحقيق أهداف الرؤية المتعلقة بالوصول إلى رعاية صحية شاملة ومستدامة.

استخدمت الدراسة المنهج التحليلي الكمي والنوعي، حيث اعتمد الباحثان على مؤشرات الأداء الصحي مثل معدل وفيات الأطفال، نسبة الإنفاق على الصحة من الناتج المحلي، وأعداد الكوادر الصحية مقارنة بعدد السكان كما تم تحليل استبيانات وزارية وتقارير رسمية صادرة عن وزارة الصحة السعودية ومنظمة الصحة العالمية وتم الجمع بين هذه البيانات وتحليلها إحصائياً باستخدام أدوات قياس الاتجاهات الزمنية والمؤشرات المركبة.

تكوّن مجتمع الدراسة من المؤسسات الصحية الحكومية والخاصة في السعودية، وشملت العينة مستشفيات ومراكز صحية في مناطق مختلفة مثل الرياض، جدة، والدمام استخدم الباحثان أدوات تحليل كمية مثل الجداول الزمنية والمؤشرات المقارنة، إلى جانب تحليل مقابلات مع مسؤولين في قطاع الصحة وأطباء يعملون ضمن برامج التحول الصحي، مما أضفى على الدراسة ثقلًا تطبيقيًا مهمًا.

أظهرت النتائج أن رؤية ٢٠٣٠ ساهمت في تحسين البنية التحتية الصحية وتوسيع التغطية التأمينية وزيادة الاستثمارات في الخدمات الذكية عن بُعد كما لوحظ تحسن في كفاءة تشغيل المستشفيات وتقليص أوقات الانتظار في العديد من المدن الكبرى وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز التحول الرقمي الكامل للخدمات الصحية، ورفع مستوى التأهيل المستمر للكوادر الطبية، وتوسيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص لضمان استدامة التمويل، إضافة إلى توجيه السياسات نحو الوقاية وليس العلاج فقط، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

التعقيب على الدراسات السابقة:

عند مراجعة الدراسات السابقة، يتضح أن الباحثين العرب والأجانب ركزوا بشكل كبير على تقييم الأثر الفعلي للمشروعات والسياسات المرتبطة برؤية المملكة ٢٠٣٠، سواء في التعليم كما في دراسة القميري (٢٠٢١) التي حللت واقع المراكز العلمية، أو في الصحة كما في دراسة زياد ماني وجونييفيتش (٢٠٢٤) التي استعرضت التحول الصحي كما لاحظنا تنوعاً في المناهج البحثية بين الوصفي التحليلي، والمنهجي الكمي، وحتى الاستشراقي، ما يعكس محاولات جادة لفهم التغيرات المتسارعة في بيئة العمل السعودي وأظهرت بعض الدراسات كدراسة ماحد السلم (٢٠٢٣) وأهود الطالحي (٢٠٢٦) اهتماماً بزيادة الأعمال والتنمية المستدامة، بينما ركزت أخرى على قضايا الحوكمة، والتمكين، وتطوير رأس المال البشري كما في بحوث الروضان (٢٠٢١)، وحلي (٢٠٢١)، والعتيبي (٢٠٢١) ويلاحظ أيضاً أن معظم الدراسات العربية اعتمدت على أدوات كمية مثل الاستبانة، بينما مالت الدراسات الأجنبية إلى التحليل النوعي والمقارن، كما في دراسة ديرندينجر وفرانك (٢٠٢٣) ويسجل للدراسات السعودية الحديثة اهتمامها بتطبيق نتائج البحث على أرض الواقع من خلال تقديم توصيات تنفيذية مرتبطة بخطط وبرامج الرؤية، مع التركيز على التحديات البنيوية، والفرص المستقبلية، والآليات المؤسسية اللازمة لتحقيق التحول الشامل.

التشابه بين الدراسات:

التركيز على رؤية ٢٠٣٠ كإطار مرجعي حيث جميع الدراسات تناولت أثر رؤية المملكة ٢٠٣٠ بشكل مباشر أو غير مباشر، معتبرة إياها نقطة انطلاق لتقييم التغيرات المؤسسية والتنمية (القميري، ٢٠٢١؛ ماني وجونييفيتش، ٢٠٢٤).

اعتماد المنهج الوصفي التحليلي حيث استخدم معظم الباحثين المنهج الوصفي التحليلي في دراسة الظواهر محل البحث، سواء في التعليم، الصحة، أو الاقتصاد (الحميري، ٢٠٢١؛ ديرندينجر وفرانك، ٢٠٢٣).

الاهتمام بتعزيز التنافسية حيث ركزت البحوث على تعزيز القدرة التنافسية للمنظمات والمؤسسات السعودية في مختلف القطاعات (ماحد السلم، ٢٠٢٣؛ الطالحي، ٢٠٢٦).

تقييم دور الموارد البشرية حيث أجمعت الدراسات على أهمية تطوير رأس المال البشري من خلال التدريب والتمكين الإداري لتحقيق مستهدفات الرؤية (العتيبي، ٢٠٢١؛ حلي، ٢٠٢١).

اتفقت الدراسات على وجود تحديات بنيوية وإدارية تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة، مثل ضعف البنية التحتية أو غياب الحوافز (الروضان، ٢٠٢١؛ العنزي، ٢٠٢١).

حرصت جميع الدراسات على تقديم توصيات عملية وقابلة للتطبيق لتحسين جودة الخدمات أو رفع مستوى الأداء المؤسسي (بابطين، ٢٠٢١؛ الصبحي، ٢٠٢١).

دمجت بعض الدراسات البعد المجتمعي في التحليل، سواء من خلال إشراك المجتمع المحلي أو التركيز على القيم والهوية الوطنية (الرابعي، ٢٠٢١؛ هاشمي، ٢٠٢١).

اعتمدت الدراسات الأجنبية والمحلية على تحليل الأدبيات المعاصرة والتقارير الرسمية لدعم نتائجها وتفسيرها (أشرف والفخراني، ٢٠٢٤؛ ماني وجونييفيتش، ٢٠٢٤).

الاختلاف بين الدراسات:

تباين القطاعات محل الدراسة حيث ركزت بعض الدراسات على التعليم (القميزي، ٢٠٢١؛ الروضان، ٢٠٢١)، بينما توجهت أخرى نحو الصحة (ماني وجونييفيتش، ٢٠٢٤)، أو ريادة الأعمال (ماحد السلم، ٢٠٢٣؛ الطالحي، ٢٠٢٦)، مما يعكس اختلاف السياقات البحثية.

اختلاف الأدوات البحثية حيث استخدمت الدراسات العربية أدوات كمية مثل الاستبانة والمقابلات (الحميري، ٢٠٢١؛ العتيبي، ٢٠٢١)، بينما فضّلت بعض الدراسات الأجنبية التحليل المقارن والنوعي (ديرندينجر وفرانك، ٢٠٢٣؛ أشرف والفخراني، ٢٠٢٤).

تنوع المنهجيات حيث اعتمدت بعض الدراسات على المنهج الاستشراقي أو شبه التجريبي (العنزي، ٢٠٢١؛ بابطين، ٢٠٢١)، في حين ركزت أخرى على التحليل الكمي أو التحليل المقارن (ماني وجونييفيتش، ٢٠٢٤).

اختلاف عينات الدراسة حيث تباينت المجتمعات البحثية بين موظفين حكوميين، طلاب، خبراء تربويين، رواد أعمال، ومسؤولين في شركات أجنبية، مما أضفى تنوعاً على النتائج (القميزي، ٢٠٢١؛ السلم، ٢٠٢٣؛ أشرف والفخراني، ٢٠٢٤).

تفاوت في النتائج الرئيسية حيث أظهرت بعض الدراسات تحسناً واضحاً في الأداء المؤسسي بعد تطبيق سياسات الرؤية (ماني وجونييفيتش، ٢٠٢٤)، بينما أشارت أخرى إلى استمرار وجود فجوات وتحديات تستدعي مزيداً من العمل (الروضان، ٢٠٢١؛ العنزي، ٢٠٢١).

مستوى التوصيات حيث قدمت بعض الدراسات توصيات ذات بعد استراتيجي واسع (القميزي، ٢٠٢١؛ الطالحي، ٢٠٢٦)، بينما ركزت دراسات أخرى على مقترحات تنفيذية محددة مرتبطة ببرامج أو أقسام معينة (بابطين، ٢٠٢١؛ الصبحي، ٢٠٢١).

درجة الربط بسوق العمل حيث ركزت بعض الدراسات على مواءمة مخرجات التعليم مع احتياجات سوق العمل (العنزي، ٢٠٢١)، بينما لم يكن هذا المحور حاضراً بقوة في دراسات أخرى ركزت على الحوكمة أو القيم (الروضان، ٢٠٢١؛ هاشمي، ٢٠٢١).

اختلاف السياق المحلي والدولي حيث ركزت الدراسات الأجنبية على المقارنات بين السعودية ودول أخرى، مع تحليل أثر البيئة التشريعية والاستثمارية الجديدة على الشركات متعددة الجنسيات (أشرف والفخراني، ٢٠٢٤؛ ديرندينجر وفرانك، ٢٠٢٣)، في حين ركزت الدراسات المحلية على التحديات الداخلية والسياسات الوطنية.

الفجوة البحثية التي تميز البحث الحالي عن الدراسات السابقة:

تتميز دراستي بكونها من الدراسات التطبيقية الحديثة التي تسعى إلى سد فجوة قائمة في الأدبيات المتعلقة بتأثير رؤية المملكة ٢٠٣٠ على واقع الشركات الناشئة، من خلال التركيز على الفترة الممتدة من ٢٠١٦م حتى ٢٠٢٢م، وهي الفترة التي شهدت انطلاق وتفعيل أهم برامج ومبادرات الرؤية بخلاف عدد من الدراسات السابقة التي تناولت الجوانب النظرية للرؤية أو ركزت على قطاعات محددة كالتعليم أو الصحة أو الإعلام، فإن دراستي تتفرد بتناول بيئة ريادة الأعمال في المملكة من منظور شامل، حيث رصدت خمسة محاور رئيسة تمثل ركائز أساسية في دعم واستمرارية الشركات الناشئة، وهي: البيئة الاستثمارية، الدعم المالي والتقني، البنية التحتية الرقمية، تمكين الشباب والمرأة، وثقافة الابتكار وريادة الأعمال كما اعتمدت على عينة ميدانية من رواد الأعمال العاملين فعلياً في السوق السعودي، مما يمنح نتائج الدراسة واقعية وعمقاً تطبيقياً يعكس التجربة الفعلية للرياديين.

وتعد مساهمة هذه الدراسة إضافة نوعية إلى مجال البحوث الاقتصادية والإدارية، إذ تقدم تحليلاً كمياً دقيقاً مدعوماً بأساليب إحصائية موثوقة مثل معامل بيرسون والمتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، مما يجعلها مصدراً علمياً يمكن الاستفادة منه في تطوير السياسات الاقتصادية والمبادرات الحكومية المستقبلية كما تفتح الدراسة آفاقاً بحثية جديدة للباحثين المهتمين بريادة الأعمال، من خلال إبراز أهمية التمكين المؤسسي، والتحول الرقمي، وتحسين بيئة الأعمال كعوامل محورية لنمو هذا القطاع الواعد.

الإطار النظري: المفاهيم الأساسية للدراسة:

رؤية السعودية ٢٠٣٠

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة وطنية استراتيجية أُطلقت عام ٢٠١٦ بهدف إحداث تحول شامل في الاقتصاد والمجتمع السعودي، من خلال تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط تتضمن الرؤية مجموعة من البرامج الطموحة التي تهدف إلى تطوير القطاعات غير النفطية، مثل السياحة، الترفيه، الصناعة، والتعليم، وتمكين القطاع الخاص ليكون شريكاً في التنمية المستدامة.

كما تركّز الرؤية على تحسين البيئة الاستثمارية، وتمكين المرأة، واحتضان الابتكار وريادة الأعمال، مما يخلق فرصاً جديدة للشركات الناشئة للنمو والمساهمة في الاقتصاد الوطني وتُعد هذه الرؤية إطاراً مرجعياً جوهرياً لفهم التغيرات التي تشهدها المملكة في مجال دعم المشاريع الريادية والتحول الرقمي. (الفيفي، ٢٠٢١)

الشركات الناشئة

الشركات الناشئة هي مشاريع ريادية في مراحلها الأولى، تتميز بكونها صغيرة الحجم، مبتكرة، وذات قابلية للنمو السريع في ظل ظروف غير مؤكدة غالباً ما تعتمد هذه الشركات على الأفكار الإبداعية والتكنولوجيا الحديثة لحل مشكلات قائمة أو تقديم خدمات و سلع جديدة للأسواق المحلية أو العالمية.

في سياق رؤية ٢٠٣٠، تحظى الشركات الناشئة في المملكة بدعم متزايد من الجهات الحكومية والخاصة، عبر برامج تمويل، وحاضنات أعمال، ومساحات عمل مشتركة، مما يعزز من فرصها في التطور وتحقيق الاستدامة الاقتصادية على المدى الطويل. (الفيفي، ٢٠٢١)

ريادة الأعمال

ريادة الأعمال تشير إلى القدرة على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشروعات اقتصادية ناجحة، عبر استغلال الفرص وتحمل المخاطر وتحقيق القيمة يضطلع رائد الأعمال بدور أساسي في قيادة المشروع، واتخاذ قرارات استراتيجية، وتطوير المنتج أو الخدمة.

وتعزز رؤية السعودية ٢٠٣٠ من ثقافة ريادة الأعمال باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية وتمكين الشباب، من خلال تطوير البيئة التنظيمية، وتوفير التدريب والدعم، وتحفيز روح المبادرة لدى الأفراد لإنشاء مشاريع ريادية قادرة على المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. (الشمري، ٢٠١٨)

التنافسية

التنافسية تعني قدرة المنظمة أو الدولة على تقديم منتجات وخدمات تتفوق من حيث الجودة والسعر والقيمة على المنافسين في السوق، بما يعزز من حصتها السوقية وموقعها في الاقتصاد العالمي وتعتمد التنافسية على عوامل متعددة منها: الابتكار، الكفاءة التشغيلية، وجودة الموارد البشرية، والقدرة على التكيف مع التغيرات.

في إطار رؤية ٢٠٣٠، تهدف المملكة إلى تعزيز التنافسية من خلال دعم القطاعات الواعدة، وتحسين بيئة الأعمال، وتمكين الشركات الناشئة من تطوير قدراتها، وهو ما يسهم في رفع مستوى الإنتاجية وتحقيق الريادة الاقتصادية. (الشمري، ٢٠١٨)

الابتكار

الابتكار هو عملية تطوير أفكار جديدة أو تحسين منتجات وخدمات أو عمليات قائمة بهدف تحقيق قيمة مضافة للمجتمع أو السوق يمثل الابتكار عاملاً حاسماً في بقاء الشركات ونجاحها، خاصة في بيئة عمل تتسم بالتغير السريع والتنافس الحاد.

تري رؤية السعودية ٢٠٣٠ أن الابتكار ضرورة للتقدم، لذا تدعم الجهات الحكومية في المملكة البحث العلمي، وتأسيس المراكز التكنولوجية، وتوفير التمويل للأفكار الإبداعية، مما يمكن الشركات الناشئة من تبني حلول جديدة تسهم في تحقيق ميزة تنافسية مستدامة. (الشمري، ٢٠١٨)

التحول الرقمي

التحول الرقمي يشير إلى دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع جوانب العمل المؤسسي لتحسين الكفاءة التشغيلية، وتعزيز تجربة العملاء، وتطوير نماذج عمل جديدة ويشمل ذلك استخدام الحوسبة السحابية، الذكاء الاصطناعي، البيانات الضخمة، والتجارة الإلكترونية.

ضمن رؤية ٢٠٣٠، يُعد التحول الرقمي ركيزة محورية لرفع كفاءة القطاعين العام والخاص، وتهيئة بيئة مناسبة للشركات الناشئة لتقديم خدمات ذكية وابتكارية كما يسهم هذا التحول في تسهيل تأسيس الشركات، والوصول للأسواق، وزيادة القدرة على التوسع عالمياً. (الشمري، ٢٠١٨)

نبذة عن رؤية السعودية ٢٠٣٠:

رؤية السعودية ٢٠٣٠ هي خطة استراتيجية شاملة تم الإعلان عنها رسمياً في ٢٥ أبريل ٢٠١٦، برعاية ولي العهد صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود، الذي يُعد المهندس الأساسي لها والمشرف على تنفيذها أطلقت هذه الرؤية بوصفها مساراً مستقبلياً طموحاً لتقليل اعتماد المملكة على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، وتنويع الاقتصاد الوطني، وخلق فرص استثمارية وتنموية جديدة، وتحديث قطاعات الدولة لتكون أكثر كفاءة وشفافية وفاعلية. (القميزي، ٢٠٢١)

وقد وُضعت الرؤية من خلال مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، بقيادة ولي العهد، وشملت وثيقتها الرسمية عدداً من البرامج التنفيذية المترابطة، منها برنامج التحول الوطني، وبرنامج جودة الحياة، وبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وغيرها انطلقت برامج هذه الرؤية في موجات متتابعة تهدف إلى تحفيز النمو في قطاعات مثل الصحة، والتعليم، والثقافة، والسياحة، والتقنية، والذكاء الاصطناعي، وتمكين المرأة والشباب، ورفع كفاءة العمل الحكومي.

منذ انطلاقتها، قطعت المملكة خطوات بارزة نحو تحقيق أهداف الرؤية، أبرزها الخصخصة الجزئية لشركة أرامكو، وإنشاء صندوق الاستثمارات العامة كقوة مالية عالمية، وتدشين مشاريع عملاقة مثل مشروع "نيوم"، و"القدية"، و"البحر الأحمر"، وغيرها من المبادرات التي تجسد الانتقال نحو اقتصاد ما بعد النفط كما شملت الرؤية إعادة هيكلة العديد من الوزارات والهيئات، وتطوير لوائح الاستثمار والعمل.

تطورت الرؤية من كونها خطة اقتصادية إلى مشروع وطني شامل يتداخل فيه الاقتصادي مع الاجتماعي والثقافي والتكنولوجي وتحولت إلى إطار تنموي يحرك المجتمع السعودي بمؤسساته وأفراده نحو أهداف مستقبلية واضحة المعالم وقد ساهمت التحديثات الدورية على برامجها ومراجعات الأداء في تسريع الإنجاز ورفع جودة التنفيذ، ما يعكس التزام القيادة السعودية بتحقيق هذه الرؤية بحلول عام ٢٠٣٠ وفقاً لمؤشرات أداء محددة وواضحة. (الشمري، ٢٠١٨)

أهمية رؤية السعودية ٢٠٣٠:

تُعد رؤية السعودية ٢٠٣٠ نقطة تحول جوهريّة في تاريخ المملكة، حيث تؤسس لاقتصاد متنوع ومستدام يخفف من التبعية التاريخية للنفط، ويعزز من القوة الاقتصادية للمملكة إقليمياً ودولياً إن هذه الرؤية ليست مجرد خطة اقتصادية، بل هي إعادة صياغة شاملة لمستقبل الدولة من خلال الاستثمار في

الإنسان والبنية التحتية والتقنية والمشاريع الاستراتيجية الكبرى، بما يعكس طموحات القيادة والشعب السعودي. (الحميري، ٢٠٢١)

ومن أبرز أوجه أهمية الرؤية أنها وفرت بيئة جاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي، وساهمت في تحسين التصنيف الائتماني والشفافية الحكومية، وخلقت آلاف الفرص الوظيفية في قطاعات جديدة وغير تقليدية كما أسهمت في تعزيز تمكين المرأة، من خلال دمجها في سوق العمل وفتح مجالات جديدة أمامها في القطاعين العام والخاص، مما ينعكس إيجابياً على التنمية البشرية في المملكة.

كذلك، فإن الرؤية عززت من دور المملكة على الساحة الدولية من خلال انخراطها في مشروعات استراتيجية عابرة للحدود، واستضافتها لفعاليات عالمية ضخمة، مما يدعم دورها كمركز لجسوتي وثقافي وسياحي عالمي وقد أضحت الرؤية اليوم نموذجاً يُحتذى به في التحول الوطني، حيث تنتظر إليها الدول النامية والناشئة كقصة نجاح في إعادة صياغة المستقبل وفق رؤية واضحة وخطة مدروسة. (القميري، ٢٠٢١)

أهداف رؤية السعودية ٢٠٣٠:

تسعى رؤية السعودية ٢٠٣٠ إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الجوهرية التي تمثل الركائز الأساسية لمستقبل المملكة، ومن أبرزها: تنويع مصادر الدخل، وتحقيق اقتصاد لا يعتمد على النفط، وتعزيز مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج المحلي، من خلال دعم قطاعات مثل السياحة، والصناعة، والتقنية، والترفيه، والتعليم كما تهدف إلى رفع مستوى المعيشة وجودة الحياة للمواطن والمقيم عبر تقديم خدمات صحية وتعليمية عالية الجودة.

تهدف الرؤية أيضاً إلى تطوير البنية التحتية التكنولوجية والرقمية، وتحويل المملكة إلى مركز عالمي في مجالات الابتكار والذكاء الاصطناعي، من خلال دعم ريادة الأعمال وتأسيس شركات ناشئة مبتكرة، وتشجيع البحث والتطوير وتولي الرؤية اهتماماً كبيراً بتحقيق الاستدامة البيئية، عبر برامج الطاقة المتجددة، وتقليل الانبعاثات، وزيادة المساحات الخضراء، بما يواكب التزامات المملكة في إطار التنمية المستدامة. (الحميري، ٢٠٢١)

أما على الصعيد المجتمعي، فتركز الأهداف على تعزيز قيم الوسطية والانتماء الوطني، ودعم الهوية الثقافية السعودية، ورفع مساهمة المرأة في سوق العمل، وتفعيل دور القطاع غير الربحي وتسعى إلى تحسين مؤشرات الحوكمة والشفافية، وتمكين الجهات الحكومية من تقديم خدمات رقمية فعّالة، بما يعزز

الثقة بين المواطن والحكومة كل هذه الأهداف تتكامل ضمن خطة زمنية وتنفيذية دقيقة لتحقيق المملكة الطموحة التي يراها قادتتها بحلول عام ٢٠٣٠. (الحميري، ٢٠٢١)

الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية ٢٠٣٠:

تنويع مصادر الدخل

يُعد تنويع مصادر الدخل أحد الركائز الأساسية لرؤية السعودية ٢٠٣٠، إذ تهدف المملكة من خلاله إلى تقليل الاعتماد التاريخي على العائدات النفطية كمصدر شبه وحيد للتمويل الحكومي كانت التحديات التي واجهها الاقتصاد السعودي بفعل تقلبات أسعار النفط حافزاً قوياً لإطلاق مشروع التحول الوطني الذي يؤمن بضرورة استغلال الموارد الأخرى غير النفطية وقد بدأت الدولة فعلياً في تفعيل برامج تدعم الاستثمار في القطاعات الواعدة مثل التعدين، والصناعات التحويلية، والسياحة، والخدمات المالية، والفنون والثقافة.

وقد انعكست هذه الرؤية في رفع مساهمة القطاعات غير النفطية تدريجياً في الناتج المحلي الإجمالي فمثلاً، قطاع السياحة شهد نمواً ملحوظاً من خلال إطلاق مشاريع ضخمة مثل "مشروع البحر الأحمر" و"نيوم" ومواسم السعودية المختلفة، مما ساهم في جذب السياح من الداخل والخارج وخلق آلاف الوظائف كما تم دعم قطاع الترفيه عبر تأسيس "هيئة الترفيه" وتوسيع الحراك الثقافي والفني، وهي مجالات لم تكن تُعد سابقاً من ركائز الاقتصاد الوطني.

علاوة على ذلك، تم تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحسين بيئة الأعمال وتقديم حوافز استثمارية متعددة، ما أدى إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السعودية، خصوصاً بعد إدراج السوق في مؤشرات عالمية مثل MSCI وبالتالي، فإن تنويع مصادر الدخل في إطار رؤية ٢٠٣٠ لا يمثل خياراً اقتصادياً فقط، بل هو توجه استراتيجي شامل لتحقيق التنمية المستدامة، واستقرار المالية العامة، وزيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة الأزمات المستقبلية. (الروضان، ٢٠٢١)

تعزيز دور القطاع الخاص

يمثل القطاع الخاص شريكاً أساسياً في تحقيق رؤية السعودية ٢٠٣٠، حيث تسعى الدولة إلى زيادة مساهمته في الناتج المحلي من نحو ٤٠٪ إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠ ولتحقيق هذا الهدف، تم إطلاق العديد من المبادرات لتحفيز المستثمرين ورواد الأعمال على المشاركة في التنمية الاقتصادية، ومن

أبرزها برنامج "شريك" الذي يهدف إلى دعم الشركات الوطنية الكبرى في توسيع أعمالها وتنفيذ مشاريع استراتيجية. (العتيبي، ٢٠٢١)

عملت الدولة كذلك على إعادة هيكلة الأنظمة والإجراءات الإدارية لتبسيط تراخيص الأعمال وتقليل البيروقراطية، وهو ما ظهر جلياً في التحسن الكبير الذي شهدته المملكة في مؤشرات سهولة ممارسة الأعمال الصادرة عن البنك الدولي وتم تقديم تسهيلات مثل الإعفاءات الضريبية، وخفض رسوم العمالة، وتوفير مناطق اقتصادية خاصة، بما يعزز جاذبية الاستثمار المحلي والأجنبي إضافة إلى ذلك، قامت الدولة بخصخصة عدد من القطاعات مثل الصحة، والتعليم، والنقل، والكهرباء، لإتاحة الفرصة للقطاع الخاص في إدارتها وتشغيلها.

تعزيز دور القطاع الخاص لم يقتصر على الأبعاد الاقتصادية فقط، بل امتد إلى الجوانب الاجتماعية كذلك، من خلال مساهمته في خلق فرص العمل، وتحسين جودة الخدمات، وتعزيز الابتكار والمنافسة في السوق ومع هذا الدعم المتزايد، يُنتظر من القطاع الخاص أن يقود عملية التحول الاقتصادي والتنمية المستدامة، ويكون المحرك الرئيسي للنمو والتقدم في مختلف مناطق المملكة، خصوصاً مع توجه الدولة لتنمية المناطق الريفية وتحقيق التوازن التنموي. (الروضان، ٢٠٢١)

تمكين الشباب والمرأة

أدرجت رؤية السعودية ٢٠٣٠ أن تمكين الشباب والمرأة يمثل حجر الزاوية في التنمية الوطنية المستدامة، وذلك بالنظر إلى أن أكثر من ٦٥٪ من سكان المملكة هم من الفئة الشابة ولهذا وضعت الرؤية تمكين هاتين الفئتين في صميم برامجها، من خلال توفير بيئة تعليمية وتدريبية متطورة، وخلق فرص وظيفية متنوعة، وتشجيعهم على الانخراط في سوق العمل والريادة المجتمعية.

بالنسبة للمرأة، فقد شهدت المملكة نقلة نوعية تمثلت في تمكينها من دخول قطاعات جديدة كانت حكراً على الرجال، مثل المحاماة، والهندسة، والطيران، والأمن كما تم تعديل القوانين التي كانت تعيق مشاركتها، ومنحت القيادة المرأة حق القيادة والتنقل والسفر دون قيود ونتيجة لذلك، ارتفعت نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل إلى نحو ٣٣٪ خلال السنوات الأخيرة، وهو ما يفوق النسبة المستهدفة في الرؤية نفسها. (العتيبي، ٢٠٢١)

أما الشباب، فقد أطلقت برامج وطنية ضخمة لتأهيلهم مثل "برنامج تنمية القدرات البشرية"، و"برنامج التدريب التقني والمهني"، ومبادرات ريادة الأعمال، ودعم الابتكار في الجامعات كما تم إنشاء الهيئات والمؤسسات التي تهتم بصقل مهاراتهم وربطهم باحتياجات سوق العمل، مثل هيئة تنمية المهارات، وهيئة

الترفيه، وهيئة الثقافة إن تمكين الشباب والمرأة لا يسهم فقط في تحقيق العدالة الاجتماعية، بل أيضاً في إطلاق طاقات بشرية هائلة يمكنها أن تحدث تغييراً حقيقياً في بنية الاقتصاد والمجتمع. (العتيبي، ٢٠٢١)

تطوير البنية التحتية الرقمية

يُعد تطوير البنية التحتية الرقمية من المحاور الجوهرية في رؤية السعودية ٢٠٣٠، حيث تهدف المملكة إلى التحول إلى اقتصاد رقمي متكامل، يعتمد على البيانات والتقنيات الحديثة، بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية هذا التوجه انعكس في إطلاق عدة مبادرات وطنية مثل "الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي"، ومنصة "سدايا"، إضافة إلى استثمارات ضخمة في الكابلات البحرية، وشبكات الجيل الخامس، وتوسيع تغطية الألياف البصرية، ما جعل السعودية تتقدم عالمياً في مؤشرات الجاهزية الرقمية. (بابطين، ٢٠٢١)

وقد انعكس هذا التطوير الرقمي إيجابياً على أداء مختلف القطاعات، فمثلاً في قطاع التعليم، تم إطلاق منصة "مدرستي" التي مكّنت الطلاب من استكمال دراستهم أثناء جائحة كورونا أما في قطاع الصحة، فقد تم توسيع خدمات "صحتي" و"أبشر" التي وفرت رعاية صحية واستفسارات إلكترونية للمواطنين والمقيمين بكفاءة عالية كما تم توسيع الخدمات الحكومية الإلكترونية لتشمل معظم المعاملات، وهو ما ساهم في تقليل التكاليف، وتسهيل الإجراءات، ورفع مستوى رضا المستفيدين.

تطوير البنية التحتية الرقمية لا يخدم فقط القطاعات الحكومية، بل يمتد أيضاً إلى دعم الشركات الناشئة، حيث بات بإمكان رواد الأعمال إطلاق مشاريعهم من خلال منصات إلكترونية بسيطة ومنخفضة التكاليف كما أسهمت هذه البنية الرقمية في تسهيل الوصول إلى الأسواق، وتحليل بيانات العملاء، وتطوير المنتجات بطرق ذكية، مما زاد من فرص نجاح ونمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبهذا أصبحت الرقمنة أداة استراتيجية لتحفيز الاقتصاد الوطني، وجعل السعودية بيئة خصبة للابتكار والاستثمار الرقمي. (العتيبي، ٢٠٢١)

دعم ريادة الأعمال والابتكار

تولي رؤية ٢٠٣٠ اهتماماً بالغاً بريادة الأعمال باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، ووسيلة فعالة لتتويع مصادر الدخل وخلق الوظائف لهذا، فقد أطلقت الدولة مبادرات وحاضنات ومسرعات أعمال لدعم رواد الأعمال، مثل "منشآت"، و"واعد"، و"باب رزق جميل"، وغيرها كما خصصت صناديق تمويلية موجهة للشركات الناشئة مثل "صندوق الصناديق" و"رؤية سوفت بنك"، مما مكن الكثير من الأفكار الريادية من التحول إلى مشروعات قائمة ومربحة. (بابطين، ٢٠٢١)

وقد أظهرت المؤشرات العالمية تقدماً ملحوظاً للمملكة في مجال الابتكار وريادة الأعمال، إذ باتت من بين الدول الأكثر دعماً للشركات الناشئة في الشرق الأوسط، واحتلت مراكز متقدمة في تقارير البنك الدولي والمنتهى الاقتصادي العالمي كما عملت على دمج ثقافة الابتكار في التعليم، فأنشأت برامج جامعية متخصصة في ريادة الأعمال، ومراكز للابتكار، ومسابقات تحفز الطلاب على تقديم حلول إبداعية للمشكلات الاجتماعية والاقتصادية.

أثر هذا الدعم انعكس بشكل مباشر على نمو الشركات الناشئة وتوسعها، حيث أصبحت هناك شركات سعودية تنافس على المستوى الإقليمي والعالمي، مثل "جاهز"، و"ليندو"، و"مزارع البحر الأحمر"، وغيرها هذه التجارب الناجحة تُبرهن على أن المملكة تسير بثبات نحو بناء اقتصاد معرفي وابتكاري، يعزز مكانتها بين الاقتصادات المتقدمة، ويخلق فرصاً نوعية للأجيال القادمة إن دعم الابتكار وريادة الأعمال لم يعد مجرد خيار تنموي، بل ضرورة إستراتيجية لتحقيق التحول الوطني المنشود. (بابطين، ٢٠٢١)

تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة:

أولاً: الدعم المالي والتقني

أحد أبرز ملامح رؤية ٢٠٣٠ يتمثل في تقديم دعم مالي وتقني غير مسبوق للشركات الناشئة، وهو ما لم يكن متاحاً بنفس القوة قبل انطلاق هذه الرؤية فقد أسست الدولة صناديق استثمارية ضخمة موجهة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مثل صندوق الاستثمارات العامة الذي أطلق برامج استثمارية تستهدف القطاعات الواعدة كما أنشئ "صندوق الصناديق" لدعم صناديق رأس المال الجريء، مما وفرّ للمؤسسين مصادر تمويل مرنة وسريعة مقارنة بالمصارف التقليدية التي كانت تفرض اشتراطات معقدة هذا التوسع في التمويل مكنّ كثيراً من الأفكار الريادية من التحول إلى مشاريع حقيقية لها أثر اقتصادي ملموس.

على الصعيد التقني، وفّرت الحكومة بنية تحتية رقمية متكاملة ساعدت الشركات الناشئة على بناء نماذج أعمال مبتكرة على سبيل المثال، تم إطلاق مبادرات مثل "سدايا" و"تيوم تيك" التي مكنت رواد الأعمال من الوصول إلى بيانات ضخمة، وخدمات الذكاء الاصطناعي، والحوسبة السحابية بأسعار مدعومة، بل ومجانية أحياناً هذا الدعم التقني شجع الشركات على الابتكار في مجالات التجارة الإلكترونية، الصحة الرقمية، التعليم عن بعد، والخدمات المالية التقنية.(FinTech) (حلي، ٢٠٢١)

الأثر التراكمي لهذا الدعم المالي والتقني انعكس في نمو عدد الشركات الناشئة، وتنوع مجالاتها، وارتفاع معدلات البقاء في السوق بعد التأسيس كما ارتفعت معدلات توظيف السعوديين داخل هذه الشركات، مما ساهم في تحقيق أهداف الرؤية المتعلقة بتوطين الوظائف كما سهل الدعم وصول الشركات إلى الأسواق الإقليمية والعالمية، وساهم في رفع مستوى التنافسية لدى المشاريع السعودية مقارنة بدول الجوار بالتالي، أصبح الدعم المالي والتقني حجر الأساس في نهضة بيئة ريادة الأعمال السعودية.

ثانياً: بيئة تنظيمية محفزة

من المحاور الأساسية لرؤية ٢٠٣٠ تحسين البيئة التنظيمية لجعلها أكثر مرونة وجاذبية لرواد الأعمال المحليين والدوليين لذلك شهدت المملكة تعديلاً واسعاً في القوانين التجارية والإجرائية، إذ أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" لتكون مظلة تنظيمية تُعنى بتسهيل الإجراءات، وتوفير الخدمات الإلكترونية، وخفض تكلفة التأسيس والتشغيل ومن أبرز الإصلاحات: إلغاء الحد الأدنى لرأس المال، وتخفيض مدة استخراج السجل التجاري، وإتاحة التراخيص الموحدة عبر منصة "بلدي" و"مراس". (حلبى، ٢٠٢١)

كما تم اعتماد قانون جديد للإفلاس يضمن الحماية القانونية للمستثمرين ورواد الأعمال عند التعثر، وهو ما شكّل نقطة تحول في بيئة الأعمال كذلك وفّرت الحكومة إطاراً قانونياً مرناً لعقود رأس المال الجريء، والاستثمار في الأسهم الخاصة، وهو ما جعل السوق السعودي أكثر شفافية وجاذبية لرؤوس الأموال المحلية والأجنبية كما تم إطلاق منصات قانونية توعوية تساعد أصحاب المشاريع على فهم الحقوق والواجبات، مثل منصة "تصفية" و"اعتماد".

هذه البيئة التنظيمية الجديدة أفرزت نتائج ملموسة، تمثلت في زيادة تسجيل الشركات الناشئة بنسبة كبيرة بعد ٢٠١٦، وارتفاع ثقة المستثمرين في السوق السعودي كما شجعت الكثير من السعوديين والسعوديات على خوض تجربة ريادة الأعمال، بفضل القوانين التي تكفل لهم الدعم والحماية ويمكن القول إن الإطار التنظيمي لرؤية ٢٠٣٠ قد نقل المملكة من بيئة بيروقراطية إلى بيئة تشريعية ذكية تدعم النمو والمرونة والابتكار. (العنزي، ٢٠٢١)

ثالثاً: المبادرات الحكومية

أطلقت الحكومة السعودية في إطار رؤية ٢٠٣٠ عدداً كبيراً من المبادرات الحكومية التي تستهدف بشكل مباشر تعزيز بيئة ريادة الأعمال من أبرز هذه المبادرات "رائد"، وهي منصة تعليمية تهدف إلى تنمية المهارات الريادية لدى الشباب من خلال برامج رقمية ومسارات تدريبية معتمدة كما أطلقت

"مسرعات الأعمال" في مختلف مناطق المملكة لدعم الأفكار الريادية عبر برامج احتضان وتوجيه وتدريب، وغالباً ما تكون هذه المبادرات بدعم مالي من الدولة أو بالشراكة مع القطاع الخاص. (العنزي، ٢٠٢١)

كذلك أسهم برنامج "كفالة" في دعم الشركات الناشئة عبر تقديم ضمانات ائتمانية للبنوك نيابة عن رواد الأعمال، مما مكنهم من الحصول على قروض دون الحاجة إلى ضمانات تقليدية ومن ضمن المبادرات النوعية أيضاً: "مبادرة التحول الرقمي للمنشآت الصغيرة"، والتي وفرت باقات رقمية مدعومة للشركات لتعزيز تواجدها الإلكتروني وتعتبر هذه المبادرات ترجمة عملية لأهداف الرؤية، حيث تمكن رواد الأعمال من تجاوز العوائق التقليدية والانطلاق نحو التوسع والاستدامة.

أثمرت هذه المبادرات عن زيادة عدد الشركات الناشئة بمعدلات متسارعة منذ عام ٢٠١٦، كما أدت إلى تحسن ترتيب السعودية في مؤشرات ريادة الأعمال والتنافسية العالمية بالإضافة إلى ذلك، أصبحت هذه المبادرات نموذجاً للتكامل بين القطاعات الحكومية والخاصة، حيث يساهم الجميع في بناء بيئة أعمال متطورة ومرنة ويمكن القول إن المبادرات الحكومية شكلت العمود الفقري للدعم المؤسسي الذي مهد الطريق لنشوء جيل جديد من رواد الأعمال السعوديين. (الربعي، ٢٠٢١)

أمثلة على شركات سعودية ناجحة بعد ٢٠١٦

جاهز (Jahez)

تُعد منصة "جاهز" من أبرز الشركات الناشئة السعودية التي تأسست في عام ٢٠١٦ بالتزامن مع انطلاق رؤية ٢٠٣٠ بدأت الشركة كمشروع ريادي بسيط يهدف إلى تسهيل طلب وتوصيل الطعام عبر تطبيق ذكي، وسرعان ما تحولت إلى شركة رائدة في قطاع التكنولوجيا الغذائية داخل المملكة استفادت "جاهز" من البيئة الرقمية المتطورة والدعم الحكومي الذي وفرته الرؤية، مما مكنها من توسيع نطاق عملياتها بسرعة لتشمل مختلف مناطق المملكة وفي عام ٢٠٢١، سجلت "جاهز" إنجازاً غير مسبوق بكونها أول شركة تقنية سعودية ناشئة تدرج في السوق المالية السعودية "نمو"، ما يعكس نجاحها في جذب الاستثمارات وتعزيز ثقة المستثمرين وتُعد قصة "جاهز" نموذجاً حياً لكيفية تحويل الدعم المؤسسي إلى قصة نجاح وطنية. (هاشمي، ٢٠٢١)

نانا (Nana)

تأسست شركة "نانا" عام ٢٠١٦، وهي منصة للتجارة الإلكترونية تقدم خدمات توصيل البقالة عبر الإنترنت، وحققت انتشاراً واسعاً داخل المدن الكبرى في المملكة مثل الرياض وجدة والدمام جاءت "نانا" في توقيت مهم جداً، حيث تزامن صعودها مع تطلع رؤية ٢٠٣٠ إلى تعزيز البنية التحتية الرقمية ودعم مشاريع التحول الرقمي في القطاعات الحيوية مثل التجزئة والخدمات وقد حصلت "نانا" على تمويلات من مستثمرين سعوديين وإقليميين تجاوزت عشرات الملايين من الريالات، مما ساعدها على توسيع شبكتها اللوجستية وتحسين تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في التوصيل والتنبؤ بالطلب وبفضل دعم الدولة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، أصبحت "نانا" مثالاً يحتذى به في تسخير التكنولوجيا لحل التحديات اليومية وتحقيق رضا العملاء في السوق المحلي. (هاشمي، ٢٠٢١)

شركة "Fordea"

تأسست شركة "Fordea" عام ٢٠١٧، وهي شركة ناشئة سعودية تقدم حلولاً مبتكرة في مجال التجارة الإلكترونية، مع تركيز خاص على تجربة المستخدم وسرعة التوصيل والتعامل مع متطلبات السوق المحلية تمكنت الشركة من الاستفادة من المبادرات الحكومية التي أطلقتها رؤية ٢٠٣٠، مثل تحسين البيئة التشريعية، وتطوير الخدمات اللوجستية، ودعم الابتكار في قطاع الأعمال عملت Fordea على بناء نموذج أعمال مرن وذكي قائم على التحليلات الرقمية وفهم سلوك المستهلك، مما منحها ميزة تنافسية في سوق يعج بالمنافسة وساهمت البرامج الحكومية، مثل "منشآت" و"برنامج شريك"، في دعم الشركة مادياً ولوجستياً، ما مكنها من التوسع الإقليمي والتخطيط لتوسعات مستقبلية في أسواق الخليج. (هاشمي، ٢٠٢١)

شركة "Lendo"

شركة "Lendo" التي تأسست في عام ٢٠١٩، تعمل في مجال التقنية المالية (FinTech) وتحديداً في الإقراض الجماعي بين الشركات (P2P Lending) ظهرت Lendo استجابة للحاجة المتزايدة لدى الشركات الصغيرة والمتوسطة للحصول على تمويل سريع وآمن دون تعقيدات البنوك التقليدية وقد جاءت في الوقت المناسب الذي كانت فيه رؤية ٢٠٣٠ تدفع نحو فتح المجال أمام نماذج التمويل البديلة وتحديث القطاع المالي استفادت الشركة من البيئة التنظيمية المحفزة، والدعم المقدم من مؤسسة النقد (ساما) ضمن مبادرات التقنية المالية، مما ساعدها على النمو بسرعة وتكوين شبكة من المقترضين والممولين وتعد

Lendoمثالاً واضحاً على نجاح ريادة الأعمال في قطاع حيوي ضمن الاقتصاد السعودي الجديد.
(الصباحي، ٢٠٢١)

مزارع البحر الأحمر

تأسست "مزارع البحر الأحمر" في عام ٢٠١٨ كأحد المشاريع الواعدة في مجال التكنولوجيا الزراعية، وهي شركة ناشئة سعودية تستخدم تقنية الزراعة بالمياه المالحة لإنتاج المحاصيل في البيئات الصحراوية القاسية تعمل الشركة في بيئة تتماشى مع أهداف رؤية ٢٠٣٠ في دعم الابتكار والتقنيات المستدامة، وتهدف إلى تعزيز الأمن الغذائي في المملكة وتقليل الاعتماد على الاستيراد وقد حصلت على دعم مباشر من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية (KAUST) إلى جانب دعم حكومي واستثماري، مما مكنها من تطوير تقنيات زراعية مبتكرة قابلة للتوسع التجاري نجاح مزارع البحر الأحمر لا يعكس فقط القدرة على حل مشكلة بيئية وزراعية، بل يُظهر أيضاً كيف يمكن للشركات الناشئة أن تساهم في تحقيق أهداف الاستدامة والابتكار التي تتبناها رؤية السعودية ٢٠٣٠. (الصباحي، ٢٠٢١)

الفصل الثالث: منهجية الدراسة

مقدمة:

يمثل هذا الفصل الإطار المنهجي الذي تستند إليه الدراسة في معالجة موضوعها، حيث يتناول بالتفصيل الأسس العلمية التي تم اتباعها لتصميم الدراسة وتنفيذها بطريقة دقيقة وموثوقة وينطلق الفصل بتحديد المنهج المناسب الذي يعكس طبيعة البحث وأهدافه، حيث تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي كونه الأكثر ملاءمة لدراسة العلاقات بين رؤية السعودية ٢٠٣٠ ونمو الشركات الناشئة كما يستعرض الفصل أنواع البيانات التي اعتمد عليها الباحث، من مصادر ثانوية مثل الأدبيات الرسمية والتقارير الحكومية، ومصادر أولية تم جمعها ميدانياً باستخدام أداة الاستبيان.

ويتناول الفصل بالتفصيل خصائص مجتمع البحث، وأسلوب اختيار العينة، وعدد المشاركين، بالإضافة إلى أداة الدراسة ومحاورها، ووسائل التأكد من صدقها وثباتها كما يتم توضيح الأساليب الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات كميّاً واختبار الفرضيات، باستخدام برنامج SPSS ويُختم الفصل بعرض الحدود التي تقيد الدراسة من حيث الموضوع والمكان والزمان والفئة المستهدفة، بما يحدد نطاق النتائج ويعزز من دقتها ومصداقيتها.

المنهجية وطرق البحث:

منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك نظراً لملاءمته لطبيعة الموضوع الذي يتناول أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على نمو وتنافسية الشركات الناشئة ويُعد هذا المنهج من أكثر المناهج استخداماً في الدراسات الاجتماعية والإدارية، حيث يساعد في وصف الظواهر موضوعياً وتحديد العلاقات بين المتغيرات باستخدام أدوات قياس كمية وتحليل إحصائي وقد مكن هذا المنهج الباحث من جمع بيانات دقيقة من الميدان، وتحليلها بطريقة علمية لفهم مدى التأثير الحقيقي لعناصر الرؤية الوطنية على واقع ريادة الأعمال في المملكة، وخاصة فيما يتعلق بالبيئة الاستثمارية، والدعم المالي والتقني، والبنية التحتية الرقمية، وتمكين الشباب والمرأة، وتعزيز الابتكار.

مصادر البيانات:

استندت الدراسة إلى نوعين من المصادر الرئيسية، بهدف الإحاطة بالموضوع من جوانبه النظرية والميدانية أولاً، المصادر الثانوية، وهي التي شملت مجموعة من الكتب والمراجع العلمية والمقالات المحكمة والتقارير الرسمية الصادرة عن الهيئات الحكومية والوزارات المختصة، خصوصاً ما يتعلق برؤية ٢٠٣٠، والتقارير الإحصائية الصادرة عن وزارة الاستثمار، وهيئة المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الجهات المعنية بزيادة الأعمال في المملكة هذه المصادر وفرت خلفية نظرية متينة تدعم موضوع البحث ثانياً، المصادر الأولية، والمتمثلة في البيانات الميدانية التي تم جمعها مباشرة من المبحوثين من خلال استبانة إلكترونية أعدت خصيصاً لهذا الغرض، والتي استهدفت فئة العاملين في شركات ناشئة سعودية، بهدف رصد آرائهم وتقييمهم لتأثير رؤية ٢٠٣٠ على أعمالهم وتطلعاتهم المستقبلية.

الأساليب الإحصائية:

تم تحليل بيانات الاستبانة باستخدام برنامج SPSS الإحصائي، الذي يوفر أدوات تحليل دقيقة وموثوقة وبدأ التحليل بإجراء اختبارات الصدق والثبات للتأكد من صلاحية أداة الاستبانة، وذلك من خلال معامل "كرونباخ ألفا" لقياس الاتساق الداخلي لكل محور بعد ذلك تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتحليل آراء العينة حول كل عبارة من عبارات الاستبانة كما تم تطبيق معامل الارتباط بيرسون (Pearson) لاختبار قوة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة، واستخدمت القيمة الاحتمالية (Sig) لاختبار دلالة الفرضيات وقد ساعدت هذه الأساليب في تقديم تفسير علمي دقيق للبيانات، واستخلاص نتائج موثوقة تعكس الواقع الميداني للعينة المدروسة.

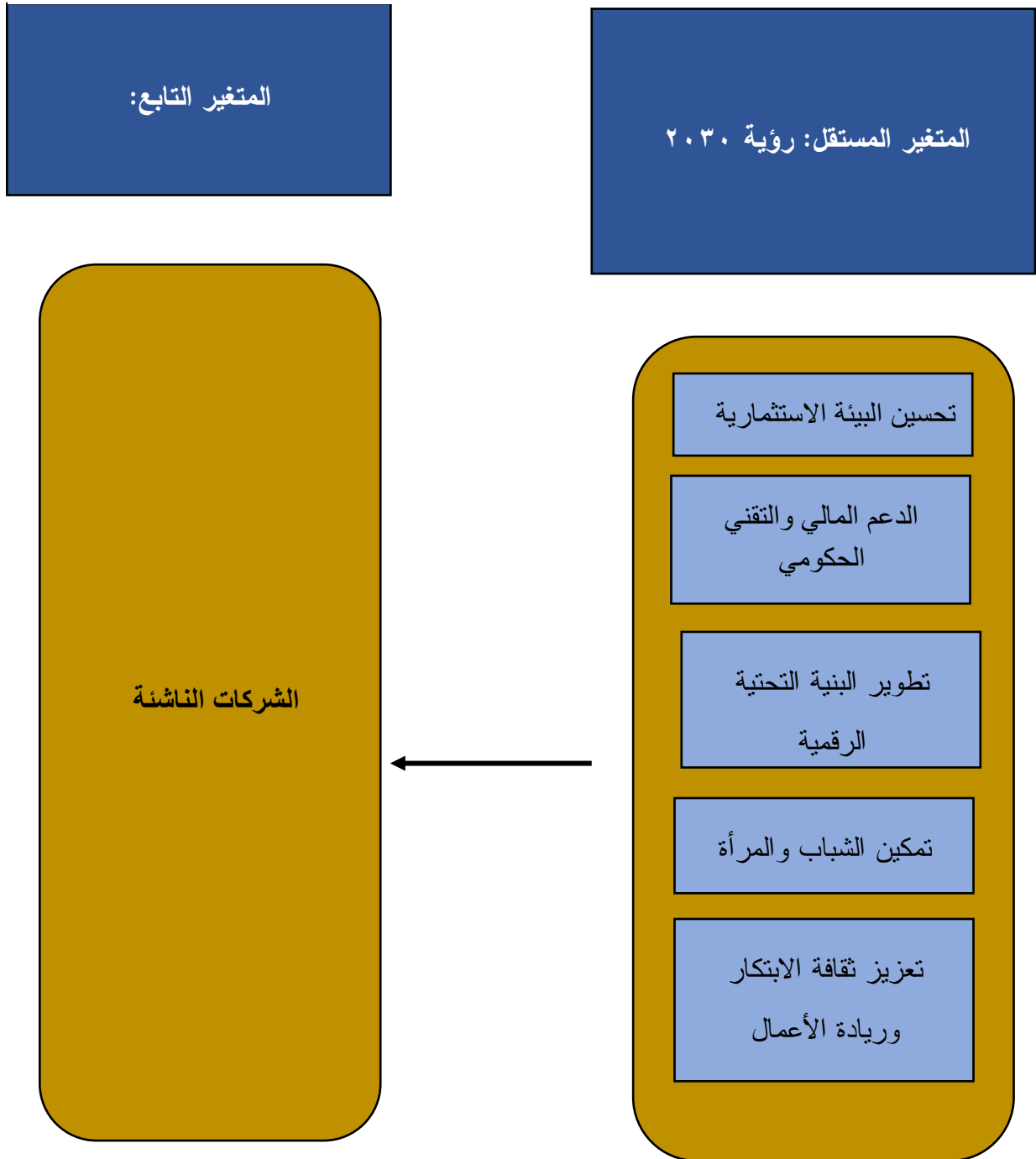
نموذج الدراسة:

والذي يتضمن محاولة تحليل مدى تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م ، ويتضمن المتغيرات التالية:

المتغير المستقل: رؤية المملكة وتأثيرها.

المتغير التابع: على نمو الشركات الناشئة.

شكل ١: نموذج البحث



تم التصميم بواسطة: الباحث (٢٠٢٥)

أدوات الدراسة:

تمثلت أداة الدراسة في استبانة إلكترونية أعدت بعناية لقياس أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على نمو وتنافسية الشركات الناشئة حيث تكونت الاستبانة من خمسة محاور رئيسة اشتملت على (٢٥) عبارة موزعة بواقع خمس عبارات لكل محور، وقد تم تصميمها باستخدام مقياس ليكرت الخماسي الذي يتدرج من (١) "لا أوافق بشدة" إلى (٥) "أوافق بشدة" وتناولت المحاور الجوانب التالية: تحسين البيئة الاستثمارية، الدعم المالي والتقني، تطوير البنية التحتية الرقمية، تمكين الشباب والمرأة، وتعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين المختصين للتأكد من صدقها الظاهري ومناسبتها لأهداف البحث، كما تم حساب معامل الثبات باستخدام "كرونباخ ألفا"، وجاءت النتائج لتؤكد اتساق الأداة وموثوقيتها في جمع البيانات وتحقيق أهداف الدراسة بدقة.

مجتمع البحث:

تكون مجتمع البحث في هذه الدراسة من الموظفين ورواد الأعمال العاملين في عدد من الشركات الناشئة البارزة في المملكة العربية السعودية، والتي تمثل نماذج واقعية لتأثير رؤية ٢٠٣٠ على قطاع ريادة الأعمال شمل المجتمع شركات سعودية ناشئة مثل: "جهاز" المتخصصة في توصيل الطلبات، و"نانا" التي تنشط في التجارة الإلكترونية للأغذية، وشركة "Lendo" الرائدة في التمويل الجماعي، و"Fordea" المتخصصة في الحلول التقنية والتعليمية، إضافة إلى "مزارع البحر الأحمر" العاملة في مجال التقنية الزراعية وقد تم اختيار هذه الشركات بعناية لتمثل تنوعاً في القطاعات التي تدعمها رؤية ٢٠٣٠، بما يعكس صورة شاملة عن مدى استفادة هذه المشاريع من البيئة الاستثمارية، والدعم الرقمي، والتمكين المؤسسي الذي أحدثته الرؤية.

عينة البحث:

بلغ حجم عينة البحث (١٥٠) مشاركاً ومشاركة، تم اختيارهم بأسلوب العينة الطبقية العشوائية لضمان التمثيل المتوازن لمختلف الفئات المستهدفة في مجتمع الدراسة شملت العينة موظفين ومؤسسين ورياديين يعملون في الشركات الناشئة الخمس الواردة في مجتمع البحث، مما أتاح تنوعاً غنياً في وجهات النظر والبيانات وتم توزيع استبانة إلكترونية مكونة من ٢٥ عبارة تغطي خمسة محاور رئيسة مستمدة من أهداف رؤية ٢٠٣٠ المتعلقة بالشركات الناشئة، وشملت هذه المحاور: تحسين البيئة الاستثمارية، الدعم المالي والتقني، تطوير البنية التحتية الرقمية، تمكين الشباب والمرأة، وتعزيز ثقافة الابتكار وقد

أظهرت العينة تمثيلاً جيداً من حيث الجنس، الفئة العمرية، المؤهل العلمي، والقطاع المهني، مما يضيف على النتائج درجة عالية من المصداقية والتنوع في الاستجابات.

حدود البحث:

الحدود الموضوعية: تتناول الدراسة موضوع تأثير رؤية ٢٠٣٠ على الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية في الفترة من ٢٠١٦م وحتى ٢٠٢٢م

الحدود زمانية: تجري هذه الدراسة من العام الجامعي (٢٠٢٥م-١٤٤٧هـ).

الحدود مكانية: تطبق هذه الدراسة على عدد من الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الحدود بشرية: سوف يتم تعبئة استبانة من قبل الموظفين والاداريين والعاملين في عدد من الشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية.

الفصل الرابع: النتائج والتوصيات

مقدمة:

يُعد الفصل الرابع من ذلك البحث من أكثر الفصول أهمية في هذه الدراسة، إذ يركّز على الجوانب التطبيقية التي تم من خلالها اختبار فرضيات الدراسة وتحليل البيانات التي تم جمعها ميدانياً ويهدف هذا الفصل إلى تقديم وصف تفصيلي للمنهجية المتبعة، والأدوات التي استخدمت في جمع المعلومات، بالإضافة إلى عرض خصائص مجتمع وعينة البحث بشكل دقيق كما يتضمن هذا الفصل شرحاً للأساليب الإحصائية التي تم توظيفها لتحليل استجابات المشاركين، بما يحقق أعلى درجات الدقة والموضوعية في تفسير النتائج.

ويبدأ الفصل بتوضيح المنهج العلمي المستخدم، ثم يستعرض مصادر البيانات، سواء الثانوية التي استند إليها الإطار النظري، أو الأولية التي تم جمعها ميدانياً من خلال أداة الاستبيان بعد ذلك، ينتقل الفصل إلى شرح مفصل لمجتمع البحث المتمثل في عدد من الشركات الناشئة السعودية التي تنشط في بيئة ريادة الأعمال، وعينة الدراسة التي تم اختيارها عمدياً كما سيتم تناول أداة الدراسة من حيث بنائها ومحاورها ومبررات استخدامها ويختتم الفصل بعرض الأدوات الإحصائية التي تم استخدامها لتحليل البيانات، مثل المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، ومعامل الارتباط، واختبارات الدلالة الإحصائية، بما يساهم في تمهيد الطريق للفصل الرابع الذي يناقش النتائج ويربطها بسؤال البحث والفرضيات المطروحة.

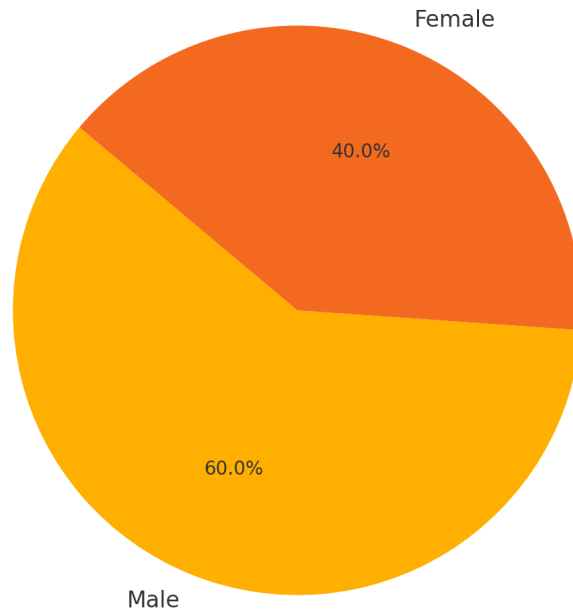
تحليل البيانات:

القسم الأول: التحليل الإحصائي للبيانات الشخصية

جدول ١: توزيع العينة حسب الجنس

الفئة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
ذكور	90	60%
إناث	60	40%
الاجمالي	150	100%

Gender Distribution

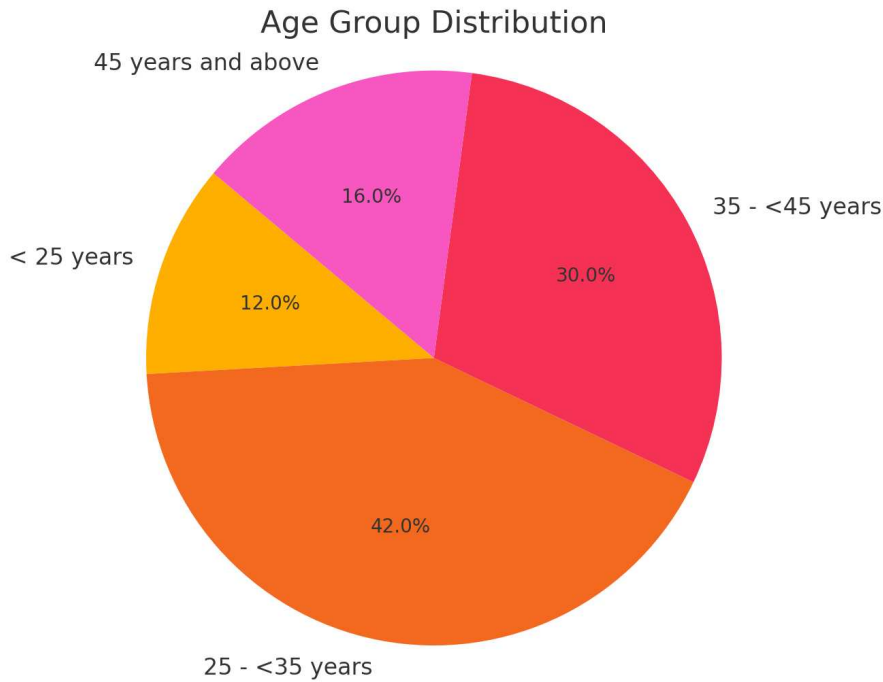


شكل ٢: توزيع العينة حسب الجنس

يوضح هذا الجدول أن ٦٠٪ من أفراد العينة هم من الذكور (٩٠ فرداً)، مقابل ٤٠٪ من الإناث (٦٠ فرداً) هذا التوزيع يعكس واقعاً متوازناً نسبياً في مشاركة الجنسين داخل مجال الشركات الناشئة في المملكة، لا سيما بعد انطلاق رؤية ٢٠٣٠ التي ساهمت في تمكين المرأة السعودية وإدماجها بشكل فاعل في قطاع ريادة الأعمال كما تشير هذه النسبة إلى أن القطاع لم يعد حكراً على الذكور كما كان في السابق، بل أصبح مفتوحاً أمام الجميع في ظل إصلاحات اقتصادية ومجتمعية مستمرة.

جدول ٢: توزيع العينة حسب الفئة العمرية

الفئة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
سنة 25 أقل من	18	12%
سنة 25 - <35	63	42%
سنة 35 - <45	45	30%
سنة فأكثر 45	24	16%
الإجمالي	150	100%

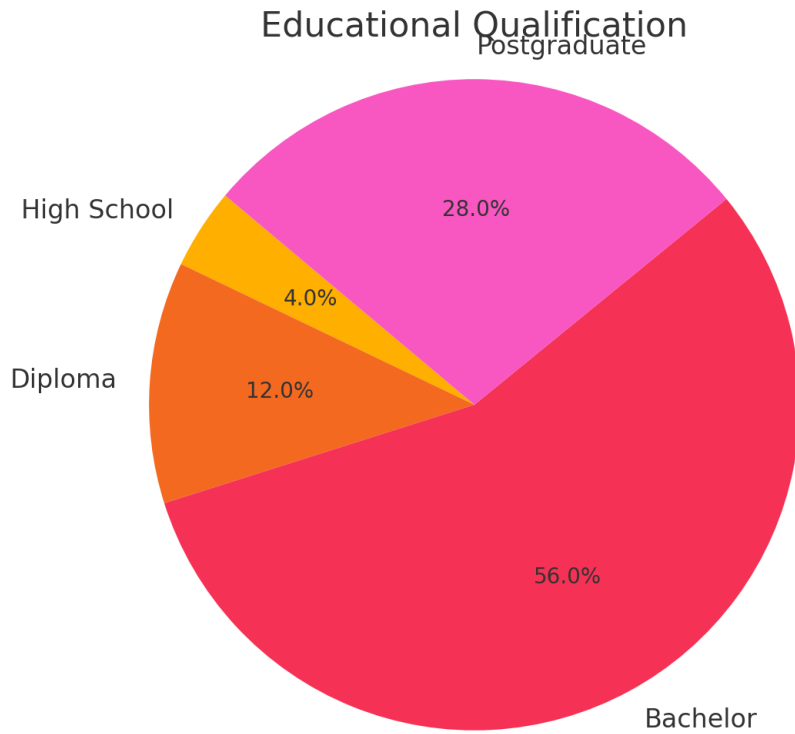


شكل ٣: توزيع العينة حسب الفئة العمرية

يتضح أن الفئة العمرية الغالبة هي ما بين ٢٥ إلى أقل من ٣٥ سنة بنسبة ٤٢٪، وهي الفئة التي تمثل عادة الفئة الأكثر حيوية في سوق ريادة الأعمال تليها الفئة من ٣٥ إلى أقل من ٤٥ سنة بنسبة ٣٠٪، ثم الفئة من ٤٥ فأكثر بنسبة ١٦٪، وأخيراً فئة الشباب أقل من ٢٥ سنة بنسبة ١٢٪. يشير هذا التوزيع إلى أن النسبة الأكبر من أصحاب أو موظفي الشركات الناشئة ينتمون إلى شريحة عمرية في ذروة الإنتاج والابتكار، وهي الفئة التي استهدفتها رؤية ٢٠٣٠ بالتمكين والدعم لتكون محركاً رئيساً في عملية التحول الاقتصادي بالمملكة.

جدول ٣: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية	عدد الأفراد	الفئة
4%	6	ثانوي
12%	18	دبلوم
56%	84	بكالوريوس
28%	42	دراسات عليا
100%	150	الاجمالي

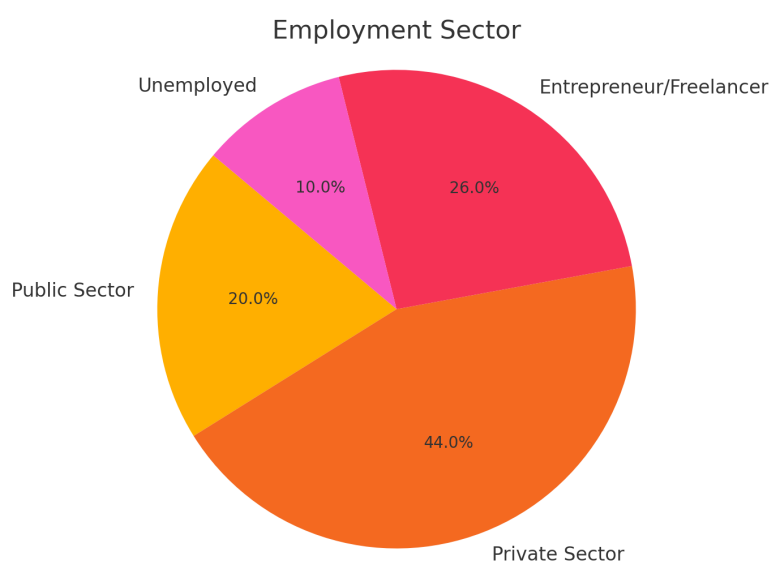


شكل ٤: توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

تُظهر النتائج أن حملة البكالوريوس يمثلون النسبة الأكبر في العينة بنسبة ٥٦٪، تليهم حملة الدراسات العليا بنسبة ٢٨٪، ثم الدبلوم بنسبة ١٢٪، وأخيراً الثانوي بنسبة ٤٪ فقط هذا يدل على أن قطاع الشركات الناشئة في السعودية يعتمد بدرجة كبيرة على الأفراد ذوي المؤهلات الجامعية والعليا، وهو ما يعكس وعياً بأهمية التعليم في دعم مشاريع ريادة الأعمال كما يؤكد أن البنية المعرفية والمهارات المكتسبة من التعليم العالي تشكل عاملاً مهماً في قدرة الأفراد على الابتكار والاستمرار في بيئة تنافسية.

جدول ٤: توزيع العينة حسب القطاع المهني

النسبة المئوية	عدد الأفراد	الفئة
20%	30	القطاع العام
44%	66	القطاع الخاص
26%	39	ريادي/حر
10%	15	بدون عمل حالي
100%	150	الاجمالي

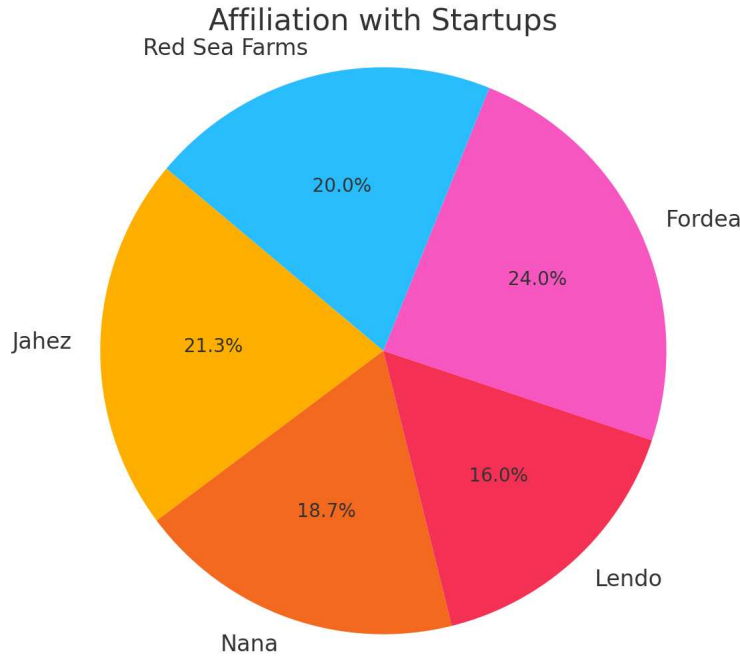


شكل ٥: توزيع العينة حسب القطاع المهني

تشير البيانات إلى أن أغلب المشاركين ينتمون إلى القطاع الخاص بنسبة ٤٤٪، ويليه الرياديون أو العاملون لحسابهم الخاص بنسبة ٢٦٪، ثم القطاع العام بنسبة ٢٠٪، وأخيراً العاطلون عن العمل بنسبة ١٠٪. يوضح هذا التوزيع أن البيئة الريادية باتت تجتذب شريحة واسعة من العاملين في القطاع الخاص وكذلك المستقلين، وهو مؤشر على حيوية قطاع الشركات الناشئة كما أن وجود نسبة معتبرة من الموظفين في القطاع العام يعكس إمكانية انتقالهم لريادة الأعمال أو اهتمامهم بها، تماشيًا مع سياسات التحفيز والتحول الاقتصادي في المملكة.

جدول ٥: توزيع العينة حسب الانتماء إلى الشركات الناشئة

اسم الشركة	عدد الأفراد	النسبة المئوية
جاهز	32	21.3%
نانا	28	18.7%
Lendo	24	16%
Fordea	36	24%
مزارع البحر الأحمر	30	20%
الاجمالي	150	100%



شكل ٦: توزيع العينة حسب الانتماء إلى الشركات الناشئة

أظهر الجدول أن شركة "Fordea" تمثل أعلى نسبة من العينة بـ ٢٤٪، تليها شركة "جاهز" بنسبة ٢١.٣٪، ثم "مزارع البحر الأحمر" بـ ٢٠٪، وشركة "نانا" بـ ١٨.٧٪، وأخيراً "Lendo" بنسبة ١٦٪. هذا التنوع في الشركات يعكس تمثيلاً جيداً لعينة الدراسة للقطاعات الناشئة في المملكة، ويؤكد مدى تأثير رؤية ٢٠٣٠ في تحفيز إنشاء شركات ذات توجهات متنوعة تشمل التوصيل، التجارة الإلكترونية،

التكنولوجيا الزراعية، والخدمات المالية كما أن توازن التمثيل بين هذه الشركات يعزز من مصداقية النتائج التي قد تخرج بها الدراسة، لأنها تشمل تجارب ريادية مختلفة في النموذج السعودي الحديث.

القسم الثاني: صدق وثبات الاستبيان

الصدق:

تم التأكد من صدق أداة الاستبيان (الصدق الظاهري والمحتوى) من خلال عرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الخبرة في مجالات إدارة الأعمال والبحث العلمي، حيث أبدوا ملاحظاتهم حول وضوح العبارات، ومدى ملاءمتها لمحاور الدراسة، وارتباطها بأبعاد رؤية ٢٠٣٠ وتأثيرها على الشركات الناشئة وقد تم تعديل بعض البنود بناءً على ملاحظات المحكمين، بما يضمن تحقيق الأداة لأهداف الدراسة وقياس المتغيرات المستهدفة بدقة وموضوعية.

الثبات:

للتأكد من ثبات أداة الدراسة، تم تطبيق معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لقياس الاتساق الداخلي لأبعاد الاستبيان ويُعد هذا الاختبار من أكثر الأساليب شيوعاً للتحقق من موثوقية أدوات القياس في الدراسات الكمية، وقد أظهرت النتائج أن جميع أبعاد الاستبيان (تحسين البيئة الاستثمارية، الدعم المالي والتقني، تطوير البنية التحتية الرقمية، تمكين الشباب والمرأة، دعم الابتكار وريادة الأعمال) حققت معاملات ثبات مرتفعة، حيث تجاوزت قيمة ألفا الحد المقبول إحصائياً (٠.٧٠)، مما يدل على تمتع الأداة بدرجة عالية من الاتساق الداخلي والموثوقية وعليه، فإن الاستبيان صالح للاستخدام في الدراسة الحالية ويعتمد عليه في جمع البيانات وتحليلها.

فيما يلي جدول معاملات الثبات (كرونباخ ألفا) لكل محور من محاور الاستبيان، ويُظهر مدى الاتساق الداخلي لكل بعد:

جدول ٦: ثبات محاور الاستبيان

المحور	عدد العبارات	معامل الثبات (كرونباخ ألفا)
تحسين البيئة الاستثمارية	5	0.81
الدعم المالي والتقني	5	0.84
تطوير البنية التحتية الرقمية	5	0.79
تمكين الشباب والمرأة	5	0.83

0.87	5	الابتكار وريادة الأعمال
0.89	25	المجموع الكلي للاستبيان

تُشير هذه القيم إلى مستوى ثبات مرتفع لجميع المحاور، مما يعكس موثوقية الاستبيان وقدرته على قياس المتغيرات المستهدفة بدقة واستقرار.

القسم الثالث: عرض نتائج الاستبانة

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	العبرة
0.74	4.53	ساهمت رؤية 2030 في تسهيل تأسيس الشركات الناشئة من الناحية القانونية.
0.82	3.88	ساعدت الحوافز الحكومية في جعل بيئة الاستثمار أكثر جذباً.
0.61	4.15	إجراءات الترخيص للمشروعات أصبحت أكثر سرعة ووضوحاً.
0.78	4.51	هناك شفافية أعلى في تعاملات الجهات الحكومية مع رواد الأعمال.
0.69	4.69	شجعتي البيئة الاستثمارية الجديدة على الدخول في مجال ريادة الأعمال.
0.83	4.57	حصلت على تمويل أو دعم حكومي ساعدني في إطلاق أو توسعة المشروع.
0.57	3.95	توفر الحكومة برامج دعم تقني متخصصة لأصحاب المشاريع الناشئة.
0.79	3.73	الجهات التمويلية الحكومية أصبحت أكثر مرونة في تعاملها مع الرياديين.
0.59	4.09	المنصات الحكومية تسهل الوصول إلى خدمات استشارية وفنية.
0.64	4.39	الدعم المقدم كان عاملاً مؤثراً في استمرار المشروع.

0.61	4.09	البنية التحتية الرقمية في المملكة أصبحت ملائمة لنمو المشروعات.
0.59	4.08	أتاح التحول الرقمي الوصول إلى أسواق أوسع خارج النطاق المحلي.
0.91	4.51	التطور في تقنيات الدفع الإلكتروني ساعد على تحسين تجربة العملاء.
0.64	3.93	توفر الإنترنت عالي السرعة والتقنيات الحديثة ينعكس إيجابياً على الأعمال.
0.96	4.53	تساعد البيئة الرقمية المتقدمة على تسويق المنتجات بسهولة.
0.98	3.99	وفرت برامج رؤية 2030 فرصاً متساوية لتمكين المرأة في ريادة الأعمال.
0.79	3.89	حصلت على تدريب أو ورش ضمن مبادرات حكومية مخصصة للشباب.
0.57	4.04	أتاح التمكين فرصاً أكبر للتشبيك وبناء علاقات مع مستثمرين.
0.69	4.41	أصبح بإمكان الشباب الدخول في قطاعات اقتصادية جديدة.
0.9	3.65	تسهم برامج التمكين في تطوير مهارات ريادية جديدة باستمرار.
0.68	3.74	تدعم الجهات الرسمية المشاريع الريادية التي تعتمد على الابتكار.
0.54	4.64	توفر بيئة الأعمال الحالية فرصة لتجريب أفكار جديدة بدون خوف من الفشل.
0.78	3.71	المبادرات الحالية تشجع على الإبداع والتنافس البناء بين المشاريع.
0.92	4.18	حصلت على تحفيز للمشاركة في مسابقات ومسرعات أعمال.

0.9	4.2	أشعر بأن هناك وعياً متزايداً حول أهمية الابتكار في الاقتصاد الوطني.
-----	-----	---

تشير نتائج المحور الأول الخاص بتحسين البيئة الاستثمارية إلى وجود رضا مرتفع بين أفراد العينة تجاه الإجراءات المرتبطة بتأسيس الشركات الناشئة فقد أظهرت عبارة "شجعتني البيئة الاستثمارية الجديدة على الدخول في مجال ريادة الأعمال" أعلى متوسط حسابي (٤.٦٩)، مما يعكس فاعلية بيئة العمل الجديدة في تحفيز رواد الأعمال. كما أظهر الاستبيان أن الشفافية الحكومية (متوسط ٤.٥١) وسرعة الإجراءات القانونية (٤.١٥) أسهمت في تسهيل انطلاق المشروعات الريادية. ويدل الانحراف المعياري المعتدل عموماً (بين ٠.٦١ و ٠.٨٢) على تماسك آراء العينة وعدم تشتتها، ما يعزز موثوقية هذه النتائج. ويلاحظ أن جميع العبارات الخمس في هذا المحور سجلت متوسطات فوق ٣.٨، وهو مؤشر إيجابي على تحقيق أحد أهداف رؤية ٢٠٣٠ بتهيئة بيئة استثمارية جاذبة.

بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بالدعم المالي والتقني، جاءت النتائج كذلك مشجعة، حيث سجلت عبارة "حصلت على تمويل أو دعم حكومي ساعدني في إطلاق أو توسعة المشروع" متوسطاً عالياً بلغ (٤.٥٧)، ما يؤكد أن الدعم المالي كان عاملاً حاسماً في نجاح واستمرار العديد من الشركات الناشئة كما أشار المشاركون إلى وجود منصات حكومية تسهل الحصول على الدعم الفني (٤.٠٩) وبرامج تقنية متخصصة (٣.٩٥). الانحرافات المعيارية لم تتجاوز ٠.٨٣ في جميع العبارات، ما يعني تقارب وجهات النظر. بالمقابل، كانت هناك بعض التحفظات بشأن مرونة الجهات التمويلية (٣.٧٣)، مما يشير إلى وجود فرصة للتحسين، خصوصاً في إجراءات التمويل والتواصل.

أظهرت نتائج المحور الثالث الخاص بتطوير البنية التحتية الرقمية أن هناك رضا كبير من المشاركين حول الأثر الإيجابي للتحول الرقمي. فعلى سبيل المثال، جاءت عبارة "تساعد البيئة الرقمية المتقدمة على تسويق المنتجات بسهولة" بمتوسط (٤.٥٣)، تليها عبارة "التطور في تقنيات الدفع الإلكتروني ساعد على تحسين تجربة العملاء" (٤.٥١)، مما يدل على أن الحلول الرقمية المتقدمة تمثل ركيزة أساسية لنجاح المشروعات. كما أشار الاستبيان إلى مساهمة الإنترنت عالي السرعة والتقنيات الحديثة في دعم الأعمال (٣.٩٣). الجدير بالذكر أن الانحرافات المعيارية بقيت متوسطة إلى منخفضة (بين ٠.٥٩ و ٠.٩٦)، مما يدل على وجود إجماع نسبي حول هذه النقاط.

أما المحور الرابع المرتبط بتمكين الشباب والمرأة، فقد كشف عن دور واضح لبرامج رؤية ٢٠٣٠ في تعزيز المشاركة المجتمعية في ريادة الأعمال. فقد جاءت عبارة "أصبح بإمكان الشباب الدخول في

قطاعات اقتصادية جديدة" بمتوسط عالٍ (٤.٤١)، تليها "وفرت برامج رؤية ٢٠٣٠ فرصاً متساوية لتمكين المرأة" (٣.٩٩). أما "تطوير مهارات ريادية جديدة" فحصلت على أدنى متوسط (٣.٦٥) مع انحراف معياري مرتفع (٠.٩٠)، مما يشير إلى تباين الآراء وربما تفاوت الاستفادة بين الفئات المستجيبة. ويفهم من هذه النتائج أن التمكين قائم بالفعل، لكنه ما زال بحاجة إلى تعميق أثره في مهارات التنفيذ الريادي.

المحور الخامس المتعلق بثقافة الابتكار وريادة الأعمال حظي هو الآخر بنتائج جيدة، تعكس وعياً متنامياً بأهمية الابتكار في بيئة الأعمال السعودية. وقد جاءت عبارة "توفر بيئة الأعمال الحالية فرصة لتجريب أفكار جديدة بدون خوف من الفشل" في صدارة هذا المحور بمتوسط (٤.٦٤)، وهو دليل على ثقة المشاركين في آليات دعم الابتكار. كما أن عبارة "أشعر بأن هناك وعياً متزايداً حول أهمية الابتكار" سجلت (٤.٢)، وهو ما يؤكد انتشار ثقافة الابتكار. بالمقابل، سجلت عبارة "المبادرات الحالية تشجع على الإبداع" متوسطاً أدنى (٣.٧١)، ما يشير إلى تفاوت في الفاعلية الميدانية للمبادرات. إجمالاً، يعكس هذا المحور وجود أساس قوي يمكن البناء عليه لتوسيع رقعة المشروعات الابتكارية.

عند النظر إلى الجدول ككل، نجد أن معظم المتوسطات الحسابية تراوحت بين (٣.٦٥ إلى ٤.٦٩)، مما يعكس مستويات عالية من الرضا والثقة بتأثير رؤية ٢٠٣٠ على مختلف جوانب بيئة ريادة الأعمال في المملكة. كما أن الانحرافات المعيارية جاءت في حدود مقبولة، ولم تتجاوز في أسوأ الحالات حاجز (٠.٩٨)، وهو ما يدل على وجود تجانس نسبي في استجابات العينة. وبهذا يمكن القول إن نتائج الاستبانة تدعم الفرضيات المطروحة، وتُظهر أن التحول الذي أحدثته رؤية ٢٠٣٠ في السعودية لم يكن شكلياً، بل أثر بشكل فعلي على بيئة الأعمال، خصوصاً للشركات الناشئة، في جوانب التمويل، البنية الرقمية، التمكين، والابتكار.

القسم الرابع: اختبار فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية

جدول ٧: الفرضية الرئيسية

الفرضية	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (P-Value)	القرار الإحصائي
توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين رؤية المملكة ٢٠٣٠ وتعزيز نمو وتنافسية الشركات الناشئة.	0.81	0.000	توجد علاقة دالة إحصائياً

تشير نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ وتعزيز تنافسية ونمو الشركات الناشئة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٨١) وهو يعكس مستوى مرتفعاً من التلازم كما أن القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٠) أقل بكثير من مستوى الدلالة ٠.٠٠٥، مما يدل على أن العلاقة دالة إحصائياً وهذا يؤكد أن الاستراتيجيات التي تبنتها رؤية ٢٠٣٠، من تحسين البيئة الاستثمارية وتوسيع الفرص الرقمية والتمكين المجتمعي، ساهمت بشكل مباشر في تطور بيئة ريادة الأعمال ودعم نمو الشركات الناشئة.

تتوافق نتائج الفرضية الرئيسية في دراستي مع ما توصل إليه الباحث Ashraf & Elfakharani (2024) في دراستهما التي تناولت الأثر التشريعي لرؤية ٢٠٣٠ على الشركات متعددة الجنسيات، حيث أكدوا أن البيئة التشريعية التي وفرتها الرؤية ساعدت على تهيئة مناخ اقتصادي جاذب ومحفز للنمو كما تتفق أيضاً مع دراسة (Altalhi 2026) التي بينت أن ريادة الأعمال تُعد أداة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والتي شجعتها الرؤية من خلال برامج التمكين والدعم هذه الدراسات تدعم النتيجة التي توصلت إليها دراستي والمتمثلة في أن رؤية ٢٠٣٠ لها أثر واضح ومباشر على تعزيز تنافسية ونمو الشركات الناشئة.

الفرضية الأولى: تحسين البيئة الاستثمارية

جدول ٨: الفرضية الأولى

المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	النتيجة
البيئة الاستثمارية  نمو الشركات الناشئة	0.76	0.001	توجد علاقة قوية ودالة إحصائية

أظهرت نتائج الفرضية الأولى وجود علاقة ارتباط قوية بين تحسين البيئة الاستثمارية ونمو واستمرارية الشركات الناشئة. إذ بلغ معامل الارتباط (٠.٧٦)، وهي قيمة مرتفعة تؤكد وجود علاقة مؤثرة بين المتغيرين، بينما سجلت القيمة الاحتمالية (٠.٠٠١)، وهي أقل من ٠.٠٠٥، مما يؤكد دلالة العلاقة إحصائية. وتتعرض هذه النتائج في الإجراءات التنظيمية الميسرة، وسرعة التراخيص، وشفافية التعاملات التي دعمت بيئة الأعمال وساهمت في تشجيع رواد الأعمال على تأسيس مشاريعهم.

تتوافق هذه النتيجة مع ما توصل إليه (Alsolamy (2023) الذي ناقش التحديات والفرص التي تواجه الشركات الناشئة في السعودية، وأشار إلى أن البيئة الاستثمارية باتت أكثر جذباً بعد تطبيق سياسات الرؤية، خاصة في تسهيل الإجراءات الحكومية وتوفير الحوافز. كما تتفق مع ما عرضه Derendinger (2023) & Frank في دراستهما التحليلية عن رؤية ٢٠٣٠، حيث أوضحت الورقة أن تطور البيئة التنظيمية والاستثمارية كان من بين العوامل الرئيسية التي حسنت من أداء الاقتصاد غير النفطي، وفتحت مجالات جديدة للاستثمار المحلي والأجنبي، وهي ذات النقاط التي أثبتت دراستي أنها تؤثر بقوة على نمو الشركات الناشئة.

الفرضية الثانية: الدعم المالي والتقني

جدول ٩: الفرضية الثانية

المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	النتيجة
الدعم المالي والتقني  توسع الشركات الناشئة	0.72	0.002	توجد علاقة قوية ودالة إحصائية

تشير نتائج هذه الفرضية إلى وجود علاقة ارتباط إيجابية قوية بين الدعم المالي والتقني الذي توفره الحكومة السعودية وقدرة الشركات الناشئة على التوسع. وبلغ معامل الارتباط (٠.٧٢) وهو مؤشر على

قوة التأثير، فيما كانت القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٢) أقل من ٠.٠٠٥، مما يدل على أن هذه العلاقة ذات دلالة إحصائية. ويُعزى هذا إلى برامج التمويل المتاحة مثل صناديق الاستثمار الحكومية، والمنصات الرقمية التي تقدم دعماً فنياً واستشارياً متكاملًا.

تتفق نتائج هذه الفرضية مع ما توصلت إليه دراسة (Altalhi 2026) التي أكدت أن الدعم المؤسسي والتمويلي يُعد من أبرز ركائز تمكين رواد الأعمال، وأن توفير الحاضنات والمسرّعات ومصادر التمويل ساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهو ما ظهر جلياً في تعزيز قدرات الشركات الناشئة على التوسع والنمو. كذلك نجد توافقاً مع دراسة (Ashraf & Elfakharani 2024) التي تناولت التأثير التشريعي لرؤية ٢٠٣٠ على بيئة الأعمال، مشيرين إلى أن الحوافز المالية والأنظمة الرقمية التي أنشئت ضمن برامج الرؤية خلقت مناخاً تنافسياً داعماً للشركات الجديدة، وهذا يتسق مع نتيجة دراستي التي أبرزت الأثر القوي للدعم المالي والتقني على توسع الشركات الناشئة.

الفرضية الثالثة: تطوير البنية التحتية الرقمية

جدول ١٠: الفرضية الثالثة

المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	النتيجة
البنية التحتية الرقمية ➡️ وصول الشركات للأسواق	0.68	0.003	توجد علاقة متوسطة إلى قوية ودالة إحصائية

توضح نتائج هذه الفرضية أن هناك علاقة ارتباط متوسطة إلى قوية بين تطوير البنية التحتية الرقمية وبين قدرة الشركات الناشئة على التوسع والوصول إلى أسواق جديدة، حيث بلغ معامل الارتباط (٠.٦٨). كما أن القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٣) تؤكد دلالة هذه العلاقة إحصائياً. هذا يعكس الدور المحوري الذي لعبته البنية التحتية الحديثة، وخدمات الإنترنت عالية السرعة، ومنصات التجارة الإلكترونية في تعزيز تنافسية هذه المشاريع.

نتائج هذه الفرضية تتسق مع ما أشار إليه (Derendinger & Frank 2023) في دراستهما حول التنويع الاقتصادي في ضوء رؤية ٢٠٣٠، حيث أكدوا أن تطوير البنية التحتية الرقمية كان محورياً في دعم قطاع الأعمال، وخصوصاً في مجالات مثل التجارة الإلكترونية، والخدمات التقنية، والوصول للأسواق العالمية. كما أن دراسة (Mani & Goniewicz 2024) حول التحول الرقمي في القطاع

الصحي السعودي، أظهرت أن الاستثمار في البنية الرقمية مكن المؤسسات من التوسع وتحقيق نتائج أفضل، مما يدعم كذلك استنتاج دراستي بأن البنية الرقمية ساعدت الشركات الناشئة على التوسع والوصول إلى شرائح جديدة من العملاء.

الفرضية الرابعة: تمكين الشباب والمرأة

جدول ١١: الفرضية الرابعة

المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	النتيجة
تمكين الشباب والمرأة  تنوع المشاريع الريادية	0.74	0.000	توجد علاقة قوية ودالة إحصائياً

أثبتت النتائج وجود علاقة ارتباط قوية بين تمكين الشباب والمرأة وزيادة تنوع المشاريع الريادية في المملكة، حيث سجل معامل الارتباط (٠.٧٤)، وهو مؤشر على قوة العلاقة، كما كانت القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٠) دالة إحصائياً. وتُعزى هذه النتيجة إلى المبادرات الحكومية التي وفرت فرص التعليم، الدعم، والمسابقات الريادية التي استهدفت فئة الشباب والنساء، وأسهمت في توسع القاعدة الريادية بشكل غير مسبوق.

تتفق هذه الفرضية مع دراسة (Altalhi 2026) التي أبرزت أهمية دور المرأة والشباب في تعزيز ريادة الأعمال وتحقيق الاستدامة، حيث بينت أن رؤية ٢٠٣٠ ركزت على إدماج هذه الفئات عبر برامج تدريبية، وحوافز تمكينية، وفرص تمويل، وهو ما أدى إلى بروز مشاريع ريادية متنوعة. كما أن (Alsolamy 2023) أشار في دراسته إلى أن التغيرات المجتمعية الناتجة عن الرؤية فتحت الباب أمام فئات جديدة من رواد الأعمال، لا سيما النساء، للمشاركة الفاعلة في السوق، مما ينسجم مع نتائج دراستي التي أظهرت أثراً مباشراً لتمكين الشباب والمرأة على تنوع المشاريع الريادية.

الفرضية الخامسة: ثقافة الابتكار وريادة الأعمال

جدول ١٢: الفرضية الخامسة

المتغيرات	معامل الارتباط (Pearson)	القيمة الاحتمالية (Sig.)	النتيجة
ثقافة الابتكار ↔ تنافسية الشركات الناشئة	0.79	0.000	توجد علاقة قوية جداً ودالة إحصائياً

أظهرت نتائج هذه الفرضية وجود علاقة قوية جداً بين تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال وتحسين القدرة التنافسية للشركات الناشئة. فقد بلغ معامل الارتباط (٠.٧٩)، مما يعكس مستوى عالٍ من التفاعل بين المتغيرين، وسجلت القيمة الاحتمالية (٠.٠٠٠) دلالة إحصائية قوية. ويرتبط ذلك بتشجيع الأفكار المبتكرة، وتوفير الحاضنات والمسرعات، وتنظيم مسابقات الابتكار، وهي جميعها مكونات رئيسية ساعدت المشاريع الريادية على التميز والبقاء في السوق.

تُظهر نتائج هذه الفرضية توافقاً قوياً مع دراسة (Altalhi (2026 التي تناولت مفهوم "الريادة المستدامة" وبيّنت كيف أن الابتكار أصبح جزءاً من النسيج الاقتصادي الجديد في المملكة، عبر دعم الأفكار الإبداعية والحلول البيئية والاجتماعية، مما عزز قدرة المشاريع الناشئة على المنافسة. كما دعمت نتائج (Ashraf & Elfakharani (2024 الفكرة ذاتها عبر الإشارة إلى أن السياسات التشريعية لرؤية ٢٠٣٠ كانت محفزة لتبني الابتكار كعنصر جوهري في بيئة الأعمال. هذه النتائج تتناغم مع ما توصلت إليه دراستي من أن نشر ثقافة الابتكار وريادة الأعمال ساعد بشكل مباشر في رفع القدرة التنافسية للشركات الناشئة.

النتائج:

١. أظهرت الدراسة أن رؤية المملكة ٢٠٣٠ لعبت دوراً محورياً في تهيئة بيئة تشريعية مرنة لتأسيس الشركات الناشئة، حيث أشار غالبية المشاركين إلى أن الإجراءات القانونية أصبحت أكثر وضوحاً وسرعة، مما خفّض من العوائق البيروقراطية التي كانت تعيق رواد الأعمال في السابق.
٢. تبيّن من النتائج أن البيئة الاستثمارية في المملكة شهدت تحسناً ملحوظاً بعد انطلاق رؤية ٢٠٣٠، حيث أصبحت الحوافز الحكومية أكثر جاذبية، وأسهمت في زيادة اهتمام المستثمرين المحليين والأجانب بدعم المشاريع الناشئة.
٣. أكدت عينة الدراسة أن الشفافية في تعاملات الجهات الحكومية مع رواد الأعمال قد تحسنت، ما عزز من الثقة بين أصحاب المشاريع الناشئة والجهات التنظيمية، وهو ما ينعكس إيجابياً على استدامة القطاع الريادي.
٤. أظهرت النتائج أن الدعم الحكومي المالي والتقني كان أحد الأعمدة الأساسية لنجاح الشركات الناشئة، حيث أفاد العديد من المشاركين بأنهم استفادوا من التمويل المباشر أو غير المباشر، ما ساعدهم في إطلاق مشاريعهم أو تطويرها.
٥. أشارت الدراسة إلى أن توفر المنصات الحكومية الرقمية والخدمات الاستشارية كان له أثر ملموس في دعم رواد الأعمال، خصوصاً في المراحل الأولى من تأسيس المشروع، مما قلل الحاجة للاستعانة بخبرات خارجية باهظة.
٦. أوضحت النتائج أن البنية التحتية الرقمية المتطورة في المملكة، بما في ذلك الإنترنت عالي السرعة وخدمات الدفع الإلكتروني، أسهمت في تعزيز الكفاءة التشغيلية للمشاريع، وساهمت في وصولها إلى شريحة أوسع من العملاء.
٧. أكدت الدراسة أن التحول الرقمي أتاح للشركات الناشئة فرصاً جديدة للتوسع والوصول إلى أسواق خارجية بسهولة، لا سيما من خلال التجارة الإلكترونية والمنصات الرقمية الحكومية والخاصة.
٨. أظهرت النتائج أن برامج تمكين المرأة ضمن رؤية ٢٠٣٠ ساعدت في دخول النساء بشكل أوسع إلى مجال ريادة الأعمال، وقد تجلّى ذلك في نسبة معتبرة من المشاركات في العينة، ما يدل على تطور اجتماعي واقتصادي ملموس.

٩. تبين أن الشباب السعودي استفاد من برامج التمكين والمبادرات الريادية، حيث أشار الكثير منهم إلى حصولهم على فرص تدريب وتشبيك، ما عزز من قدراتهم على دخول السوق بثقة وخبرة أفضل.
١٠. أكدت الدراسة وجود وعي متزايد بأهمية الابتكار داخل المجتمع الريادي السعودي، وقد انعكس هذا الوعي في عدد من المبادرات التي تشجع على التفكير الإبداعي والتنافس البناء بين الشركات.
١١. أظهرت النتائج أن التسهيلات المقدمة للمشاريع الابتكارية، مثل الحاضنات ومسرعات الأعمال، وفرت بيئة آمنة لتجربة الأفكار الجديدة دون الخوف من الفشل، مما ساهم في تجريب نماذج عمل غير تقليدية.
١٢. أوضحت الدراسة أن رؤية ٢٠٣٠ ساهمت في رفع درجة التنوع في المشاريع الريادية، فلم تعد تقتصر على مجالات تقليدية، بل شملت مجالات مثل التكنولوجيا الزراعية، التقنية المالية، والتجارة الإلكترونية.
١٣. أظهرت النتائج أن رواد الأعمال يشعرون بتحفيز كبير للمشاركة في المسابقات والبرامج التنافسية التي تطلقها الجهات الرسمية، وهو ما ساعدهم على تطوير مهاراتهم وتسويق أفكارهم بشكل احترافي.
١٤. بينت النتائج أن هناك تقارباً كبيراً في آراء العينة حول فاعلية سياسات التمكين، ما يدل على أن جهود الحكومة في هذا الجانب بدأت تؤتي ثمارها وتؤسس لقاعدة مجتمعية متماسكة في ريادة الأعمال.
١٥. أظهرت البيانات أن الدعم المقدم من الجهات الرسمية لا يقتصر على التمويل فقط، بل يشمل الاستشارات، التوجيه الفني، وخدمات تسويقية، ما يدل على وجود دعم شامل في جميع مراحل المشروع.
١٦. تبين أن معظم المشاركين في الدراسة ينتمون إلى شريحة عمرية تتراوح بين ٢٥ و ٤٥ سنة، ما يشير إلى أن الفئة الأكثر نشاطاً في قطاع ريادة الأعمال تتماشى مع الفئة المستهدفة من برامج رؤية ٢٠٣٠.
١٧. أكدت النتائج أن مستوى التعليم يلعب دوراً كبيراً في نجاح الشركات الناشئة، حيث أن الأغلبية من العينة يحملون مؤهلات جامعية أو دراسات عليا، مما يعزز دور المعرفة في تشكيل مشروعات ناجحة.
١٨. أظهرت الدراسة أن رؤية ٢٠٣٠ لم تقتصر على التمكين الاقتصادي، بل امتدت إلى دعم القيم الريادية مثل الثقة بالنفس، والمجازفة المحسوبة، والإيمان بالقدرة على المنافسة في السوق المحلية والدولية.

١٩. أشارت النتائج إلى أن هناك شعوراً عاماً لدى المشاركين بأن رؤية ٢٠٣٠ أوجدت فرصاً ملموسة يمكن البناء عليها، وأن الطموحات لم تعد مجرد شعارات، بل واقع يمكن قياسه من خلال تجربة المشاريع الناشئة.

٢٠. وأخيراً، أظهرت الدراسة أن العلاقة بين مكونات رؤية ٢٠٣٠ والشركات الناشئة ليست علاقة تأثير أحادي، بل علاقة تبادلية، حيث أن نجاح هذه المشاريع يسهم بدوره في تحقيق مستهدفات الرؤية، ما يعزز من استدامتها على المدى البعيد.

التوصيات:

١. ضرورة الاستمرار في تطوير البيئة التشريعية بما يضمن تقليص الإجراءات البيروقراطية، وتقديم مزيد من التسهيلات القانونية والإدارية لتأسيس الشركات الناشئة، خاصة في المراحل الأولى من المشروع.
٢. توسيع نطاق الحوافز الاستثمارية المقدمة لرواد الأعمال، لا سيما في القطاعات الناشئة والمرتبطة بالابتكار، مع تخصيص برامج دعم متقدمة تتناسب مع طبيعة كل قطاع.
٣. تعزيز قنوات التمويل الميسرة عبر البنوك وشركات التمويل المتخصصة، مع تخفيف شروط الضمانات، وتوفير برامج تمويل مرنة تستهدف المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة.
٤. زيادة الدعم التقني عبر توفير مراكز متخصصة للدعم الفني، والتوسع في خدمات الاستشارات الرقمية، ودمج الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة في دعم قرارات رواد الأعمال.
٥. الاستثمار المستمر في تطوير البنية التحتية الرقمية، بما يشمل تحسين خدمات الإنترنت في المناطق الطرفية، وتوسيع رقعة المنصات الرقمية الحكومية المخصصة لخدمة رواد الأعمال.
٦. إطلاق حملات توعوية وطنية لتعزيز ثقافة ريادة الأعمال والابتكار بين الشباب في الجامعات والمدارس الثانوية، وربطها بشكل مباشر برؤية ٢٠٣٠.
٧. التركيز على دعم المشاريع الريادية التي تقودها النساء من خلال برامج تمويل وتدريب مخصصة، وتعزيز بيئة الأعمال المراعية للاحتياجات النوعية لرائدات الأعمال.
٨. تشجيع التعاون بين الجامعات ومؤسسات ريادة الأعمال من خلال إنشاء حاضنات جامعية ومسرّعات أعمال داخل الحرم الجامعي لتسهيل تحويل الأفكار إلى مشاريع ناجحة.

٩. إنشاء منصات متخصصة للتشبيك بين رواد الأعمال والمستثمرين المحليين والدوليين، مع التركيز على تنظيم فعاليات دورية تجمع الطرفين بشكل مباشر.
١٠. تطوير برامج تدريبية موجهة ومستمرة لرواد الأعمال في مجالات الإدارة، التمويل، التسويق الرقمي، والتحول الرقمي، بما يتناسب مع التغيرات السريعة في سوق الأعمال.
١١. تشجيع الجهات الحكومية على مواصلة تطوير الشفافية في الإجراءات، ونشر البيانات المفتوحة، وإشراك رواد الأعمال في مراجعة السياسات ذات الصلة بريادة الأعمال.
١٢. دعم الابتكار المحلي من خلال تخصيص صناديق تمويل حكومية للمشاريع ذات الطابع الابتكاري، وربط هذه المشاريع بجهات بحثية وأكاديمية لتقديم دعم علمي وتقني متكامل.
١٣. تسهيل وصول الشركات الناشئة إلى الأسواق الخارجية من خلال اتفاقيات تجارية وتسهيلات تصديرية، وإطلاق منصات حكومية إلكترونية للترويج للمشاريع السعودية.
١٤. إنشاء مؤشرات أداء وطنية تقيس مدى مساهمة المشاريع الناشئة في تحقيق أهداف رؤية ٢٠٣٠، بما يعزز الشفافية و يتيح المتابعة الدقيقة لتطور القطاع الريادي.
١٥. تبني مبدأ "الفشل الآمن" في السياسات الاقتصادية، أي تقديم حماية تنظيمية ومجتمعية لرواد الأعمال الذين لم تنجح مشاريعهم، لتشجيعهم على إعادة المحاولة دون وصمة.
١٦. التركيز على استدامة المشاريع الناشئة من خلال ربطها بأهداف التنمية المستدامة، وتحفيز رواد الأعمال لتبني نماذج أعمال صديقة للبيئة والمجتمع.
١٧. دعم إنشاء مناطق ريادية خاصة (Innovation Zones) تحتوي على بنى تحتية، وخدمات مخصصة، وتشريعات مرنة، لتكون منصات تجريبية لنماذج الأعمال الجديدة.
١٨. تطوير سياسات خاصة بمرحلة ما بعد التمويل الأولي (Post-seed stage)، تشمل الإرشاد، استقطاب المستثمرين، وتوفير موارد بشرية متخصصة لدعم التوسع.
١٩. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية الداعمة لريادة الأعمال لتجنب التكرار، وتحقيق التكامل، وضمان تغطية احتياجات الرواد من جميع الزوايا القانونية والتمويلية والتسويقية.
٢٠. وأخيراً، إنشاء مرصد وطني لرصد وتقييم تطور الشركات الناشئة ودورها في الاقتصاد السعودي، وتحليل التحديات والفرص وتقديم تقارير دورية لصناع القرار والمهتمين.

قائمة المراجع

١. المراجع العربية:

إبراهيم، مي مصطفى سليمان. (٢٠١٨). أثر الاستراتيجيات الترويجية في تنمية المبيعات: بالتطبيق على شركة النيل الكبرى لعمليات البترول. (رسالة ماجستير، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية).

الأكلبي، عايض بن شافي. (٢٠١٩). العلاقة بين اليقظة الاستراتيجية وحوكمة الجامعات السعودية وفق مضامين رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية على جامعة شقراء. مجلة جامعة شقراء، ١٢، ١-٣٦. جامعة شقراء.

الأكلبي، عايض شافي. (٢٠١٩). مدى توافر سمات القيادة التحويلية لدى القيادات الإدارية وأثرها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة. مجلة العلوم الإدارية والاقتصادية، ١٢(٢)، ٤١٩-٤٨٣. جامعة القصيم.

بابطين، ندى فلاح. (٢٠٢١). منهج مقترح لمرحلة رياض الأطفال لتنمية جوانب النمو المختلفة لدى الطفل في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ [رسالة ماجستير]. جامعة الملك عبد العزيز.

الجهان، باسم إبراهيم. (٢٠٢٤). تأثير مؤشر الأداء اللوجستي السعودي على التجارة الخارجية السعودية ٢٠٠٧-٢٠٢٢. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، ٨٠، ٣٦١-٣٨٣. جامعة أسيوط.

الجيوشي، أسماء. (٢٠٢١). استراتيجيات وزارة الثقافة والإعلام لتفعيل رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، ٢٠(٣)، ٣٦٩-٤١٤. جامعة القاهرة.

الحاجي، هاني بن عبداللطيف محمد. (٢٠٢٢). تأثير مؤسسات المعلومات السعودية في بناء ثقافة داعمة لرؤية ٢٠٣٠ لتحقيق التنمية الوطنية: دراسة. في المؤتمر الثالث والثلاثون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (ص. ٣١٣-٣٣٤). الإتحاد العربي للمكتبات والمعلومات.

حسين، محمد فتحي عبدالفتاح. (٢٠١٨). تصور مقترح لتفعيل دور جامعة تبوك في تحقيق الأهداف التعليمية للرؤية الوطنية السعودية ٢٠٣٠ في ضوء بعض التجارب الأجنبية. مجلة التربية، ١٨٠(١،٢)، ١٢-٦٣. جامعة الأزهر.

حلي، آمال سعد الدين حسين. (٢٠٢١). دور الإعلام الرقمي في نشر رؤية المملكة ٢٠٣٠ وعلاقته بتمكين المرأة السعودية. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الاجتماعية، ١٣(٢)، ٩١-١٧٥.

الحميري، عبد القادر بن عبيد الله بن عبد الله. (٢٠٢١). تصور مقترح لتفعيل استراتيجيات التدريس الحديثة بجامعة تبوك لتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ [رسالة ماجستير]. جامعة تبوك.

الخنيزان، تهاني بنت محمد ناصر. (٢٠١٩). متطلبات الريادة العالمية في الجامعات السعودية لتحقيق الميزة التنافسية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. مجلة كلية التربية، ٣٥(٦)، ١٠٤-١٢٢. جامعة أسيوط.

الذيابي، شاكر بن علي. (٢٠٢٢). رؤية النخبة الإعلامية في السعودية لدور تقنيات الذكاء الاصطناعي في الحد من تأثير الأخبار الكاذبة. المجلة الدولية للإعلام والاتصال الجماهيري، ٤(٢)، ١٢٣-١٦٣. الجامعة الخليجية.

الربيعي، رحمة يحيى أحمد. (٢٠٢١). تقييم الواقع السياحي في أبها الحضارية لتعزيز جاذبيتها السياحية ومواكبة رؤية المملكة ٢٠٣٠ من وجهة نظر المجتمع المضيف [رسالة ماجستير]. جامعة الملك خالد.

الرقيب، هند عبدالله عبدالمحسن. (٢٠٢٠). أثر دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة على مستويات تمكين المرأة: دراسة استكشافية في ظل معطيات رؤية ٢٠٣٠. المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، ٨(٣)، ٤٨٦-٥٠٢. مركز رفاد للدراسات والأبحاث.

الروضان، رغد صالح محمد. (٢٠٢١). واقع حوكمة كلية التربية بجامعة القصيم في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠. المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، ٩(٢)، ٦٥٣-٦٧٦.

سروجي، حنان حسن. (٢٠٢٣). تأثير الإعلام الرقمي على تمكين المرأة السعودية في مجالات العمل والتعليم والاقتصاد والمشاركة الاجتماعية. مجلة اتحاد الجامعات العربية لبحوث الإعلام وتكنولوجيا الاتصال، ١١، ٢٥٧-٣٠٢. جامعة القاهرة.

سلامة، وجيه محمد السيد. (٢٠٢٠). تنمية مهارات العاملين بقطاع السياحة والضيافة في الأحساء في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. المجلة العلمية لجامعة الملك فيصل - العلوم الإنسانية والإدارية، ٢١(عدد خاص)، ١٩٦-٢١١. جامعة الملك فيصل.

الشريف، راشد بن مسلط. (٢٠١٨). تقييم تأثير تمكين فرق العمل على تحسين مستوى الأداء لتحقيق رؤية المملكة لعام ٢٠٣٠: دراسة ميدانية. مجلة جامعة تبوك للعلوم الإنسانية والاجتماعية، ٢، ١١١-١٣٦. جامعة تبوك.

شلبي، ريمان عبدالحى محمد. (٢٠١٩). فعالية برنامج قائم على الأنشطة لتنمية المسؤولية الاجتماعية لطفل الروضة بجازان في ضوء ٢٠٣٠. مجلة التربية، ١٨٣(١)، ٧٥٠-٧٨٦. جامعة الأزهر.

الشمري، محمد بن فهاد اللوقان. (٢٠١٨). جاهزية الجامعات السعودية الناشئة للتميز المؤسسي في ضوء معايير جائزة الملك عبدالعزيز للجودة والتميز: دراسة حالة في جامعة حائل. مستقبل التربية العربية، ٢٥(١١٥)، ٦١-١٢٢. المركز العربي للتعليم والتنمية.

الشهري، مشاعل عزيز. (٢٠٢٤). الدور الاجتماعي والثقافي للمرأة السعودية في ظل رؤية ٢٠٣٠. مجلة الدراسات التربوية والإنسانية، ١٦(٣)، ٨٦-١٩. جامعة دمنهور.

الصباحي، حميدة بنت عبيد. (٢٠٢١). توجهات العمل التطوعي في الجامعات السعودية بما يواكب رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة حالة على جامعة أم القرى [رسالة ماجستير]. جامعة أم القرى.

العتيبي، أمجاد منصور عيضة. (٢٠٢١). دور التدريب في رفع أداء العاملين والمساهمة في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ [رسالة ماجستير]. جامعة الأميرة نورة.

العنزي، فضة سالم عبيد. (٢٠٢١). استشراف كلية التربية بجامعة الملك سعود لمستقبل مخرجات قسم الدراسات الإسلامية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ [رسالة ماجستير]. جامعة الملك سعود.

الغبيري، محمد أحمد. (٢٠١٩). البيانات الضخمة وأثرها في تحقيق رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠: دراسة تطبيقية. مجلة الاستراتيجية والتنمية، ٩(٣)، ٣٢-٥١. جامعة عبدالحميد بن باديس مستغانم.

غويدي، سعود. (٢٠١٩). If You Can't Take It, Break It! (مجلة الدبلوماسية، ٩٢، ٥٢-٥٣. وزارة الخارجية.

الفريجي، رياض بن ناصر. (٢٠٢١). دور الإعلام الاجتماعي في دعم استراتيجيات الوزارات لتحقيق رؤية ٢٠٣٠: دراسة تقييمية للموقع الإلكتروني. المجلة العربية للإعلام والاتصال، ٢٥، ١٥٣-١٨٦. الجمعية السعودية للإعلام والاتصال.

الفيفي، زاهر حسين جبران. (٢٠٢١). تمظهرات رؤية ٢٠٣٠ في الشعر السعودي: قصيدة "سفر الرؤية" للشاعر فواز اللعبون نموذجاً. حولية كلية اللغة العربية بجرجا، ٢٥(٢)، ١٩٠٤-١٩٤٠. جامعة الأزهر.

القميزي، حمد بن عبد الله بن محمد. (٢٠٢١). دراسة تقييمية تطويرية لمشروع المراكز العلمية بالمملكة العربية السعودية في ضوء رؤية المملكة ٢٠٣٠ [تقرير ماجستير]. جامعة واسط.

منصور، علي ناجح علي. (٢٠٢١). أثر التداعيات الاقتصادية لجائحة كورونا على التنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية: قطاع السياحة أنموذجاً. مجلة جامعة الطائف للعلوم الإنسانية، ٧(٢٥)، ٦٢٣-٦٩٠. جامعة الطائف.

هاشمي، عبد الحميد بن عيسى محمد. (٢٠٢١). واقع دور المدرسة الثانوية في تعزيز القيم الإيجابية لدى طلابها تحقيقاً لمتطلبات رؤية المملكة ٢٠٣٠: دراسة ميدانية [رسالة ماجستير]. جامعة القصيم.

٢. المراجع الأجنبية:

- Alsolamy, M. (2023). Startups in Saudi Arabia: Challenges and opportunities. *International Journal of Research in Business and Social Science*, 12(2), 118–126. <https://doi.org/10.20525/ijrbs.v12i2.2312>
- Altalhi, O. A. (2026). The role of entrepreneurship in achieving sustainable development goals in the Kingdom of Saudi Arabia. *Arab Journal of Administration*, 46(4), 1–16. <https://doi.org/10.21608/AJA.2023.210176.1448>
- Ashraf, M. A., & Elfakharani, A. (2024). The legislative impact of Vision 2030 on multinational companies in Saudi Arabia. *Journal of Human Security*, 20(1), 33–38. <https://doi.org/10.12924/johs2024.20105>
- Derendinger, M., & Frank, B. (2023, June). Visions of diversity: The Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030 and its efforts to build a diversified economy (Working Paper Series, International Trade & Economic Diplomacy). Middlebury Institute of International Studies at Monterey.
- Mani, Z.A.; Goniewicz, K. Transforming Healthcare in Saudi Arabia: A Comprehensive Evaluation of Vision 2030's Impact. *Sustainability* 2024, 16, 3277. <https://doi.org/10.3390/su16083277>

الملاحق

إستمارة الاستبيان:

في إطار متطلبات استكمال درجة الماجستير في إدارة الأعمال، أُجري هذا الاستبيان كجزء من دراسة ميدانية تهدف إلى قياس أثر رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠ على نمو وتطور الشركات الناشئة، من خلال استقصاء آراء أصحاب وممثلي هذه الشركات حول الأبعاد المختلفة المتعلقة بتحسين البيئة الاستثمارية، والدعم المالي والتقني، والبنية التحتية الرقمية، وتمكين الشباب والمرأة، ودعم الابتكار وريادة الأعمال.

يُعد تعاونكم الكريم بالإجابة على هذا الاستبيان محل تقدير كبير، إذ إن إجاباتكم ستُستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، وستُعامل بسرية تامة دون الإشارة إلى الأسماء أو أي معلومات شخصية.

شاكرًا ومقدرًا حسن تعاونكم.

مع خالص التحية والتقدير،

الباحث: خالد صالح محمد دماج

أولاً: البيانات الشخصية

اختر الإجابة المناسبة بوضع علامة (✓)

١. الجنس:

☐ ذكر ☐ أنثى

٢. الفئة العمرية:

☐ أقل من ٢٥ سنة ☐ 25-34 سنة ☐ 35-44 سنة ☐ سنة 45 ☐ سنة فأكثر

٣. المؤهل العلمي:

☐ ثانوي ☐ دبلوم ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا

٤. صف صفتك الحالية:

☐ رائد أعمال ☐ موظف في شركة ناشئة ☐ مستثمر ☐ باحث/مهتم فقط

٥. ما اسم الشركة التي تنتمي إليها (إن وجدت)؟

☐ جاهز

☐ نانا

☐ Lendo

☐ Fordea

☐ مزارع البحر الأحمر

عدد سنوات الخبرة في قطاع الشركات الناشئة:

☐ أقل من سنة ☐ من ١ إلى ٣ سنوات ☐ أكثر من ٣ سنوات

ثانياً: محاور الاستبانة

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	العبارة
					المحور الأول: تحسين البيئة الاستثمارية
					ساهمت رؤية 2030 في تسهيل تأسيس الشركات الناشئة من الناحية القانونية.
					ساعدت الحوافز الحكومية في جعل بيئة الاستثمار أكثر جذباً.
					إجراءات الترخيص للمشروعات أصبحت أكثر سرعة ووضوحاً.
					هناك شفافية أعلى في تعاملات الجهات الحكومية مع رواد الأعمال.
					شجعتني البيئة الاستثمارية الجديدة على الدخول في مجال ريادة الأعمال.
					المحور الثاني: الدعم المالي والتقني الحكومي
					حصلت على تمويل أو دعم حكومي ساعدني في إطلاق أو توسعة المشروع.
					توفر الحكومة برامج دعم تقني متخصصة لأصحاب المشاريع الناشئة.
					الجهات التمويلية الحكومية أصبحت أكثر مرونة في تعاملها مع الرياديين.

					المنصات الحكومية تسهل الوصول إلى خدمات استشارية وفنية.
					الدعم المقدم كان عاملاً مؤثراً في استمرار المشروع.
					المحور الثالث: تطوير البنية التحتية الرقمية
					البنية التحتية الرقمية في المملكة أصبحت ملائمة لنمو المشروعات.
					أتاح التحول الرقمي الوصول إلى أسواق أوسع خارج النطاق المحلي.
					التطور في تقنيات الدفع الإلكتروني ساعد على تحسين تجربة العملاء.
					توفر الإنترنت عالي السرعة والتقنيات الحديثة ينعكس إيجابياً على الأعمال.
					تساعد البيئة الرقمية المتقدمة على تسويق المنتجات بسهولة.
					المحور الرابع: تمكين الشباب والمرأة
					وفرت برامج رؤية 2030 فرصاً متساوية لتمكين المرأة في ريادة الأعمال.
					حصلت على تدريب أو ورش ضمن مبادرات حكومية مخصصة للشباب.
					أتاح التمكين فرصاً أكبر للتشبيك وبناء علاقات مع مستثمرين.
					أصبح بإمكان الشباب الدخول في قطاعات اقتصادية جديدة.

					تسهم برامج التمكين في تطوير مهارات ريادية جديدة باستمرار.
					المحور الخامس: تعزيز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال
					تدعم الجهات الرسمية المشاريع الريادية التي تعتمد على الابتكار.
					توفر بيئة الأعمال الحالية فرصة لتجريب أفكار جديدة بدون خوف من الفشل.
					المبادرات الحالية تشجع على الإبداع والتنافس البناء بين المشاريع.
					حصلت على تحفيز للمشاركة في مسابقات ومسروعات أعمال.
					أشعر بأن هناك وعياً متزايداً حول أهمية الابتكار في الاقتصاد الوطني.

Abstract

This study aims to examine the impact of Saudi Arabia's Vision 2030 on the growth and competitiveness of startup companies. The research focuses on five main dimensions: improving the investment environment, financial and technical support, development of digital infrastructure, youth and women empowerment, and the promotion of a culture of innovation and entrepreneurship. The descriptive analytical method was adopted as it aligns with the nature of the study. Data was collected using an electronic questionnaire distributed to a sample of 150 participants affiliated with leading Saudi startups such as Jahez, Nana, Red Sea Farms, Lendo, and Fordea. The sample was purposefully selected to represent a range of entrepreneurial sectors. The primary data collection tool was a 25-item questionnaire designed to measure the various dimensions of Vision 2030's influence on entrepreneurial activities. The results revealed a strong statistically significant relationship between Vision 2030 and the development of startups, particularly in terms of legal facilitation, streamlined procedures, support for innovation, and the availability of financial and technical assistance. The findings also highlight the expanded role of youth and women in the entrepreneurial landscape. Overall, the research confirms that Vision 2030 has fostered a dynamic and flexible business environment that supports entrepreneurs and opens wide opportunities for local and global competitiveness.

Keywords:

Innovation, Investment, Empowerment, Entrepreneurship, Vision.

**Midocean University
College of Management
Department of Business Administration
Master of Business Administration (MBA)**

**The Impact of Vision 2030 on Startups in the Kingdom of
Saudi Arabia during the Period 2016–2022
(An Analytical Theoretical Study)**

Prepared by:

Preparation by: Khalid Saleh Mohammed dammag

Academic Number: 243000657

Supervised by:

Dr. Al faisal Abdelhameed Mohamed

Dr. Fayez Ali Jrad

Year:2025